

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تسيير الهياكل الاستشفائية

الشعبة: علوم التسيير

## دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروع استشفائي

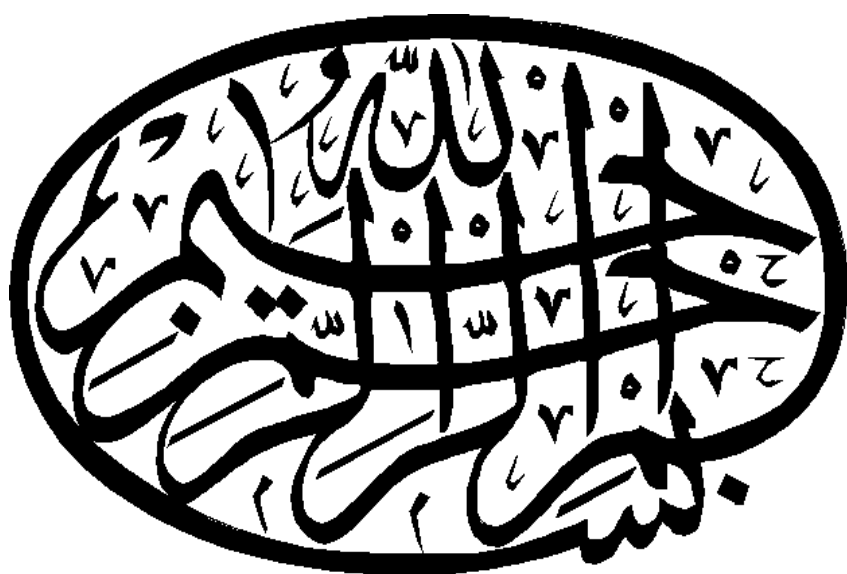
مقدمة من طرف الطالبة:

بوعلام فايزة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم
مقررا	ابراهيم عمر	أستاذة مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2021



## شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

الذي هو ثمرة جهد سنتين

كما لا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المحترم

"ابراهيمى عمر"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته التي كانت لنا مشكاة نور

أضاءت دربنا .

كما لا ننسى كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية

ولا ننسى كل من ساهم معنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

والحمد لله رب العالمين

# قائمة المحتويات

مقدمة عامة

أ

## الفصل الأول الإطار العام والمفاهيم الأساسية

02	المبحث الأول: ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية
02	المطلب الأول: تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية
03	المطلب الثاني: مضمون دراسات الجدوى الاقتصادية وأهم تصنيفاتها
05	المطلب الثالث: الصعوبات والمشاكل
06	المبحث الثاني: أساسيات حول الاستثمار
06	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
07	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار
08	المطلب الثالث: الحاجة إلى الاستثمار
10	المبحث الثالث: المشروع الاستثماري
10	المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري
11	المطلب الثاني: دورة المشروع الاستثماري
15	المطلب الثالث: أهداف المشروع الاستثماري

## الفصل الثاني دراسات الجدوى الاقتصادية

19	المبحث الأول: دراسة الجدوى وصناعة القرارات الاستثمارية
20	المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري الرشيد
22	المطلب الثاني: مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرارات الاستثمارية
24	المطلب الثالث: أنواع القرارات الاستثمارية
26	المبحث الثاني: أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية
26	المطلب الأول: دراسات الجدوى المبدئية
28	المطلب الثاني: دراسات الجدوى التفصيلية
31	المطلب الثالث: العلاقة بين الدراستين
33	المبحث الثالث: دراسات الجدوى التفصيلية
33	المطلب الأول: دراسات الجدوى البيئية والقانونية
49	المطلب الثاني: دراسات الجدوى التسويقية والفنية
59	المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية

## الفصل الثالث تقييم المشروعات الاستشفائية

- 75 المبحث الأول: التقييم الاقتصادي باستخدام معايير الربحية التجارية
- 75 المطلب الأول: التقييم باستخدام المعايير التقليدية
- 81 المطلب الثاني: التقييم باستخدام المعايير الحديثة
- 90 المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين معياري صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي
- 94 المبحث الثاني: تقييم المشروعات الاستشفائية في ظروف عدم الأكادة
- 94 المطلب الأول: عموميات حول أساليب المشروعات في ظروف عاد الأكادة
- المطلب الثاني: أسلوب التوزيعات الاحتمالية
- المطلب الثالث: أسلوب اختبارات الحساسية
- المبحث الثالث: تقييم المشروعات من وجهة نظر الاقتصاد القومي
- المطلب الأول: مفهوم الربحية الاجتماعية وأهم مجالات التقييم الاجتماعي للمشروع
- المطلب الثاني: أهم الفروقات بين تقييم المشروعات الربحية التجارية الربحية الاجتماعية
- المطلب الثالث: أهم معايير الربحية التجارية لتقييم المشاريع
- خاتمة عامة
- قائمة المصادر والمراجع

## مقدمة عامة:

تعد المشروعات الصحية من المنظمات الخدمية التي تلبى حاجات ورغبات أساسية لأبناء المجتمع، وذلك بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات الصحية، وبالنظر للظروف غير الاعتيادية التي مرت بها، والتي أثرت سلبا على مستوى تقديم الخدمات الصحية، لذا تلخصت مشكلة البحث التطبيقي الموسوم (دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء مستشفى). حيث أن إدارة هذه المشروعات تتحمل عبئا متزايدا من العمل في حالة إنشاء مستشفى خاص قد يؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة والفاعلية في تقديم حزمة الخدمات الصحية، ويكتسب البحث أهميته من تقويم واقع الحال وتقويم استعداد الإدارة الصحية للتصدي لمشكلات أفرزتها الظروف البيئية الداخلية والخارجية ويهدف البحث إلى تحليل واقع المنظمات الصحية وبيان إنشاء مشاريع صحية . وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها أن هناك استيعاب وسيطرة للعبء الإداري المتزايد، وان العمل يتم وفق الولاء والانتماء التنظيمي والبيئي وخرج البحث بمجموعة توصيات من شأنها أن ترفع من مستوى تقديم الخدمات الصحية .

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من ناحية ضرورة مراعاة البيئة الصحية ورعاية المجتمع وكفالة سلامتهم مع التطور الحضري وازدياد عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة، وإيجاد السبل الكفيلة بالمحافظة على البيئة والصحة مع تعظيم دور المؤسسات الصحية وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية من جانب آخر، وعدم تعريضها للاستنزاف وإنشاء مراكز صحية مرشدة للمجتمع.

## مشكلة البحث:

تعد المؤسسات الصحية من المشكلات البيئية والتي تعد من أهم المؤسسات الحكومية أو الخاصة بالنسبة للمواطن. والمتمثلة في مجابهة هذه الأعداد المتزايدة خاصة وزيادة عدد السكان .

## أهداف البحث: يهدف البحث بشكل عام الاهتمام بموضوع استراتيجي وحيوي بالنسبة للمجتمع

وتحليل الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء مستشفى:

-دراسة الجوانب البيئية وعلاقتها بالجانب الاقتصادي.

-دراسة موضوع واقع الصحة والتعرف على الاحتياجات العامة للمؤسسات.

-دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء مؤسسة صحية.

## هيكل البحث:

يتكون بحث دراسة إنشاء مشروع صحي من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الجدوى الاقتصادية.

الفصل الثاني:دراسة الجدوي الاقتصادية للمشروع الاستشفائي

الفصل الثالث:هو تقييم جدوى المشروع من خلال تطبيق المعايير كافة على البيانات الخاصة للمشروع ومدى استجابة وقبولها أو رفضها والاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبحث.

## الفصل الأول

### الإطار العام والمفاهيم الأساسية

تمهيد:

تعد دراسات الجدوى أحد فروع العلوم التجارية الحديثة والتي ترتبط بكل من علم الاقتصاد بفرعيه الخاص والعام وعلم الإدارة بمختلف تخصصاته والمحاسبة خاصة المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، كما تعد من الدراسات الهامة في الآونة الأخيرة مع تزايد التحرر الاقتصادي والعملة، وتحرك الاستثمارات، وزيادة المنافسة بين المشروعات. وترجع حداثة دراسات الجدوى إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها، ويتم في ذلك استخدام ما يعرف بأسلوب تحليل التكلفة و المنفعة، وقد تلي ذلك كتابات وأعمال عديدة لتحليل و تقييم المشروعات حاولت أن تضع المبادئ والقواعد الأساسية التي يسترشد بها في تقييم المشاريع.

## المبحث الأول: ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية

## المطلب الأول: تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية

تعددت التعريفات الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية خاصة عند الكتابات الأولى منها كتابات "جون مينارد كينز"، عندما تناول في الثلاثينيات والأربعينيات معدل العائد على الاستثمارات وفكرة تكلفة رأس المال والكفاية الحدية لرأي المال، وكتابات "دين جون" في عام 1954م، عندما أصدر كتاب لمعالجة المشاكل الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.

وقد دارت كل التعريفات السابقة التي وردت منذ ذلك التاريخ حول أن علم دراسات الجدوى الاقتصادية هو من أهم فروع الاقتصاد التطبيقي الذي ينهل منابعه ويستمد منهجه من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي.

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية في عالم اليوم على أنها: "منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد أو منفعة للمستثمر الخاص أو للاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمره الافتراضي".

ولعل محاولة تحليل هذا التعريف يجعلنا نتوقف أمام العديد من الملاحظات والتعليقات التي تعمق هذا المفهوم وتكشف بدرجة أكثر وضوحًا على محتواه العلمي، وهي تحمل في ثناياها المزيد من التعريفات بدراسات الجدوى، حيث يلاحظ:

1- إن دراسة الجدوى الاقتصادية تتبلور من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والمنافع والمصاريف المباشرة وغير المباشرة طوال العمر الافتراضي للمشروع للوصول إلى صافي العائد على الاستثمار، ومقارنة البدائل الأخرى ذات العوائد الصافية الموجبة واختيار أفضل بديل يعطي أكبر عائد نسبي ممكن لضمان أموال المستثمرين وتعظيم العائد على الاستثمار.

2- إن دراسات الجدوى هي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل ظروف اللاأكادة الناتجة عن متغيرات داخلية وخارجية مختلفة، ولتقليل ظروف عدم التأكد لا بد من تعميق دراسات الجدوى واشتراك عدد متزايد من الخبراء المتخصصين، وإنفاق مبالغ مالية معينة وكلما زادت ظروف عدم التأكد (المخاطرة) كلما تطلب الأمر مزيدًا من التعمق في دراسات الجدوى لمحاولة التقليل من ظروف عدم التأكد.

3- يلاحظ في هذا المجال أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي نموذج محاكاة للمشروع يتم تصوره قبل البدء في التنفيذ لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع، ومن ثم تصبح دراسات الجدوى بذلك أداة للحيطرة والحذروصمام أمام من الدخول في أنشطة استثمارية لا عائد من وراء الدخول فيها، ومن ثم توفير درجة معينة من اليقين وحسن استخدام الموارد.

4- إن دراسات الجدوى الاقتصادية لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها، حيث نجد أنها مطلوبة للمشاريع العامة، كما هي مطلوبة للمشروعات الخاصة، وهي كذلك مطلوبة للمشروعات الزراعية والصناعية كما هي للمشروعات الخدمية...

5- تتطلب منهجية دراسات الجدوى الاقتصادية من منظور أن الموارد الاقتصادية نادرة نسبيا وبالتالي لها استخدامات متعددة ومن ثم لا بد من الاختيار، والاختيار يؤدي إلى التضحية، وهذه الأخيرة تؤدي إلى وضع أولويات لاتخاذ القرار الاستثماري بالبدل الأمثل أو الأفضل الذي يعطي أقصى عائد استثماري ممكن<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الثاني: مضمون دراسات الجدوى الاقتصادية وأهم تصنيفاتها

تعدد التسميات التي تطلق على الدراسات التقييمية للقرار الاستثماري، فالبعض يسميها ويطلق عليها اصطلاح تقييم المشاريع، بينما يسميها البعض الآخر تحليل المشروعات، وآخرون يطلقون عليها دراسات الجدوى.

وبغض النظر عن تعدد التسميات واختلاف مضمون الاصطلاحات يمكن النظر إلى دراسة الجدوى بمفهومها الواسع أو الضيق على أنها اتخاذ قرار برفض أو قبول استثمار معين، وينصرف المفهوم الواسع لدراسات الجدوى إلى كافة الدراسات للمشروع الاستثماري منذ استكشاف المشروع الاستثماري حتى لحظة اتخاذ القرار النهائي بقبوله أو رفضه، وهو بذلك يتضمن أربع خطوات أساسية:

- استكشاف ودراسة الفرص الاستثمارية وتصنيفها.
- دراسات الجدوى التمهيديّة.
- دراسة الجدوى التفصيلية.
- تقدير صلاحية تنفيذ المشروع.

بينما يقابل المفهوم الضيق المراحل السابقة لمرحلة التقييم والمرحلة اللاحقة لمرحلة الاستكشاف للفرص الاستثمارية، ومن ثم تنصرف دراسة الجدوى إلى الدراسة التمهيديّة والدراسة التفصيلية.

وبالتالي يلاحظ - بغض النظر عن ضيق واتساع مفهوم دراسات الجدوى - أن قرار الموافقة على المشروع أو رفضه لا بد أن تسبقه مجموعة من الدراسات التمهيديّة والتفصيلية التي تتناول الجوانب التسويقية والمالية والفنية لكي يمكن لمتخذ القرار تقييم النتائج المالية والآثار الاقتصادية وعرضها على رجل الأعمال لاتخاذ القرار الاستثماري لمعرفة مدى ملائمة هذا الاستثمار من وجهة نظر الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية الدولية.<sup>(1)</sup>

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000، ص 23، ص 24.

(1) د. يعي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات الجدوى للمشروعات دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 11، ص 12.

وفي إطار دراسات الجدوى يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1- من حيث القائم بالتحليل: يقوم رجل الأعمال أو مجموعة من الشركاء بدراسة الجدوى الاقتصادية لبعض الأفكار الاستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، وغي المقابل تقوم وزارة التخطيط والاستثمار، أو الهيئات الدولية أو موردي ومنتجي الآلات بدراسة الآلات بدراسات الجدوى.

2- من حيث مستوى التحليل: يمكن تقسيم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى دراسات الجدوى التمهيدية ودراسات الجدوى التفصيلية، إلا أننا نجد في بعض الأحيان الاكتفاء بدراسة الجدوى التمهيدية خاصة في المشروعات الصغيرة، كما قد تفصح الدراسات التمهيدية عن وجود عوائق جوهرية لا سبيل لتلافها مما يحتم ضرورة التوقف عن السير في المراحل اللاحقة في دراسات الجدوى، كما أن الدراسات التمهيدية تبين للقائمين على دراسات الجدوى - في حالة الاستمرار والانتقال إلى الدراسات التفصيلية- عن ماهية الأجزاء التي تحتاج إلى بعض الدراسات الداعمة لها مثل: إجراء تجارب معملية معينة أو إجراء استقصاء عن شكل المنتج.

3- من حيث التقسيم الوظيفي: رأينا أن دراسات الجدوى في مفهومها الواسع تتضمن دراسات جدوى تفصيلية، هذه الدراسات تحتاج إلى توافر كفاءات ومؤهلات فنية تختلف من جزء إلى آخر داخل دراسات الجدوى، فهناك حاجة إلى رجال التسويق لدراسات حجم المبيعات المتوقعة ورسم استراتيجية التسويق الملائمة، كما أن هناك حاجة إلى مهندسين في مجال التربية والإنشاءات والتصميم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الحاجة للخبراء في التحليل المالي ورجال القانون وغيرهم.

وبالتالي يمكن تقسيم دراسات الجدوى من حيث التخصص الوظيفي الآتي:

- دراسات جدوى تسويقية وسوقية.
- دراسات جدوى فنية وهندسية.
- دراسات الجدوى التمويلية والمالية.
- دراسات الجدوى القانونية.
- دراسات الجدوى البيئية.

4. من حيث الهدف: يمكن تصنيف دراسات الجدوى للمشروعات حسب الهدف منها إلى:

أ- قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على ملاكه فقط: وفي هذه الحالة يتم القيام بتقييم الربحية الخاصة ويطلق عليها دراسات الجدوى التجارية أو الصناعية، ويهتم غالبًا رجال الأعمال بدراساتها.

ب- قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تعود على الاقتصاد القومي: وفي هذه الحالة يتم القيام يتم الربحية الاجتماعية ويطلق عليها دراسات الجدوى القومية، ويهتم بهذه الدراسات صانعي القرار على المستوى القومي<sup>(1)</sup>.

(1) د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، نفس المرجع السابق، ص ص 13، 14.

## المطلب الثالث: الصعوبات والمشاكل

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجراء دراسات الجدوى في المجالات التطبيقية المشار إليها، لعل من أهمها:

1- في ظل العولمة والتحول لأليات السوق تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد القومي والتغيرات العالمية في الاقتصاد العالمي، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج وغيرها وهو ما يتطلب المزيد من التعميق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات وهناك تكتسب تحليلات الحساسية دوراً كبيراً في هذا المجال.

2- مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتحديد الأخيرة أي التكاليف بالإضافة إلى أن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر، وهو ما يتطلب السعي دائماً إلى إخضاع مثل تلك المتغيرات للقياس الكمي، كلما أمكن ذلك من خلال الاستعانة بعلوم الإحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات وغيرها.

3- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع وهو ما يتطلب البحث دائماً في إحداث هذا التوازن وتفصيل دراسات الجدوى على المشروع كحالة منفصلة دائماً، فكل مشروع هو حالة لا بد أن تتلاءم دراسة الجدوى مع حجمه وأوضاعه.

4- هناك أيضاً بعض الصعوبات الفنية خاصة عندما تكون الخبرات الفنية التي تقوم على المشروع ضعيفة، وهو ما يتطلب دائماً الاستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارة المرتفعة والمتخصصة في النشا الخاص بالمشروع والدراسات الفنية له.

5- أخيراً هناك صعوبات ومشاكل نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر على دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى وهو ما يمكن علاجه من خلال العديد من الأساليب تطبق في كل حالة على حدى.

## المبحث الثاني: أساسيات حول الاستثمار

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

لقد أعطى الكثير من الكتاب تعاريف عديدة للاستثمار، تضمنت بعض التشابه ونذكر من أبرزها:

- 1- تعريف لامبير: يرى أن الاستثمار يمثل " الشراء أو تكوين السلع الأدوية والسلع الوسطية".
  - 2- تعريف غيتون: حسب الأستاذ غيتون فإن الاستثمار هو "تكاثر معدات الطاقة الموجودة، والاستثمار عبارة عن تضحية لضمان المستقبل، وهكذا يأخذ بتوازن بين الحاضر والمستقبل".
  - 3- تعريف برادل: أما برادل فيعرفه بوصفه " عملية ترجع عادة إلى تدخل إلى تدخل الشخص بغية إنشاء رأس المال، أي مال دائم يمد بإشاعات مؤجلة".
  - 4- تعريف ديترلن: "يوجد الاستثمار في صميم الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التقلبات ونظرية النمو والفائدة، وكذلك أيضا نظرية المنظم والادخار ورأس المال والدخل والتنبؤ واختيارات الفرص".
- فلا مجال إلا ويدخل في حسابه الاستثمار، وكذلك لا يكاد يوجد مؤلف إلا ويثير ظاهرة من هذا القبيل، وهو كذلك "مزج العوامل بما تؤديه من دورات إنتاجية".
- فمختلف التعاريف السالفة تثبت أن مفهوم الاستثمار يبقى من أكثر مفاهيم علم الاقتصاد غموضًا.

### المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

يتميز الاستثمار بأنه يؤدي في ظروف متغيرة وهذا ما يتطلب تغيير طريقة المعالجة التي يحتاجها وفق الظروف السائد و من خلال عدة أسس أمكننا إيجاد التصنيفات التالية.

#### 1- من خلال طبيعة الاستثمار:

- 1-1- الاستثمار المادي: ويشمل الاستثمار الصناعي أو التجاري ويكون بمثابة عامل حيوي يستدعي تواجد رأسمال ثابت أو متغير مثلا " استثمار، مخزون، مصنع، آلات".
- 2-1- الاستثمار المعنوي: ويشمل الحصول على عوائد أو موارد غير مادية مثلا: الشهادات كذلك النفقات التي تزيد من قيم الإستثمارات المادية مثلا: نفقات التعليم والإشهار، نفقات الدراسات والأبحاث والتكوين.

1-3- الاستثمار المالي: يأخذ شكل قروض طويلة المدى أو عملية المساهمة هذا النوع يظهر بشكل كبير في المؤسسات " HOLDING".

#### 2- من خلال كسب الخيارات المعروضة:

- 1-2- الإستثمارات الرئيسية والثابتة: هذا النوع من الاستثمارات يتعلق بالمشروع الاستثماري والذي يتطلب استثمارات رئيسية مثلا: بناء مصنع أو شراء محل ثم تأتي الإستثمارات التابعة التي تظهر ضمن مراحل تنفيذ المشروع مثلا شراء الآلات أو التجهيزات.

2-2- استثمارات السوق استثمارات مستقلة: وهذا النوع يكون السوق هو السبب في إنشائه أي يظهر ضمن سياسة المنشأة المتبعة من خلال المنافسة أما الاستثمار المستقل فهو الذي تختار المؤسسة القيام به أولاً<sup>(1)</sup>.

3- حسب الهدف المسطر من طرف المؤسسة:

3-1- الإستثمارات الإحلالية: الغرض منها تعويض الأصول (معدات و تجهيزات) جديدة بأصول قديمة على: "أن تكون الأصول الجديدة لها نفس الخصائص التقنية للأصول القديمة من ناحية الطاقة الإنتاجية القديمة وكذلك مستوى تكاليف الإنتاج.

3-2- الإستثمارات التوسعية: الغرض منها توسيع الطاقة الإنتاجية أو التسويقية للمؤسسة لاستيعاب ارتفاع الطلب مستقبلاً، سواء بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال منتج جديد للسوق أو فتح فروع للتسويق في نقاط أخرى.

3-3- الإستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيد: تهدف بصفة أساسية إلى التقليل من تكاليف الإنتاج وتحديث عملية الإنتاج بإدخال الآلة والتقليل من العمالة أثناء الإنتاج.

3-4- الإستثمارات الإستراتيجية: عند قياس نتائج هته الإستثمارات، عادة وجودها ضروري اقتصاديا واجتماعيا كالصحة والوقاية والأمن، أو تكون ضرورية داخل المؤسسة لحماية تواجدها واستمرارها لمقابلة المنافسة أو النهضة التقنية كالدعاية والإشهار أو كالتنقيات على البحوث، أو كالأستثمارات قصد التنوع في الإنتاج أو النشاط.

3-5- مشروعات ذات طبيعة اجتماعية: هي مشروعات تهدف إلى ضمان السير الحسن للنشاط، وخلق جو ملائم للعمل كبناء سكنات للعاملين، أو كبناء مراكز خاصة للاستجمام لعائلات العاملين أو مقهى أو مطعم للعمال، أما على نطاق الإقتصاد الكلي، فهي كل المشروعات التي تهدف إلى تقديم خدمات للمواطنين، من سكن ونقل وتربية وصحة، واليراد من هذه المشروعات تحقيق الربح.

وفي الكثير من الأحيان تصعب التفرقة بين صنف من المشروعات و آخر، إذا دمج هدفان أو ثلاثة في مشروع واحد، كأن يكون المشروع يتوسع وفي نفس الوقت يهدف إلى التجديد واستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج<sup>(1)</sup>.

المطلب الثالث: الحاجة إلى الاستثمار

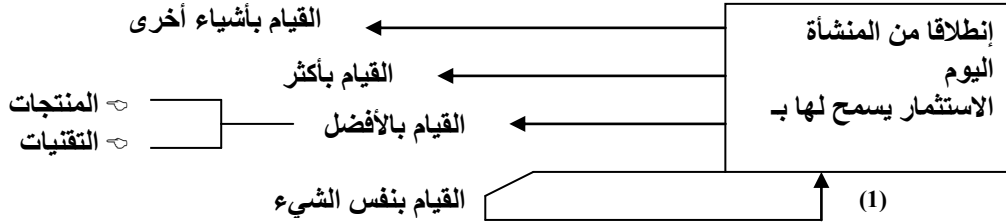
إن الحاجة إلى الاستثمار تظهر من خلال أهميته والتي نلخصها ضمن النقاط التالية:

- يسمح الاستثمار بخلق موارد استهلاكية أو إنتاجية حيث كما نعلم أن الموارد الاستهلاكية تتزايد وتوزع إلى مالا نهاية، بينما الموارد الإنتاجية تتبع سيرورة التغير والتقدم.
- تحسين الأوضاع الداخلية للمنشأة وهذا ما يسهل عليها القيام بأنشطتها.
- تمكن المنشأة من زيادة في قيمة عواملها الإنتاجية للوقوف أمام كل التحولات.

(1) J.Besse.y.Lequin.j.C.Teston. Le Choix Des Investissements . Publi-Union.1976.P 23.

(1) أ. مبارك لسوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 120-121.

- ⊖ تمكن المنشأة من مواكبة التطور و التقدم على الصعيد الخارجي وهذا يجعلها مستمرة من خلال إتباعها لآليات معينة لتحسين صورتها وترقية مكانتها.
  - ⊖ تطوير الإطار السائد في الإقتصاد في جميع ميادينه.
- ويمكن إيجاز كل هذه المتطلبات ضمن النموذج التالي:



(1): الحاجة إلى الإستثمار''.

و من خلال بحثنا يمكن إعطاء عدة أمثلة من خلا هذا الجدول:

الاستثمار بالنسبة للمؤسسة هو بمثابة وسيلة لـ:	هدفه هو:
تجديد التجهيزات.	الصيانة و الحفاظ على مستوى طاقتها الإنتاجية
تطوير تقنيات الإنتاج.	تخفيض الأعباء، تحسين النوعية، تحسين الخدمة.
ضمان جزء من السوق.	زيادة كميات الإنتاج أو كميات المبيعات.
متابعة البحث و التعمق فيه.	خلق منتجات جديدة.
إدخال تعديلات على النظام المتبع.	تسمح بالإستغلال الجيد للمنتوج.
خدمة صورتها أو شكلها.	تحسين النوعية، تطوير خدمات ما قبل البيع.
تحسين الجو الإجماعي و احترام القانون.	إنقاص التعب، التوقيت المناسب، تخفيض التلوث.

تركيبات الأهداف (2)

(1) Le Choix Des Investissements.P20.

### المبحث الثالث: المشروع الاستثماري

#### المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري

لقد تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري أو الاقتصادي، نظرًا لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع إلا أنها رغم تعددها وتنوعها بسبب المدخل الذي ندخله من خلاله إلى البحث في المقصود بالمشروع فكلها تجمع على طبيعة المشروع الاقتصادي والاستثمار وتحدد عناصره بجوانبه المختلفة، وبالتالي يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه:

" كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق م أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"<sup>(1)</sup>.

و يستخلص من التعريف أن هناك عناصر معينة تدخل في تكوين أي مشروع استثماري وهي:

1- النشاط الاستثماري الذي ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات، وهو يبدو كفرصة ثم سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنية واقتصادية.

2- المنظم: الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ومتابعة سير مختلف العمليات المرتبطة بالمشروع.

3- السوق وخصائصه: وهي التي يتم فيها تصريف مختلف منتوجات المشروع التي يجب أن يتوفر شرط اطلب عليها في هذا السوق.

4- الربح أو العائد على الاستثمار كهدف أساسي مسيطر مع وجود أهداف أخرى، وبالتالي يشمل العائد على الاستثمار هنا العائد المادي والعائد الاجتماعي.

5- الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري بغية تمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية.

6- المخاطرة: وتلعب دورًا كبيرًا عند اختيار أي مشروع استثماري؛ حيث يتحمل هذا الأخير ربحًا أو خسارة نتيجة لنشاطه.

7-

#### المطلب الثاني: دورة المشروع الاستثماري

إن دورة المشروع الاستثماري هي عدد من المراحل المتتابعة والمتداخلة، وتتضمن كل مرحلة منها سلسلة من العمليات (المراحل) الفرعية بحيث يمكن النظر إلى المشروع على أنه ذلك الجنين الذي يمر بمرحلة قبل التكوين وتليها مرحلة الخروج إلى الحياة وتنقسم دورة المشروع الاستثماري إلى ثلاثة مراحل أساسية

1- مرحلة ما قبل الاستثمار (دراسات الجدوى).

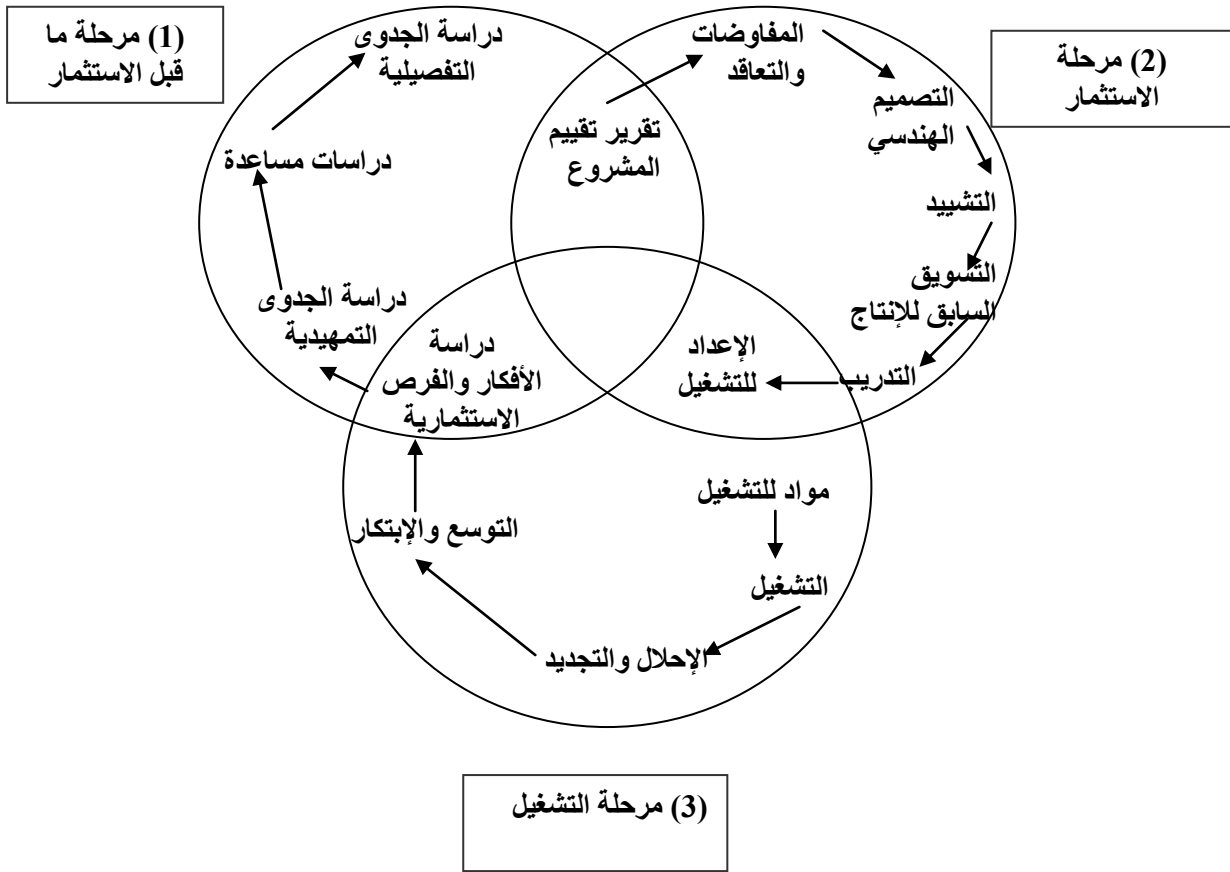
(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 19.

2- مرحلة تنفيذ المشروع (القيام بالاستثمار).

3- مرحلة تشغيل المشروع (الإنتاج).

ولكن يجب قبل هذه المراحل الثلاثة تحديد أهداف المشروع بشكل واضح فتحديد الهدف يمثل نقطة البداية في التفكير في المشروع، فقد ينصرف الهدف إلى إنشاء استثمار في مجال محدد أو تضييع سلعة جديدة (غير موجودة في السوق) أو استخدام مواد خام جديدة. وعادة ما يلجأ رجل الأعمال أو القائمين على دراسات الجدوى إلى تلافي الجهد والتكلفة التي لا داعي لها، وذلك باستبعاد الأفكار التي لا تتماشى وأهداف المشروع الاستثماري سواء كان هذا الاستثمار بالقطاع الخاص أو بالقطاع العام.

ويمكن توضيح الارتباط بين المراحل الثلاثة السابقة من خلال الشكل (1) التالي:



الشكل (1): الترابط بين أطوار الاستثمار في دورة المشروع الاستثماري.

فمن الشكل (01) يتضح أن مرحلة ما قبل الاستثمار تتضمن دراسة الفرص والأفكار الاستثمارية المقترحة وهذه المرحلة كما نلاحظ ترتبط بالمرحلة الثالثة - مرحلة التشغيل- فقد يكون مصدر الأفكار الجديدة المتعلقة بالسلع أو إحلال آلة متورطة تكنولوجيا من مشروع قائم فعلاً يحتاجها لتحقيق كفاءة في تشغيل هذا النوع من الاستثمار القائم كما قد تأتي الأفكار الجديدة من

الآراء التي يبديها العمال أو الموظفون أو عملاء المنشأة - من خلال تشجيع المبادرات والإبداع- أو الموزعين أو المنافسين كما يتم تنمية الأفكار الجديدة من خلال خطة منظمة داخل المشروع القائم، وبمتابعة الملاحظة من الشكل (01) يتضح أن هناك تداخل بين مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة التنفيذ ويتمثل في تقرير الصلاحية، هذا الأخير الذي يتم أثناء إعداد إجراء المفاوضات مع مؤسسات التمويل والموردين، ومتى تم الوصول إلى مؤشرات مطمئنة يقدر معقول لجدوى المشروع المدروس، يبدأ الترويج للاستثمار والتخطيط والتنفيذ، كما تتم بعض العمليات في مرحلة التنفيذ بالتزامن مع مرحلة تقديم التقرير بجدوى المشروع.

وسوف نتعرض للمراحل الثلاثة السابقة لدورة المشروع بشكل موجز مع محاولة التركيز على تحليل ودراسة المرحلة الأولى والتي تتحدد في إطارها دراسة الجدوى المطلوبة.

وينبغي هنا التأكيد على أهمية مرحلة ما قبل الاستثمار لأن نجاح أو عدم نجاح المشروع فيما بعد إنما يتوقف على جودة ودقة الدراسة في هذه الدراسة "التحليل التسويقي الفني والمالي"<sup>(1)</sup>. يجب التأكيد على عدم جعل التكاليف "تكاليف دراسة الجدوى" تقف عقبة في طريق إجراء دراسة وافية ودقيقة للمشروع وتقدير مدى صلاحيته، لأن هذه التكاليف قد تقتصد تكاليف استثمارية ضخمة من الصعب تجنبها، عند الدخول في مرحلة التشغيل.

#### 1- مرحلة ما قبل الاستثمار (مرحلة دراسة الجدوى):

إن هذه المرحلة هي المرحلة الأساسية في دورة المشروع، وهي عمود الزاوية للمرحلتين التاليتين. مرحلة التنفيذ ومرحلة التشغيل، وتتكون هذه المرحلة من جملة من العناصر والإجراءات التي تتكون في مجموعها دراسة الجدوى الاقتصادية. ويتوقف مجال دراسات الجدوى وعمقها على طبيعة المشروع وطبيعة الأطراف التي لها اهتمامات مباشرة وغير مباشرة بالمشروع قيد الدراسة. ومن مزايا هذه المرحلة نذكر:

- أ- توفير أساس جيد لرجال الأعمال أو متحدي القرار لإتحاد قرار القيام بالاستثمار من عدمه.
  - ب- تيسير ترويج المشروعات الاستثمارية التي تقترحها هيئات حكومية أو غرف التجارة والصناعات والهيئات الدولية.
  - ج- تفادي الانتقال المباشر من فكرة المشروع إلى دراسات التنفيذ دون بحث وتحليل فرصة الاستثمار خطوة خطوة أو التمكّن من عرض حلول بديلة.
  - د- استبعاد بعض جوانب دراسة الجدوى التي لا طائل من وراءها.
  - هـ- توفير صورة أوضح وأدق لمؤسسات التمويل الوطنية والدولية لصلاحية المشروع.
- فانخفاض نوعية دراسة الجدوى المقدمة يؤدي إلى عدم موافقة الجهات المختصة كالوكالة

(1) د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، نفس المرجع السابق، ص 25.

الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر أو البنوك على مشروعات جيدة؛ وذلك لعدم وضوح صورة المشروع في الدراسة المقدمة من طرف القائمين على هذه الدراسة.

ولهذه المرحلة مراحل فرعية وهي كما يلي:

1- تحديد فرص الاستثمار (تصفية الأفكار، العصف الذهني).

2- دراسة الجدوى التمهيديّة.

3- الدراسات المساعدة والدا عمّة.

4- دراسة الجدوى التفصيلية.

5- تقرير صلاحية أو عدم صلاحية المشروع.

6- الترويج للاستثمار في حالة قبول المشروع.

وسوف نتطرق في الفصل الثاني لدراسات الجدوى التمهيديّة والتفصيلية والدراسات الأخرى بالتفصيل لتوضيح فحوى كل واحدة منها، ومعرفة مدى أهميتها للمشروع.

2- مرحلة تنفيذ المشروع (مرحلة الاستثمار):

هذه المرحلة هي مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع. أي تطبيق الفكرة المدروسة على أرض الواقع لتصبح مشروع قائم، ولتحقيق هذه الخطوة يمر بالمراحل التالية:

• إرساء الأساس القانوني والمالي والتنظيمي لتنفيذ المشروع.

• تصميم الهندسة التفصيلية، والتعاقد بما في ذلك طرح المناقصات وإجراء المفاوضات وتقييم العطاءات.

• إعداد الموقع وتشييد المباني (استحداث المقر).

• اقتناء ونقل التكنولوجيا اللازمة لتشغيل المشروع.

• التسويق السابق للإنتاج بما في ذلك الحصول على الإمدادات وإنشاء جهاز لإدارة المنشأة.

• تعيين الموظفين وتدريبهم.

• إعداد المنشأة للعمل وبدء تشغيلها.

إن الهدف من تصميم الهندسة التفصيلية القيام بالإجراءات اللازمة بتجهيز الموقع، واختيار الآلات والمعدات والتكنولوجيا ووضع جدول زمني لتسيير المشروع المصنع وإعداد جداول التدفقات المالية والنقدية وجميع الخطط الأولية.

أما بالنسبة للمفاوضات فتتصرف إلى إبرام العقود الخاصة بتشييد المباني وشراء الآلات والمعدات وتركيبها واقتناء التكنولوجيا بالإضافة إلى إبرام كافة العقود اللازمة بين صاحب المشروع ومؤسسات التمويل والمهندسين المعماريين والموردين لضمان الإمدادات ذات الأهمية للمشروع.

كما تتطلب هذه المرحلة عملية استحداث مقر للمشروع ويجب أن يكون المقر مستقر وفقا لخطة زمنية محددة، بالإضافة إلى ضرورة تكوين المهارات البشرية اللازمة للمشروع بشرط أن

تتزامن عملية تكوين المهارات مع عملية تشييد مقر المشروع وإنشاءه وكذا تهيئة السوق لاستقبال منتجات المشروع الجديد وهو ما يعرف بالتسويق السابق للإنتاج.

ومن الأفضل تنظيم مختلف أنشطة المشروع تنظيماً فعالاً متوازناً من خلال وضع جداول زمنية. وهناك أساليب عديدة لتحقيق ذلك في الوقت الراهن مثل أسلوب الممر الحرج وأسلوب تقنية تقييم المشاريع الذي سوف نستعرضه بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا المبحث. والشرط الأساسي هنا هو متابعة الجدول الزمني على فترات منتظمة أثناء تنفيذ المشروع لأجل اكتشاف أوجه التضارب أثناء إقامة المشروع والعمل على علاجها في أسرع وقت ممكن.

### 3- مرحلة التشغيل:

إن هذه المرحلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمرحلة بدئ الإنتاج، وإن تناول هذه المرحلة بقدر من الأهمية يرجع إلى المشاكل التي يواجهها المستثمرين، والتي قد تنجم من الأخطاء في تناول مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة التنفيذ، وتنقسم هذه المشاكل إلى مشاكل قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، ومن الأمثلة الأولى ما يتعلق بتطبيق تقنيات الإنتاج أو تشغيل المعدات أو قصور الكفاية الإنتاجية للعمل بسبب الافتقار إلى الموظفين والعمال المؤهلين، وهي مشاكل تنشأ أصلاً عن مرحلة التنفيذ.

أما المشاكل ذات الأجل الطويل، فهي كل ما يتعلق بتطبيق استراتيجيات معينة غي عملية الإنتاج أو التسويق، والتي قد تكون خاطئة لاعتمادها على إحصائيات ذات ارتياب كبير وذا قبل الاستثمار<sup>(1)</sup>.

وكما نعلم أنه في حلة الاعتماد على الاستراتيجية الخاطئة، فإن ذلك يجعلنا أمام صعوبات كبيرة لإتخاذ تدابير علاجية ملائمة وهذا مهما كانت جودة مرحلتي التنفيذ والتشغيل، وإذا ما استطعنا أن نتخذ تلك التدابير العلاجية ولإصلاح المشروع فسوف نتحمل تكاليف جد باهضة، وهذا الأمر عموماً يدخل في دراسة جدوى المشروعات الخاسرة، أو تلك التي ترغب الحكومة في خصوصتها.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن هذه المرحلة (مرحلة التشغيل) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة الاستثمار وهذا كما يوضحه الشكل (1) السابق.

كما يجب الإشارة إلى أن التفصيل في مرحلة دراسة الجدوى -مرحلة ما قبل الاستثمار- أو مرحلة التنفيذ تتوقف على درجة اتساع وشمولية النقاط التي سوف نتناولها في الفصلين التاليين، فدرجة الاتساع وكفاية الدراسة والتحليل للاستثمار سوف تسهم بشكل كبير في توضيح معايير الحكم على نجاح أو عدم نجاح المشروع الاستثماري في المستقبل، وكذا معرفة أي المعايير نجاعة، وإلى أي حد يمكن الاعتماد عليها في دراسة الجدوى وتقييم المشروع الاستثماري، وتقريب النتائج المتوصل إليها إلى الواقع المستقبلي المتوقع إدراكه.

(1) د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، المرجع السابق، ص 30.

## المطلب الثالث: أهداف المشروع الاستثماري

يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية والأوزان النسبية لمعايير تقييمه ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة ومن البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمارات في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير للتقييم من وجهة نظر الاقتصاد القومي التي تعظم المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف:

1- أهداف خاصة: وفق ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، فإن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح على المدى الطويل.

إلا أن هناك أهداف أخرى-إضافة إلى هدف الربح الذي تسعى إليه هذه الأنواع من المشروعات-تسعى إلى تحقيقها مثل: تعظيم الإيرادات، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات، وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل وقد تسعى بعض المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضاء العملاء والقائمين على صناعات القرار.

2- أهداف عامة: أما المشروعات العامة فالهدف المسيطر فيها هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة، بل هناك أهداف أخرى يمكن تتبعها، ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال خاصة وأن التحول نحو الخصخصة هو التيار السائد والطاغي في أغلب بلدان العالم الثالث خاصة، وبدون أن ننسى مختلف الأهداف الاقتصادية والمالية والاستراتيجية وأهداف اجتماعية أخرى.

ومن خلال ما تم استعراضه من الأهداف يمكن القول أن:

- الأوزان النسبية لمعايير الربحية الإقتصادية و التجارية تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة.

- الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة، كما أنهما يتفقان على ضرورة تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تشغيل كلا المشروعين<sup>(1)</sup>.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000، ص 22.

## المطلب الثالث: أهداف المشروع الاستثماري

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع والأوزان النسبية لمعايير تقييمه ومن هذا المطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة ومنذ البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير للتقييم من وجهة نظر الإقتصاد القومي التي تعظم المنفعة العامة.

وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات إلى مجموعتين من الأهداف:

1- أهداف خاصة: وفق ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، فإن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح على المدى الطويل.

إلا أن هناك أهدافاً أخرى - إضافة إلى هدف الربح الذي تسعى إليه هذه الأنواع من المشروعات- تسعى إلى تحقيقها مثل: تعظيم الإيرادات، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات، وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل وقد تسعى بعض المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الإقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.

2- أهداف عامة: أما المشروعات العامة فالهدف المسيطر فيها هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة، بل هناك أهداف أخرى يمكن تتبعها، ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال خاصة وأن التحول نحو الخصخصة هو التيار السائد والطاغي في أغلب بلدان العالم الثالث خاصة، وبدون أن ننسى مختلف الأهداف الاقتصادية والمالية والإستراتيجية أهداف اجتماعية أخرى.

الفصل الثاني  
دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع  
الاستشفائي

تمهيد:

من خلال ما تم التطرق إليه من تعريفات لدراسات الجدوى الاقتصادية وما تم استعراضه من خلال مضمونها في الفصل الأول، نلاحظ وتتجلى لنا الحاجة الدراسات وازدياد أهميتها عبر الزمن وخاصة في جو العولمة وما يملؤه من متغيرات داخلية وخارجية، محلية وعالمية يمكن حصر وتبيان أبرز نقاط هذه الأهمية في النقاط التالية:

تساعد دراسات الجدوى في تحقيق التخصيص الأكفأ للموارد الاقتصادية والتي تتميز بالندرة النسبية.

لدراسة الجدوى دور كبير في تقليص دائرة الالأكادة المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك لأنها تعمل أيضا دراسات الجدوى على تحديد الهيكله المثلى للمشروع من عدة جوانب أما على المستوى الدولي فتعتمدها مؤسسات التمويل الدولية مثل مجموعة البنك الدولي وذلك عند تقرير قروضها ومساعدتها لإقامة مشروعات التنمية التي يتم تمويلها.

وتعتبر دراسات الجدوى أداة لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد متخذ القرار على اختيار أفضل البدائل الاستثمارية فهي بذلك تمثل قاعدة القرارات الاستثمارية، ومن هذا المنطلق سنخوض في الفصل الثانية ابتداء بعرض شامل عن دراسات الجدوى وعلاقتها بالقرارات الاستثمارية وهذا في المبحث الأول.

ثم نتطرق إلى أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية من ابتدائية إلى تفصيلية بمختلف دراساتهما من بيئية، قانونية، تسويقية، فنية، مالية و اجتماعية، وهذا فيما يخص المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فسنقوم بالتفصيل في الدراسات التفصيلية بشيء من التعمق وهذا لإعطاء نظرة عن أهم ما تتضمنه هذه الدراسات .

### المبحث الأول: دراسات الجدوى وصناعة القرارات الاقتصادية الاستثمارية

#### المطلب الأول : مفهوم القرار الاستثماري الرشيد

يرتكز مفهوم القرار الاستثماري أساساً على مبدأ الرشادة الاقتصادية والتي هي العماد الذي يقوم عليه علم الاقتصاد، حيث يجب أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة وذلك باستخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن وذلك للوصول إلى توظيف استغلال هذه الموارد بما يعود بأكبر ربح ممكن على استثمارها.

ومن هنا يمكن تعريف القرار الاستثماري الرشيد على انه:

" ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين فأكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف وطبيعة المشروع الاستشفائي"<sup>(1)</sup>، ويستفاد من هذا التعريف إنه يتم اتخاذ القرار الاستثماري من خلال أولاً تحديد الهدف من المشروع الاستشفائي ثم حصر البدائل الممكنة ثم اختيار أفضل بديل لعملية التقييم والذي يعطي أكبر عائد.

ونجد أن القرار الاستثماري الرشيد يقوم على ثلاث مقومات تأخذ شكل مثلث اتخاذ القرار الاستثماري<sup>(2)</sup>، حيث أن قاعدته الأساسية هي دراسات الجدوى ومعايير التقييم التي يتم على أساسها اختيار البديل الأفضل وهذا وفقاً لدراسات مستفيضة مبنية على أسس علمية تأخذ في عين الاعتبار جميع المتغيرات المؤثرة على هذا القرار، أما أحد أضلاعه وهو عادة الوتر فيمثل مدخلاته وهي مختلف المعلومات الداخلية والتغيرات وتقديراتها أما الضلع الآخر فيمثل المخرجات وهي مختلف القرارات أو القرار الذي يخرج به متخذ القرار الاستثماري.

ويمر القرار الاستثماري بكل هذه الدراسات والمراحل لما له من الأهمية والخصائص التي من

بينها:

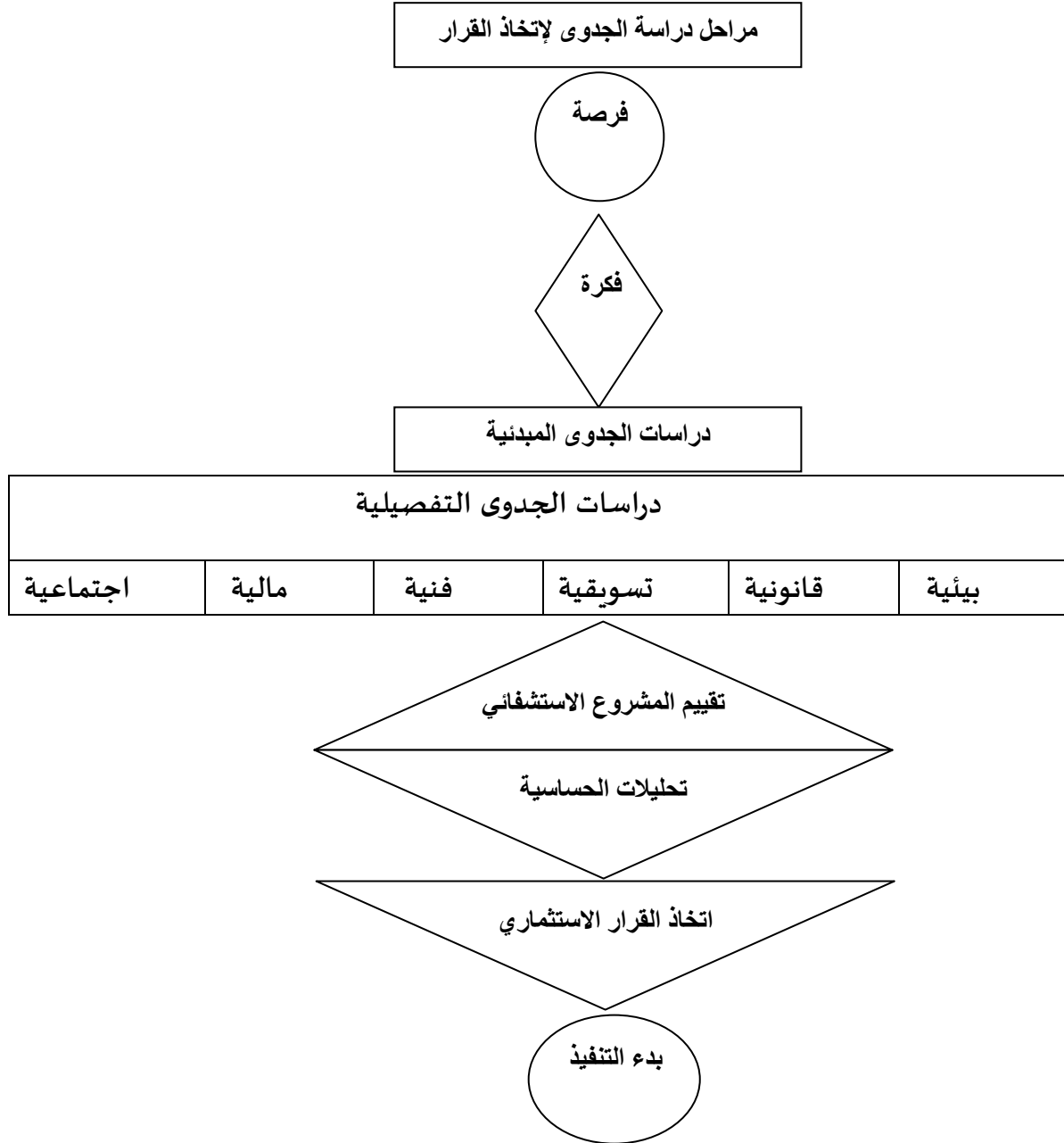
- 1- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة وهو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل، هذا الأخير الذي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطرة.
- 2- إن الفرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

3- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها.

(1) د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سبق ذكره ص 38.

(2) د. يعي عبد الغني أبو الفتوح: مرجع سبق ذكره ص 53.

المطلب الثاني: مراحل دراسات الجدوى لإتخاذ القرارات الاستثمارية  
تمرصنع إتخاذ القرارالاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم  
المشروعات بعدد من المراحل، تحدد كل مرحلة ما إذا كان سيتم الذهاب أو الدخول في المرحلة التي  
تليها أم لا يمكن التعبير عن تلك المراحل من خلال الشكل(1) التالي<sup>(1)</sup>:



الشكل (1): يوضح مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرار

<sup>(1)</sup> د. عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 171.

ويلاحظ من خلال الشكل السابق أن المرحلة الأولى تبدأ بوجود فرصة استثمارية تلوح للمستثمر في مجال استثمار معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

ويمكن التقاط هذه الفرصة الاستثمارية من مصادر عديدة، سواء من مصادر خارجية أو من خطة التنمية أو من متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من واردات ورغبات العملاء ومتابعة التطور التكنولوجي... الخ، وقد تكون من مصادر داخلية تخص النشاط الذي يقوم به المستثمر نفسه، فإذا كان لديه مشروع قائم فقد تأتيه فرصة لها علاقة تكاملية أو تبادلية أو مستقلة عن النشاط القائم، ولكن تعظم بذلك أرباحه ومكاسبه.

وعندما يجد المستثمر أنه هناك جوى من هذه الفرصة فإنه يتحول إلى المرحلة الثانية وهي إخضاعها للتفكير، فتنحدر بذلك إلى فكرة جديدة بالبحث والدراسة، فيتم في هذه المرحلة تحديد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة وهذا على ضوء المعلومات التي تم جمعها من المصادر الخارجية والداخلية.

وبعد ما تم تجسيد الفرصة في فكرة وإخضاعها للدراسة ينتقل المستثمر إلى المرحلة الثالثة للبدء في إجراءات دراسات الجدوى المبدئية والتي تعتبر المحس الذي يشير إلى ما إذا كان ما سيدخل في دراسات الجدوى التفصيلية أم لا فهي مرحلة جس النبض والأوضاع وكشف ما إذا لم تكن هناك مشاكل أو عقبات وموانع تعوق الاستمرار في الدراسات، فيتحوّل إلى المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الدخول في إجراءات الجدوى التفصيلية بأقسامها المختلفة من بيئة قانونية تسويقية وفنية ومالية، ثم اجتماعية، وفي هذه المرحلة لا ينتقل الذي يقوم بدراسات الجدوى من نوع إلى آخر دون أن يتبين جدوى النوع الآخر، فمثلاً لا ينتقل إلى دراسات الجدوى الفنية دون المرور بدراسات الجدوى التسويقية، لأن هذه الأخيرة تلعب دوراً كبيراً داخل الدراسات الفنية.

وما يهمننا أنه إذا ثبتت جدوى المشروع خلال هذه المرحلة يمكننا الانتقال إلى المرحلة الخامسة والتي يتم فيها تطبيق مجموعة من المعايير للحكم على مدى ربحية هذا المشروع، وتنظيم هذه المعايير في مجموعتين كبيرتين، الأولى معايير جزئية ويتم فيها تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر، أما الثانية فهي معايير كلية فهي تعبر عن وجهة نظر ومصالح الإقتصاد القومي<sup>(1)</sup>.

وتتضمن أيضاً المرحلة الخامسة مختلف تحليلات الحساسية والتي تجرى لاختبار قدرة المشروع على استيعاب التغيرات التي تحدث لبعض المتغيرات المِـؤثِرة في اقتصاديات هذا المشروع مثل سعر الصرف، أسعار البيع أسعار عناصر الإنتاج وخاصة القيمة الزمنية للنقود...، بالإضافة إلى إعطاء تنبؤات عن الفرص المتاحة الإيجابية لتدعيم اقتصاديات المشروع خلال عمره الافتراضي، أي تحليل مختلف الآثار المحتملة السلبية والإيجابية على المشروع المقترح.

(1) نفس المرجع السابق، ص 42.

ومع انتهاء تحليلات الحساسية على الصورة المرغوب فيها، يتم الانتقال إلى المرحلة السادسة وما قبل الأخيرة وهي عملية اتخاذ القرار الإستثماري بإقامة المشروع بعدما تبينت جدواه الاقتصادية.

وأخيراً البدء في المرحلة السابعة وهي مرحلة البدء في التنفيذ وتتم خلالها مختلف إجراءات التأسيس والإنشاء وإجراء تجارب بدء التشغيل وتوفير جزء من رأس المال العامل يكفي للبدء في التشغيل لدورة واحدة من دورات نشاط المشروع.

#### المطلب الثالث: أنواع القرارات الإستثمارية.

لعله من المناسب في نهاية هذا المبحث إعطاء نبذة عن أهم أنواع القرارات الإستثمارية الممكنة لأصحاب المشاريع الإستثمارية.

1. قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذا النوع بناء على ما يتم حصره من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة، ليقوم المستثمر بعملية اختيار البديل الأفضل وذلك بترتيب هذه البدائل وفقاً للعائد والمنفعة التي يدرها على المستثمر خلال فترة زمنية معينة. فمثلاً إذا كان أمام المستثمر عدة بدائل للاستثمار (أ)، (ب) و (ج) وكان (أ) يدر عائداً قدره 20%، و (ب) عائداً قدره 15% وكان العائد الذي يدره (ج) 25%، فإن المستثمر في هذه الحالة يختار البديل (ج) كبديل أول ثم (أ) ف (ب).

2. قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً: ويبرز خاصة هذا النوع من القرارات حينما توجد العديد من فرص الاستثمار، ففي حالة اختيار المستثمر لإحدى هذه الفرص في نشاط معين فإنه سيلغي بذلك اختياره في نشاط آخر، فهذا النشاط يلغي تبادلياً النشاط الآخر، فمثلاً إذا اختار المستثمر مشروعاً ذو طبيعة صناعية توجه منتوجاته للتصدير فإن ذلك يمنع من الدخول في مشروع زراعي للترويج المحلي، ويمكن التعبير عن هذه العملية بما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة، فالمستثمر عندما يختار بديل في نشاط معين فهو في الوقت نفسه يضحى ببديل آخر في نشاط آخر.

3. قرارات قبول أو رفض الاستثمار: وفي هذا النوع من القرارات، تنقل البدائل الاستثمارية أمام المستثمر إلى بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط ما أو الاحتفاظ بها دون ذلك، ما يجعل فرص الاختيار أمامه محدودة جداً، فهذه الحالة تختلف عن حالة قرارات تحديد الأولويات حيث كانت المشكلة تتمثل في اتخاذ القرار بعد وضع الأولويات، أما في هذه الحالة فعلى المستثمر أن يقبل البديل أو يرفضه وفقاً لما تمليه دراسات الجدوى، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير.

4. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة واللاتأكد: يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق هذا النوع حسب درجة المخاطرة التي تتراوح ما بين (0% - 100%)، فعند الدرجة 0% تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تنعدم المخاطرة، ومن ثم تتم عملية إتخاذ القرار بسهولة وبساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار دراية كاملة عن المستقبل ونتائجه، وهو وضع لا يكاد إلا قليلاً.

أما ما بين الدرجة (0%-100%) فيتم في إطارها غالبا اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك المشاريع التي تبتعد درجات المخاطرة فيها تنازليا عن 100%، فكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكبر وهنا يبرز خاصة دور دراسات الجدوى في التقليل والحد من درجات المخاطرة.

أما القرارات الاستثمارية التي تتم في درجات عدم التأكد 100 %، فهي قرارات قلما تحدث في مجال الاستثمار فهي تحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم، حتى يتم اتخاذ قرار في مثل تلك الظروف.

## المبحث الثاني: أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية

### المطلب الأول: دراسات الجدوى المبدئية

1- تعريفها: يمكننا وصف دراسات الجدوى الاقتصادية المبدئية على أنها مجس يفتح الطريق إلى دراسات الجدوى التفصيلية أو يقفله ويرسل الإشارة إلى المستثمر والقائمين على دراسات الجدوى لكي يتحول إلى مشروع آخر<sup>(1)</sup>.

فهي إذن دراسة استكشافية يمكن من خلالها استكشاف وتحسس الظروف والأوضاع التي يمكن من خلالها اتخاذ القرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية - التي تتكلف في بعض الأحيان ملايين الدينارات- أم لا، وبالتالي تصبح مهمة دراسات الجدوى المبدئية هي الكشف عن إمكانية الدخول في الدراسات التفصيلية المكلفة أم لأن إضافة إلى ذلك تحديد تكلفة هذه الدراسة ومن تم تبيان مدى تناسب هذه التكلفة مع رأس المال المخصص للاستثمار، ما يتيح لنا معرفة ما إذا كانت المسألة تحتاج إلى تعديلات لإحداث التناسب المطلوب بين التكلفة ورأس المال، أم الامتناع كلية عن الولوج في المشروع، ومن هذا المنطلق يكون القرار في نهاية الدراسات المبدئية إما الاستمرار والانتقال إلى مرحلة الدراسات التفصيلية وإما رفض المشروع كلية.

2- مختلف جوانب دراسات الجدوى المبدئية: تنطوي دراسات الجدوى المبدئية على مجموعة من المؤشرات والتقديرات الأولية التي توضح للمستثمر إمكانية واحتمال النجاح أو الفشل المبدئي للمشروع، وبالتالي يمكن لهذه الدراسات أن تشتمل على عدد من الجوانب التي يتم جمع المعلومات عنها وتحليلها، ومن أهمها نذكر:

أ- البحث في مختلف الموانع سواء التشريعية منها أو غير التشريعية فربما تكون الأرض المختارة للمشروع ممنوع استخدامها بحكم التشريع أو قانون معين، وقد تكون ممنوعة لأسباب غير تشريعية، كأن تكون الأرض المختارة تابعة لممتلكات الدولة مثلاً.

ب- الإحاطة بمختلف قوانين الاستيراد والتصدير وما بها من قيود وموانع مثل عدم السماح بدخول مادة خام أساسية لسير المشروع أو عدم السماح كلية لمنتجات هذا المشروع بالخروج عن حدود تلك الدولة، مثل الإنتاج الحربي والبترو... الخ.

ج- النظر في مدى ملائمة المشروع المقترح لأولويات التنمية الموجودة في خطة التنمية، فربما يفكر المستثمر في استصلاح أراض تدخل ضمن نطاق خطة زراعية للدولة، وبالتالي ليس هناك جدوى من إقامة هذا المشروع.

د- أخذ المعلومات الكافية عن حالة الإقتصاد القومي وهويته وتوجهاته، سياسته الاقتصادية ومدى الاستقرار السياسي والاجتماعي ومختلف الظروف البيئية، بما في ذلك القيم والعادات والتقاليد مع النظر فيما إذا كانت الأهداف العامة للمشروع تتماشى والأهداف العامة للمجتمع.

(1) نفس المرجع السابق، ص 47.

هـ- التعرف على حالة السوق وطبيعتها واتجاهات الطلب على المنتجات المختلفة للمشروع إضافة إلى معرفة الأسعار السائدة ورغبات واد واق المستهلكين تجاه هذه الأنواع من المنتجات، مع إجراء مسح للمشروعات المماثلة والمنافسة للمشروع ومختلف المناطق السوقية والنقاط البيعية المحتملة.

و-الإلمام بمختلف الجوانب الفنية للمشروع منها ظروف هذا النشاط و مجال الإستثمار فيه من حيث مستوى التكنولوجيا وبدائلها، ومدى توفر عناصر الإنتاج وخاصة العمالة، وهل هناك قيود على استيراد العمالة أو التكنولوجيا أم لا، إضافة إلى دراسة حالة الخامات المحلية ومعرفة خصائص الأرض وأسرارها...الخ.

ز- نظم التعامل مع المستثمرين ومؤشرات تشجيع الاستثمار وحوافزه بما في ذلك التعرف على مدى صعوبة الحصول على تراخيص إقامة المشروع ومدى تعقد الإجراءات الإدارية، ويفضل المشروع الذي يجوز له الترخيص بمباشرة نشاطه من قبل الجهات الإدارية وإلا فقد يجد صعوبة عند البدء في هذا المشروع وقد يصطدم بقرارات تمنعه أساسًا.

ح- وأخيرًا دراسة مختلف الصناعات والأنشطة القائمة ومعرفة احتياجاتها وعلاقات التشابك الاقتصادي بينها وعلاقة المشروع بكل ذل.

والملاحظ من خلال ما تم عرضه أن دراسات الجدوى المبدئية في تحليلها تمس الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية، الفنية والمالية والاجتماعية للمشروع، وذلك بشكل غير مكلف، فمكونات الدراسة المبدئية هي نفسها بالنسبة للدراسة التفصيلية لكنها تنفذ بصورة سريعة، أولية ومبسطة، حيث أن كل مكونات الدراسة المبدئية سيعاد سردها بصورة مفصلة خلال الدراسة التفصيلية.

#### المطلب الثاني: دراسات الجدوى التفصيلية

بعد أن انتهينا من دراسات الجدوى المبدئية وتبين أنها إيجابية وتسمح بالفعل للدخول في دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع فإن ذلك يؤدي إلى شروع خبراء دراسات الجدوى كل حسب اختصاصه في كل جانب من الجوانب البيئية والقانونية، التسويقية والمالية فالاجتماعية، بالبحث والتحليل وإجراء مختلف التوقعات والتقديرية الاختبارات لتلك الجوانب حيث يتم القيام بالدراسات التالية:

1- دراسات الجدوى البيئية: حيث تتلخص هذه الدراسات إجمالاً في محاولة التعرف على أثر المشروع على البيئة سواء أكان هذا إيجابياً ومواتياً أو سلبياً يتسبب بأضرار للبيئة مما ينتج عنها تقييم للأثار بهدف تقليص حدة الأثار السلبية وتعظيم الأثار الإيجابية، وقد يتطلب الأمر إجراء دراسات للتعرف على أثر البيئة على المشروع بجوانبه السلبية وجوانبه الإيجابية، ويدخل في كل ذلك مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والأبعاد الاجتماعية.

فإذن يمكن القول أن دراسات الجدوى البيئية للمشروع المقترح تتضح فيما إذا كان هذا الأخير يؤثر على سلامة البيئة وعلى الموارد الطبيعية أو صحة الإنسان أو كلاهما معا من منظور أن المشروع هو نظام مفتوح يؤثر في البيئة ويتأثر بها.

2- دراسات الجدوى القانونية: وتعتبر ثاني الدراسات التفصيلية التي تحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه، ويتبين من خلال دراسات الجدوى القانونية ما إذا كان للمشروع جدوى من خلال عنصرين أساسيين:

أ- تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه من حيث الحوافز والمزايا الممنوحة المباشرة وغير المباشرة والقيود المفروضة على الاستثمار في أنشطة معينة والقيود الخاصة بالتعامل في النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي تفرضها بعض الجهات.

ب- دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية أهم العوامل المحددة له وأهمها نوع النشاط ومدى مساهمة الحكومة في رأس المال، وحجم الأعمال المرغوب في تنفيذها، وأحكام القوانين المنظمة للمشروع<sup>(1)</sup>.

3- دراسات الجدوى التسويقية: تنطوي دراسات الجدوى التسويقية على بحوث التسويق والعديد من الموضوعات التي تتناول مفهوم أهداف وأهمية دراسة الجدوى التسويقية للمشروع، وأنواع دراسات السوق بالإضافة إلى دراسة تقدير الطلب على منتجات المشروع بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها لتقدير مستوى هذا الطلب بل وتحديد هيكل ونوع السوق الذي سيعمل في إطاره المشروع، وكذا تحديد الشريحة التسويقية للمشروع، لكي نتمكن من وضع السياسة الاستراتيجية السعيرية المناسبة لتحديد أفضل الأسعار لبيع منتجات المشروع<sup>(2)</sup>.

ومن هذا نخلص إلى دراسة الجدوى التسويقية تهدف إلى مدى إمكانية تسويق المنتجات للمشروع المعتمزم تنفيذه، وتشمل هذه الدراسة التسويقية أساسا على ما يلي:

• صياغة مفهوم يتعلق بالتسويق بما يتضمن تحديد استراتيجية التسويق والإجراءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

• تحليل نظام السوق من خلال تحليل تركيبته، ووسائل المنافسة الأساسية "النوعية، تشكيلة المنتجات، الشهرة، التسعيرة، شروط التسليم"، بالإضافة إلى أسلوب العمل والمنافسة.

• تحليل خصائص السوق "حجمه، درجة التشبع، درجة الاستقرار، مستوى الطلب، الدوافع والقدرة الشرائية، كثافة وشدة المنافسة...الخ".

• تحليل المنافسين "وضع المنافس في السوق، مجموع مبيعاته ورقم أعماله، سلوكه، مواطن القوة والضعف...الخ".

(1) نفس الرجوع السابق، ص 53.

(2) د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح: مرجع سبق ذكره، ص 71.

• تحليل وتحديد خصائص المنتج "تشكيلته، نوعيته، التصميم المقترح، التغليف، السعر المناسب، شروط الدفع المختلفة، سياسة الترويج، قنوات التوزيع... الخ"<sup>(1)</sup>.

ومما لا اختلاف فيه أن نطاق الدراسة التسويقية وعمق التحليل يتوقف على طبيعة المشروع وحجمه، كما أن التحليلات المبينة أعلاه لها تأثير كبير على تقديرات التكاليف وعلى المبيعات. وبالتالي الإيرادات، وإن عملية التقديرهته يجب أن تأخذ في الاعتبار طاقة المصنع القصوى، والتكنولوجيا الملائمة وبرنامج الإنتاج المفضل فنيًا، وكل هته العناصر المعتمدة يجب أن تكون واضحة ومعروفة جيدًا.

وعلى هذا يتعين أثناء دراسة الجدوى الأخذ في الاعتبار العامل التكنولوجي وبرنامج البيع والإنتاج.

4-دراسات الجدوى الفنية: وتهتم هذه الدراسات بكل ما يتعلق بالمشروع الاستشفائي المقترح فنيا وهندسيا بالتركيز على مجموعة من النقاط أهمها:

- تحديد المواصفات الأولية والمدخلات المادية والبشرية من خلال تصنيفها ومواصفاتها ومدى توافرها وأسلوب توريدها وتكالييفها.

- تحديد مواصفات الإنتاج والطاقات الإنتاجية المناسبة وأساليب النتاج واختيار التكنولوجيا الملائمة وتحديد الآلات والمعدات، وهذا طبعًا استنادًا إلى ما تمليه نتائج دراسات الجدوى التسويقية.

- تحديد أشغال الهندسة المدنية من خلال تهيئة الموقع وتشيد المباني والانشاءات والأشغال الخارجية مع تحديد احتياجات الصيانة والاحلال<sup>(2)</sup>.

- وأخيرًا توفير البيانات وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية .

5- دراسات الجدوى المالية: وتعتمد هذه الدراسات على نتائج الدراسات الأخرى وخاصة التسويقية والفنية منها، بما تعكسه من نتائج وأثار على مختلف التكاليف والإيرادات خلال العمر الافتراضي للمشروع.

ونهدف خاصة من دراسة الجدوى المالية إلى ابراز وتحديد المنافع المالية والاقتصادية والتكاليف والأعباء التي يتحملها أصحاب المشروع، ويتم ذلك من خلال وضع تصور للمركز المالي واقتصاديات تشغيل المشروع، إضافة إلى اقتراح هيكل تمويلي أمثل يناسب المشروع المقترح في ضوء ما ذكر من دراسات وبالتالي تشمل هذه الدراسات؛ دراسات مصادر التمويل المختلفة ومؤسسات التمويل، دراسة تكلفة التمويل وأثرها على سياسات التمويل، تحديد هيكل التمويل ونسب التمويل الملائمة.

6- دراسات الجدوى الاجتماعية: وتنطوي هذه الدراسات على محاولة تقييم أثر المشروع على الاقتصاد القومي من حيث مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع، حيث

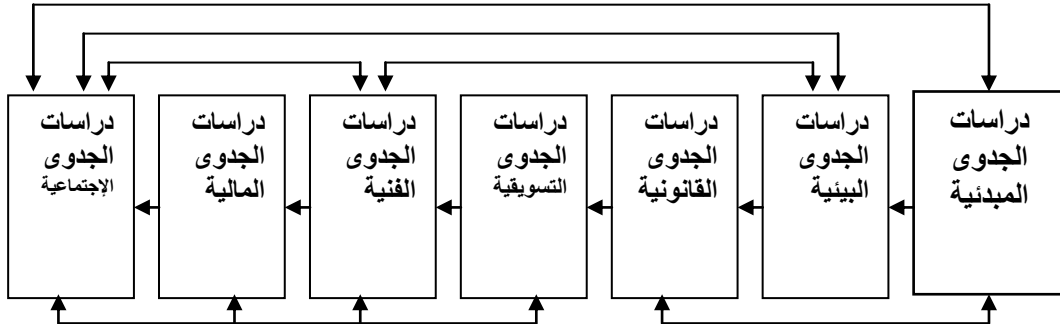
(1) نفس المرجع السابق، ص54.

(2) د. عبد المطلب عبد الحميد: نفس المرجع السابق، ص55.

يتم بحث أثر المشروع على التوظيف وعلى الدخل القومي (القيمة المضافة) وعلى ميزان المدفوعات وكذلك على استقرار قيمة العملة وأخيرا الأثر على البيئة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدراستين

إن المتأمل في ما تم عرضه من الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى الإقتصادية للمشروع إبتداءً من دراسات الجدوى المبدئية وانتهاءً بدراسات الجدوى الإجتماعية ضمن دراسات الجدوى التفصيلية، المتأمل فيها سيلا حض دون شك ما بينها من علاقات داخلية متبادلة، ويمكننا استخراج واستنباط تلك العلاقات الداخلية وتبسيطها من خلال الشكل (2) التالي (أنظر الصفحة التالية):



الشكل (2) يوضح العلاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التفصيلية

نلاحظ من الشكل(1) وجود عدة علاقات بين دراسات الجدوى المختلفة، يمكن تلخيص أهمها

فيما يلي:

1- نلاحظ ان هناك علاقة تنبؤية إما رأسية او افقية بين دراسات الجدوى المبدئية، فدراسات الجدوى البيئية، فدراسات الجدوى القانونية، فدراسات الجدوى فدراسات الجدوى المالية، فدراسات الجدوى الاجتماعية، وهذه العلاقة تفيد في البناء التحليلي لدراسات الجدوى من جانب وتثير مسألة إجراء تلك الدراسات إما أفقيا أو رأسيا من الناحية العملية، ونعني بإجرائها رأسيا أي لا يتم بدء عمل فريق الخبراء في جانب معين مثل دراسات الجدوى الفنية إلا إذا تم انتهاء عمل فريق دراسات الجدوى التسويقية ونعني بإجرائها أفقيا أن يتم عمل الفرق المختلفة في وقت واحد ويتم تبادل النتائج واختيار الإجراء المناسب.

ويتوقف اجراء هذه الدراسات سواء كانت أفقيا أو رأسيا على عدد من العوامل لعل من

أهمها:

- طبيعة المشروع الاستشفائي- حجم المشروع الاستشفائي- تكلفة دراسات الجدوى نفسها- الخبرات المتوفرة للقيام بدراسات الجدوى -نوع المنتجات التي سيقوم بتقديمها المشروع الاستشفائي ودرجة الخاطرة التي يتعرض لها.

2- يبين الشكل السابق أن هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التسويقية الاجتماعية، فبالنسبة للعلاقة الأولى نجد أن دراسات الجدوى المبدئية تبحث في احتياجات السوق وهكذا نطاقه، إما بالنسبة للعلاقة الثانية بين الدراسات المبدئية والدراسات الاجتماعية. فتتمثل فيما إذا كانت الدراسات الأولى مثلا تبحث في مدى توافر العمالة فإن ذلك يؤثر ايجابيا وسلبيا على معيار التوظيف الذي يعتبر من المعايير الهامة لتقييم المشروع من ناحية الربحية الاجتماعية وهكذا .

3- نلاحظ أيضا من خلال الشكل العلاقة بين الدراسات البيئية التي تهتم بأثر البيئة على المشروع وإثر هذا الأخير على البيئة والأثر البيئي الصافي، وبينت الدراسات الاجتماعية التي من معاييرها لتقييم الجدوى الاجتماعية للمشروع من المنظور القومي هو مدى حفاظه على البيئة وحمايتها، فإذا تبث مثلا أن مشروع صناعي يلوث البيئة فإن ذلك يكون له أثر سلبي يؤثر على جدواه من الناحية الاجتماعية.

4- هناك علاقات بين دراسات الجدوى التسويقية والدراسات التي تليها مباشرة الفنية والمالية والاجتماعية وفقا لما يلي:

• إن النتائج المترتبة على دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في الدراسات الفنية من عدمه، فبناءا عليها يتحدد حجم المشروع والموقع المناسب له ومختلف التكاليف بما فيها تكاليف التشغيل.

• تعتبر نتائج دراسات الجدوى التسويقية من أهم البنود التي تستعملها دراسات الجدوى المالية في تحليلاتها خاصة فيما يتعلق بتقدير التدفقات النقدية الداخلة والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجة، فالإيرادات المتوقعة على سبيل المثال هي حاصل ضرب السعر في الكمية المتوقعة إنتاجها وهما متغيرين توفرهما الدراسات التسويقية.

• توفر دراسات الجدوى التسويقية بيانات عن حجم الطلب على منتجات المشروع في السوق الخارجي للتصدير، وذلك يؤثر مباشرة على جدوى المشروع الاجتماعية من وجهة نظر الاقتصاد القومي من خلال التأثير على معيار تحسين وتوازن ميزان المدفوعات ضمن معايير تفضيل المشروعات.

• ثمة علاقة بين كل من دراسات الجدوى الفنية للمشروع ودراسات الجدوى الاجتماعية من وجهة نظر الاقتصاد القومي، فمثلا الأولى تبحث أسلوبا للإنتاج ملائم فنيا للمشروع وقد ينجر عن ذلك أن يكون أسلوب الإنتاج المختار كثيف العمل فيكون ذلك ايجابيا ومتوافقا مع أهداف دراسات الجدوى الاجتماعية فيما يخص جانب العمالة والتوظيف، أما إذا كان أسلوب الإنتاج المختار كثيف رأس المال أي أن توظيف وحدات رأس المال سيكون أكبر من وحدات العمل، فهذا سيؤثر سلبا على الدراسات الاجتماعية من جانب معيار التوظيف أو العمالة.

يمكن القول أخيرا وفي نهاية هذا المبحث أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي منظومة واحدة وسلسلة مترابطة من الدراسات التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وإن بدت منفصلة تحليليا، فمن ضوابط فعالية ونجاح هته الدراسات أن تتم من خلال ورش عمل تدور فيها مشاورات بين الخبراء والمتخصصين لتبادل النتائج والمعلومات التي تعمق في النهاية دراسات الجدوى وتعالج مختلف المشكلات التي تظهر خلال هته الدراسات.

المبحث الثالث : دراسات الجدوى التفصيلية

المطلب الأول: دراسات الجدوى البيئية والقانونية

1- دراسة الجدوى البيئية:

لعل أهم ما نبدأ به هذه الدراسة المقولة التالية: "المشروع لا يستطيع أن يعيش في كوكب آخر وعليه احترام البيئة التي يعيش فيها"<sup>(1)</sup>.

إنه من الطبيعي أن تكون دراسات الجدوى البيئية أول الدراسات التفصيلية للمشروع، وذلك راجع لأهميتها في كثير من الدول سواء المتقدمة منها أو النائية، ومنذ وقت ليس بالقليل صارت تلك الدراسات ونتائجها من العوامل الفاصلة في ظهور المشروع إلى الوجود من عدمه في الاقتصاديات المتقدمة.

ويأخذ عامل البيئة من تقييم المشروعات جانبين أساسين :

\***الجانب الأول:** ويتعلق بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع من حيث اختيار الموقع، وتكنولوجيا الإنتاج، والتي تؤثر على تكاليف المشروع، وقد تنتج آثار بيئية بدورها، والتي تنصرف إلى بيئة طبيعية (الأحوال المناخية، المياه الجوفية، الكائنات الحية... إلخ)، وبيئة اجتماعية (ثقافة، صحة، تعليم، هيكل سكاني)، وبيئة اقتصادية (الهيكل الاقتصادي).

\***الجانب الثاني:** يتعلق بالآثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة بما في ذلك سكانها ونباتاتها وحيواناتها وتتمثل هذه الآثار في مجملها في مخلفات المشروع والمخاطر الصحية .

1-1- أهمية دراسة الجدوى البيئية:

لدراسة الجدوى البيئية أهمية بالغة في قبول المشروع للتنفيذ من عدمه، لأن المشروع الذي يكون قابل للتنفيذ يجب أن يستوفي عدة شروط تتماشى والبيئة التي سيعيش فيها، وإذا ما تعارضت آثار المشروع والشروط البيئية المفرودة فإن المشروع لن يطبق على أرض الواقع. وعلى هذا الأساس فهناك جانب للأثر وآخر للتأثير، أي أن هناك آثار للمشروع على البيئة وهناك آثار للبيئة على المشروع والتي سنعرض كل واحدة من هذه الآثار بعد إبراز أهمية دراسة الجدوى البيئية.

وتكمن أهمية تقييم البيئة فيما يلي:

- 1- ضمان قبول المشروع من طرف السلطات المختصة ومنح الرخصة المناسبة.
- 2- تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في ظل طلبات التمويها من جهات مختصة، نظرا لأن كثير من مؤسسات التمويل الإنمائي تطلب تقييما لمشاريع الاستثمار الصناعي .

(1) د. يحي عبد الغني أبو الفتوح: نفس المرجع السابق، ص 77.

3- تجنب اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات لما قد تحدثه من أثار بيئية خطيرة يصعب اصلاحها .

4- تجنب المنازعات البيئية التي قد تحدث بين ملاك المشروع وأطراف أخرى، لأن هذه المنازعات قد تنتج عنها مطالبات بتعويضات ضخمة وتكاليف باهضة لأجل إصلاح الأضرار الناتجة عن المشروع ؛ وقد تكون من نتائج تلك المنازعات توقف المشروع بشكل نهائي أو تغيير موقعه مما يؤثر سلبا على سيرورة حياته.

لهذا استوجب أثناء دراسات الجدوى البيئية معرفة كافة العناصر المتعلقة بمختلف أثار المشروع على المحيط المجاور له، وكذا احتمال وجود صناعات مجاورة أو مقبلة، التواجد أو الكثافة السكانية، وغيرها من العناصر الواجب البحث فيها .

### 2-1- أثر المشروع على البيئة:

سنقوم بدراسة هذا الأثر في إطار تحليلي، ثم نتطرق لدراسة مثال عن قيام إحدى الهيئات الحكومية بدراسة الجدوى البيئية لأحدى المشروعات الإستثمارية، حتى نتمكن من اكتشاف آلية العمل عند تقييم الأثر البيئي.

#### 1-2-1- إطار تحليل أثر المشروع على البيئة:

يتضمن هذا التحليل احتمال وجود أثرين للمشروع على البيئة، أثر إيجابي يجعل المشروع ذو جذوة بيئية، وأثر سلبي يجعل المشروع عالة على البيئة وضارا بها.

ومن خلال طبيعة الأثار الناجمة عن تشغيل المشروع من حيث السلب والإيجاب وإمكانية إصلاح الأضرار نتجه إلى وضع ثلاث احتمالات رئيسية وهي:

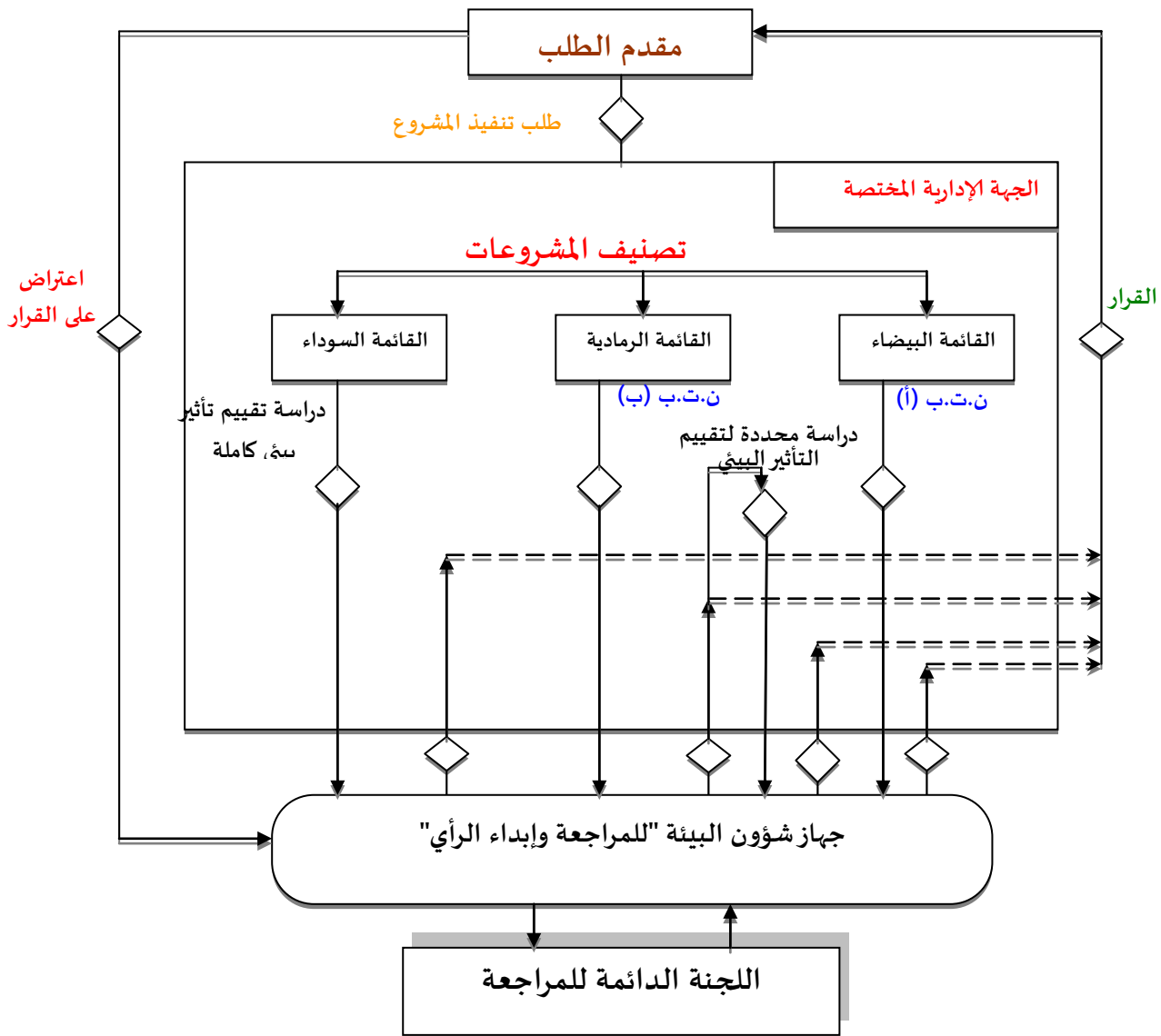
أ- إحتمال وجود أثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها دون تحمل تكاليف استثمارية كبيرة إضافية، أو اللجوء إلى نقل وتغيير موقع المشروع .

ب- إحتمال وجود أثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها، لكن مع تحمل تكاليف استثمارية كبيرة إضافية، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية الخارجة للمشروع .

ج- احتمال وجود ضارة للبيئة، لا يمكن معالجتها وحماية البيئة منها، وفي هذه الحالة يفضل رفض المشروع، وعدم إقامته في هذا المحيط البيئي.

إن الاحتمالات الثلاثة السابقة تنشأ عن مصدرين أساسيين وهما: أولا الموقع المقترح للمشروع والشروط البيئية المفروضة، وثانيا نوع المشروع وطبيعة مخرجاته.

وتبعاً لما سبق ذكره من الأثار المحتملة، فإننا سنقوم باستعراض "أسلوب القوائم" في تقييم الأثار البيئية المحتملة والذي يقسم المشروعات الإستثمارية إلى ثلاثة فئات حسب شدة الأثار المتوقعة، وذلك من خلال الشكل (3) الموضح أدناه.



الإجراء الواجب اتخاذه  
ن.ت.ب (أ): نموذج تصنيف بيئي

شكل (3): يوضح إجراءات تقييم الأثار البيئية

يتضح من الشكل (3) أن هناك ثلاثة تصنيفات إرشادية للمشروعات التي يتم بحث دراسة الحدود البيئية لها. طبقاً لتصنيف جهاز شؤون البيئة كما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 1- مشروعات القائمة البيضاء:

وتتمثل المشروعات ذات الأثر البيئي الضعيف والذي يمكن معالجته، وعلى مقدم المشروع استفتاء نموذج التصنيف (أ).

<sup>(1)</sup> نفس المرجع السابق، ص 65.

وعلى العموم فإن المشروعات التي تقوم لجنة المراجعة وإبداء الرأي بالموافقة عليها هي المشروعات المصنفة في القائمة البيضاء، وعادة تتم الموافقة عليها دون اللجوء إلي دراسات الجدوى التفصيلية.

### 2-مشروعات القائمة الرمادية:

هذه القائمة تشمل المشروعات ذات الآثار البيئية الهامة أو المعتبرة، ويتم تحديد هذه المشروعات بناء على طبيعة النشاط وكمية الإنتاج وحجم المشروع. وفي هذه الحالة يجب على مقدم المشروع استيفاء نموذج التصنيف البيئي (ب)، وشمل الإجراء في هذه الحالة خطوتين؛ الخطوة الأولى وهي استيفاء نموذج التصنيف البيئي (ب) والخطوة الثانية المحتملة وهي إجراء تقييم الآثار البيئية جزئياً بالنسبة لمجالات معينة تحدد طبقاً لتقييم جهازا لشؤون البيئة.

وفي هذه الحالة تتم دراسة الطلب المقدم من طرف المستثمر من طرف جهاز شؤون البيئة، ويتم فحص المشروع والرد على صاحبه خلال 20 يوم من تاريخ تسليم المستندات المطلوبة، وتكون النتيجة أحد الأمرين وهما؛ إما الموافقة على المشروع، مع طلب بعض الإجراءات الصارمة لضمان حماية البيئة، أو عدم الموافقة على إقامة هذا المشروع.

### 3-مشروعات القائمة السوداء:

تشمل هنا القائمة المشروعات التي يجب القيام بتقييم كامل للآثار البيئية الناجمة عنها، ويتم تحديد هذه المشروعات تبعاً لأنشطتها وكمية إنتاجها وحجم المشروع، وفي حالة المشروعات التي لم يضع التصنيف لها حدود وحجم الإنتاج. تأخذ كافة الأحجام وتنتهي عملية التقييم إما بالموافقة على المشروع من طلب إجراءات صارمة لضمان حماية البيئة، أو رفض المشروع نهائياً، وقد يحدث أحياناً عدم الموافقة على هذا النوع من المشروعات مبدئياً، نظراً لما قد ينجر عنها من آثار وخيمة على البيئة، قد يتطلب علاجها تدفقات نقدية كبيرة جداً قد تفوق قيمة المبلغ المستثمر في هذا المشروع نفسه.

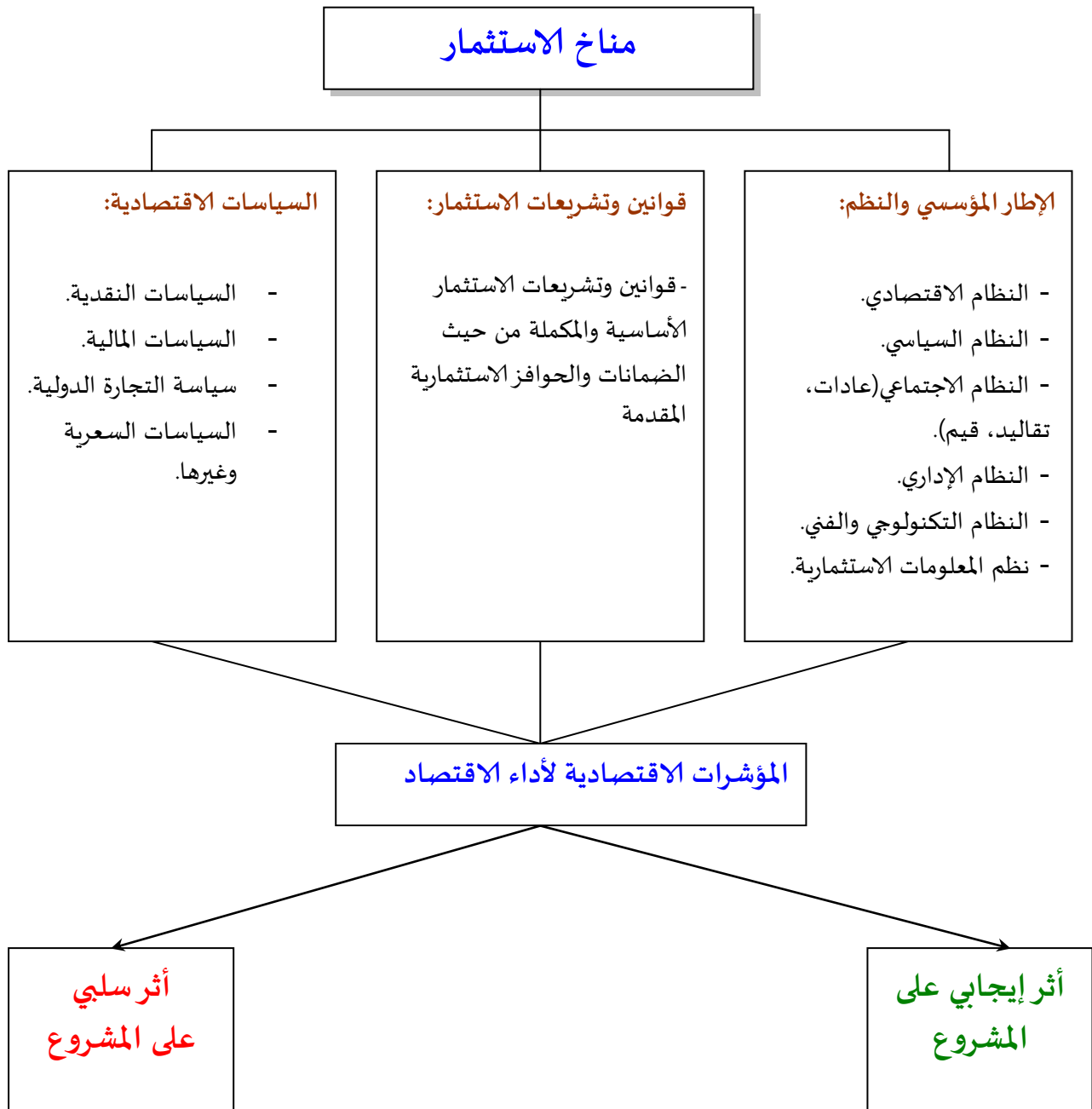
### 1-3- أثر البيئة على المشروع:

عند بداية بحث أثر البيئة على المشروع، من الضروري أخذ مفهوم البيئة بمعناها الأوسع، أي النظر على أنها البيئة التي سيعيش المشروع فيها، ومن ثم فهي بيئة الاستثمار، وانطلاقاً من هذه البيئة قد يتوفر المناخ الملائم للاستثمار والمستثمرين، هذا المناخ الذي قد يؤثر إما بالإيجاب أو بالسلب على المشروع الاستشفائي، ومن هذا المدخل يمكن بحث مدى تأثير البيئة على المشروع بأخذ مفهوم البيئة بكل مكوناتها وعناصرها، الاقتصادية والسياسية الاجتماعية ثم القانونية والفنية، إطار السياسات الاقتصادية المؤثرة على المشروع.

ومن هنا يمكن القول بأن بيئة المشروع نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة العناصر السابقة. إن بيئة الاستثمار بمختلف مكوناتها وعناصرها تشكل مناخ الاستثمار، وهذا الأخير في منظورنا عبارة عن:

"مجموعة الأطر المؤسسة والنظم الاقتصادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات القرارات الإستثمارية في أي اقتصاد قومي، وتنطوي على مجموعة المؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إيجابا أو سلبا على مختلف القرارات الإستثمارية، وبالتالي على المشروعات الإستثمارية عند بحث جدواها الاقتصادية".

ويمكن التعبير عن مناخ الإستثمار من خلال الشكل (4) التالي: (أنظر الصفحة التالية أدناه)



الشكل (4): يوضح العوامل البيئية المؤثرة على المشروع

يمكن التعليق على الشكل السابق كالتالي:

1- الإطار المؤسسي والنظم : ويتضمن ما يلي:

1-1- النظام الإقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي يتجه نحو الحرية الاقتصادية وآليات السوق، كلما كان له أثر إيجابي على المشروع الاستشفائي ويطلق على هذه العوامل اسم "البيئة الاقتصادية L'environnement économique".

2-1- النظام السياسي: بما أن النظام الاقتصادي كثير التأثير بالنظام السياسي، فإنه كلما كان النظام السياسي ديموقراطي، كلما كان تأثيره على إيجابي على المشروع الاستشفائي. والعكس صحيح. وكذلك بالنسبة للاستقرار السياسي، فكلما كان هناك استقرار سياسي كان للمشروع الاستثماري جدوى اقتصادية والعكس، ويطلق على مجموع هذه العوامل "البيئة السياسية L'environnement politique".

3-1- النظام الاجتماعي: في النظام الاجتماعي تزداد جدوى المشروع ه الاستثماري كلما كانت العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية مواتية لطبيعة ونشاط ومخرجات المشروع، أي إذا تناسبت السلع والخدمات التي يقدمها المشروع للمجتمع مع عاداته وتقاليده وثقافته الاستهلاكية. ولم تلق أي معارضة دينية أو عرفية من طرفه فسوف يزداد رقم أعمال المشروع وبالتالي يكون دور ربحية عالية ومنه النجاح، والعكس صحيح، ويطلق على تلك العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية اسم "البيئة الاجتماعية L'environnement sociale".

4-1- النظام الإداري المؤسسي: يكون هناك أثر إيجابي على المشروع الاستشفائي والاستثمار عموماً كلما كان النظام الإداري متميزاً بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية والعكس، كما تؤثر على المشروع كذلك نوعية ودرجة كفاءة الإطار الإداري والتنظيمية المشرفة عليه إيجاباً أو سلباً.

5-1- النظام التكنولوجي والفني: ويشمل هذا النظام كافة الامكانيات الفنية المتاحة وكل أنماط التكنولوجيا الملائمة لدعم المشروع الاستشفائي، أو المضادة له، فهي قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على الاستثمار أو المشروع الاستشفائي حسب درجة تماشي المشروع مع التطورات الحاصلة، ويطلق على تلك الأنماط اسم البيئة التكنولوجية والفنية L'environnement technologique".

6-1- نظام المعلومات الاستثمارية: كلما توافر نظام معلومات استثمارية يؤدي إلى إتاحة البيانات والمعلومات الاستثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة والتكلفة المعقولة كلما أثر ذلك إيجاباً على المشروع الاستشفائي، والعكس صحيح.

2- قوانين وتشريعات الاستثمار:

يتم التطرق إليها في إطار دراسة عناصر البيئة القانونية مع الأخذ في الاعتبار العلاقات الداخلية بين دراسات الجدوى القانونية ودراسات الجدوى البيئية، فالدراسة هنا تقتضي تحديد

عناصر البيئة القانونية المؤثرة سلباً أو إيجاباً على المشروع، بداية من المؤسسات أو السلطة التشريعية، إلى المحاكم التي يتم اللجوء إليها عند نشوب نزاعات متعلقة بالمشروعات الاستثمارية، وكذا جهات التحكم . القانونية ومكاتب الإشهار العقاري.

فقد تؤثر البيئة القانونية بالإيجاب على المشروع الاستشفائي من حيث الضمانات الكافية للاستثمار من عدم مصادرة وتأميم أموال المشروع ، وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر، كما قد تؤثر سلباً عليه من حيث الأمور السابقة أو من حيث قانون النقد الأجنبي والبنوك، قانون الضرائب والجمارك وغيرها من القوانين التي لها علاقة مباشرة بإتخاذ قرار الاستثمار.

ومنه فكلما كانت قوانين الاستثمار والتشريعات المكتملة تتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية مناسبة كلما أثر ذلك إيجاباً على المشروع والعكس.

### 3-السياسات الاقتصادية<sup>(1)</sup>:

ونقصد هنا السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي أو القومي، فكلما كانت هذه السياسات واضحة ومرنة، وذات كفاءة وفعالية تتماشى والتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي كلما كان لها الأثر الإيجابي على حجم الاستثمار والعكس صحيح.

ومن أهم السياسات نذكر مايلي:

3-1-السياسة المالية: ونخص بالذكر هنا السياسة الضريبية ، فكلما كانت هذه الأخيرة توفر إعفاءات ضريبية وجمركية مناسبة ، وكانت سياسة واضحة ومرنة كلما كانت إيجابية على المشروع والعكس صحيح .

3-2 – السياسة النقدية : فكلما كانت السياسة النقدية في نشاط عمل المشروع، وفي زيادة التعامل بالنقد الأجنبي، كلما كان هناك تحرير لسعر الفائدة واستقرار سعر الصرف كلما نتج عن ذلك أثر إيجابي والعكس بالعكس .

3 – 3 – سياسة التجارة الدولية : كلما كانت هذه السياسة تحريرية ومحفزة لتنمية الصادرات التي يسعى المشروع إلى تصديرها كلما أثر ذلك إيجابياً على المشروع والعكس، و كلما كانت تلك السياسات تحريرية للواردات ومرنة وتعمل على إزالة القيود الكمية وغيرها، وبخاصة نوعية الواردات التي يحتاجها المشروع كمدخلات كما أثر ذلك على المشروع إما سلباً أو إيجاباً.

3-4 – السياسات السعرية : تؤثر هذه السياسات من جانب التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمشروع، فإذا تدخلت الدولة في تحديد سعر البيع أو في بنود التكاليف وكان ذلك في غير صالح المشروع ومنتجاته كلما أحدث ذلك أثراً سلبياً على المشروع والعكس، إذا تميزت تلك السياسات بالتحريرية وإطلاق قوى السوق التفاعل الحريين العرض والطلب.

(1) نفس المرجع السابق، ص 75.

4- مؤشرات أداء الاقتصاد القومي : وتشمل هذه المؤشرات المتعلقة بدرجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم مثل نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، وكذلك المؤشرات الدالة على القوة التنافسية للاقتصاد الوطني أو القومي مثل معدل نمو الصادرات ومعدل العائد على الاستثمارات فكلما زاد ذلك المعدل كلما أثر ذلك إيجابياً على المشروع الاستشفائي خاصة إذا تعلق بنوعية المنتجات التي يختص في إنتاجها المشروع، بالإضافة إلى المؤشرات الدالة على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، فكلما زادت هذه الكفاءة كلما كان ذلك أفضل .

كذلك المؤشرات بقوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه، فكلما زادت قوة الاقتصاد القومي زاد احتمال نموه وتقدمه والعكس، ولهذا المؤشر أيضاً على المشروع الاستشفائي، والدليل على ذلك المؤشر الخاص بمعدل النمو الاقتصادي، وكذلك معدل التضخم فكلاهما يؤثر في الاقتصاد القومي، وبالتالي في المشروع الاستشفائي .

وخلاصة الدراسة البيئية هي أن دراسة مختلف المؤشرات السابقة يوصلنا إلى معرفة صافي الأثر الإيجابي للبيئة على المشروع أو المشروع على البيئة وكذا صافي الأثر السلبي .

وإن دراسة أثر البيئة على المشروع تهتم غالباً بالمستثمر بالمقابل دراسة أثر المشروع تهتم عادة بالمجتمع، ويمكن إدراك العلاقة بين الأثرين ودرجة أهميتها عندما تنظر إلى العلاقات الداخلية بين دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع، والتي أوضحنا في المبحث السابق والمطلب الأخير، هذا مع العلم أن هناك عناصر داخلية قد تؤثر على المشروع لكنها غير مدروسة في هذا المطلب مثل أثر المنافسين والعملاء والموردين وغيرهم ، وكل هذه العناصر سوف نتطرق إليها في المبحثين القادمين في دراسة الجدوى التسويقية للمشروع.

## 2- دراسة الجدوى القانونية:

لعل من أهم ما يتطرق إليه القائم على دراسات الجدوى هو معرفة مدى جدوى المشروع الاستشفائي بيئياً أي هل هذا المشروع مستوفي للشروط البيئية المفروضة، وهل البيئة المحيطة به تساعد على الاستمرار.

وبعد معرفة الجدوى البيئية لابد مباشرة من الاتجاه إلى الدراسة الجدوى القانونية والتي لا يقام أي مشروع استثماري إلا بتحقيق شروطها المطلوبة، وفي هذا العنصر سنحاول التفصيل والتدقيق في دراسة الجدوى القانونية وسنعمل على معرفة ماهية دراسة الجدوى القانونية، ثم ننتقل إلى تحليل الأثار المختلفة لقوانين وتشريعات الاستثمار، ثم نقوم ببحث جدوى الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية وعرض أهم أنواع الشركات التي سيتجسد فيها المشروع المقبل، وهذا كله في ثلاثة عناصر فرعية.

## 2-1- التعريف بدراسات الجدوى القانونية:

تنطوي دراسات الجدوى القانونية على بحث قوانين وتشريعات الاستثمار الأساسية والمكملة، وكذا طبيعة التشريع المالي والضريبي بالإضافة إلى تشريعات العمل والأجور والتأمينات

الاجتماعية والمنح وغيرها من القوانين قد تؤثر على إمل بالإيجاب أو بالسلب على المشروع الاستشفائي، فكلما كان المشروع متماشيا مع هذه القوانين والتشريعات كلما كان ذلك إيجابيا والعكس في حالة مخالفته لها.

كما تنطوي دراسات الجدوى القانونية كذلك على العديد من التشريعات التي لها علاقة غير مباشرة بالمشروع، كالتشريعات المنظمة لتحديد الجهات المعنية والادارية المشرفة على المشروع الاستشفائي، وما تطلبه من رسوم ومصروفات ومستندات، بالإضافة إلى تشريعات كل وزارة على حدى من وزارات الدولة.

وتسعى دراسات الجدوى هذه من زاوية أخرى إلى بحث الشكل القانوني والعوامل المؤثرة في تحديد هذا الشكل والوصول إلى الشكل القانوني المناسب للمشروع الاستثماري.

## 2-2- تحليل الآثار المختلفة لقوانين وتشريعات الاستثمار:

إن فريق خبراء المختصين في دراسات الجدوى القانونية يعملون على بحث الآثار المختلفة لمختلف القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، بما تحمله من مزايا وحوافز يكون لها آثار إيجابية على المشروع، بما تتضمنه من قيود وأعباء لها آثار سلبية على المشروع ينبغي تقديرها وبحث جدوى التعامل من خلالها وسنقوم بإيضاح ذلك من خلال النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

أ- حوافز ومزايا الاستثمار: وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

أ-1- الإعفاءات الضريبية والجمركية المطلقة والمؤقتة:

قد تكون هناك إعفاءات ضريبية مطلقة لصالح المشروع الاستشفائي يتمتع مدى الحياة بهذه الميزة أي أنه لا يقوم بدفع أي ضرائب على الأرباح السنوية ولا يدفع كذلك الرسوم الجمركية أحيانا، وهذه إحدى التسهيلات قد تمنحها الدولة أحيانا لأجل تشجيع الاستثمار.

كما قد تلجأ الدولة إلى ما يعرف بالإجراءات الضريبية على المشروعات، وهي إعفاءات مؤقتة من الضرائب لصالح نوع معين من المشروعات؛ وهذه الإعفاءات قد تختلف من منطقة لأخرى ومنه نشاط استثماري لآخر.

وتختلف فترة الإعفاءات الضريبية حسب متطلبات وأهداف التنمية الاقتصادية فتتراوح عموما مدة الإجازة الضريبية من 05 إلى 10 سنوات، وقد تمتد أحيانا حتى إلى 15 و25 سنة، وهذه الحالة الأخيرة تكون في المجتمعات العمرانية الجديدة، قصد إعمار منطقة معينة جديدة الإسكان. وقد تكون كذلك في الأنشطة الإنتاجية الضرورية كإنتاج الحليب والخبز والسلع والضرورية للمجتمع يوميا، وكذا للاقتصاد القومي .

إن الإعفاءات الضريبية والجمركية تكون كنتيجة لدراسة التشريعات والنظم الجمركية الراهنة، وبالتحديد تحديد الإعفاءات الجمركية على مستلزمات الإنتاج كالمواد الأولية والسلع

(1) نفس المرجع السابق، ص 84.

الوسيط، وأية تغييرات في هذه الإعفاءات سيكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع الاستثماري.

أ-2- حوافز الاستثمار الأخرى المباشرة وغير المباشرة: وهي نوعين وهما:

أ-2-1- الحوافز الاستثمارية المباشرة: وهي عبارة عن مساعدات وإعانات مالية تقدمها الدولة والصناديق الخاصة والبنوك المتخصصة بشكل مباشر للمشروعات الاستثمارية الصغيرة، وبعض المشروعات الإنتاجية والخدماتية، كما قد يكون هدف هذه المساعدات والإعانات إجراء البحوث والدراسات اللازمة لإجراء توسعات مستقبلية.

أ-2-2- الحوافز الاستثمارية غير المباشرة: وتكون هذه الحوافز بقيام الدولة بتعبيد الطرق والسكك الحديدية، وخطوط الهاتف، وإقامة محطات الكهرباء والمياه والصرف، وكذلك تزويد المستثمرين بالأراضي الخاصة بالبناء ومنحهم مقرات خاصة بأسعار تفضيلية، بالإضافة إلى توفير السياسات الحمائية من المنافسة وممن يمارسون نفس النشاط الإنتاجي المشابه للمشروع القائم، وهذا كله قصد تشجيع وجلب الاستثمار لمجال أو تخصص معين والعمل على التوسع فيه.

ب- القيود والأعباء التي تسببها قوانين وتشريعات الاستثمار:

بالمقابل لتلك الحوافز والإعفاءات. توجد قيود وأعباء يمكن أن تضعها التشريعات الخاصة بالاستثمار أمام مشروع استثماري معين قصد حده أو إحباطه.

فقد تلجأ بعض الدول إلى جعل القطاع العام يحتكر نشاط معين لوحده، وتقوم بمنع أي استثمار محلي أو أجنبي يقوم بذلك النشاط، وخاصة في الأنشطة الاستراتيجية.

كما قد تلجأ بعض الدول الأخرى إلى السماح لكل من القطاعين العام والخاص بممارسة نشاط محدد كالاستثمار في البتروليات في الدول الرأسمالية، أو إنتاج السلع الضرورية للاقتصاد القومي، وكذلك قد تلجأ الدولة إلى وضع قيود على نقل التكنولوجيا وفرض قيود كذلك على العمالة الأجنبية بالبلاد، وعملية بيع العقارات لذوي الجنسيات الأجنبية وغيرها من القيود.

وقد تضع قوانين وتشريعات الاستثمار أعباء وتكاليف أمام المشروعات غير المرغوب فيها، وكذا المشروعات التي لا تتوفي الشروط البيئية المطلوبة أو التي تنتج منتجات تتعارض مع عادات وتقاليد وقيم المجتمع، أي أن قوانين وتشريعات الاستثمار هي وسيلة في يد الدولة قصد توجيه الاقتصاد والاستثمار حسب الوجهة التي تتبناها وحسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

ومنه نخلص إلى أنه عند بحث دراسات الجدوى القانونية للمشروع الاستثماري يجب معرفة مدى التأثير الإيجابي أو السلبي لتلك القوانين والتشريعات الخاصة به قصد معرفة صافي الأثر الإيجابي أو السلبي، وهذا قد يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرار بالاستثمار أو التوقف نهائياً والتحول إلى مشروع آخر.

### 3. بحث جدوى الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية:

على خبير دراسات الجدوى القانونية أن يكون على دراية تامة لمختلف الأشكال القانونية للمشروعات ، وعليه أن يكون كفؤ في اختيار الشكل القانوني الذي يتلاءم مع طبيعة المشروع حجمه ونوع النشاط الذي يمارسه المستثمر .

وستناول فيما يلي بعض النقاط المتعلقة بالأشكال القانونية للمشروعات الاستثمارية.

#### 1.3. أهم الأشكال القانونية للمشروعات الاستثمارية<sup>(1)</sup> :

وتنقسم حسب معيار الشكل القانوني إلى :

أ- المشروعات الفردية : هذا النوع هو أبسط أنواع الأشكال القانونية للمشروعات وصاحب المشروع هو مديره وهو المشرف على سياساته، كما أنه يملك الحرية التامة في التصرف في الأموال وإنجاز الأعمال، بالمقابل فهو يتحمل كافة الخسائر المحتملة وهو مسؤول مسؤولية تامة عن أي مخاطر قد تعصف بالمشروع.

ب- مشروعات الأشخاص: وهي على نوعين:

ب-1- شركة تضامن: في هذا النوع من الشركات، الشركاء يتضامنون في إدارة الشركة والوفاء بكل ديونها، ومسؤولية الشريك فيها غير محدودة، هذه المسؤولية التي تقع على كاهل الشركاء تدفعهم إلى الاجتهاد والمثابرة من أجل تحقيق أهداف المشروع، ويجب على الشركاء في هذه الحالة أن يحدثوا نوعاً من المرونة في العمل، وتسهيل إجراءات المشروع من الحصول على التمويل اللازم . ولكن من أهم عيوب هذا النوع من الشركات هو أنه في حالة انحراف أي شريك عن الهدف الحقيقي للمشروع سوف يجعل هذا الأخير في خطر، وكذا وكذا إتيان المشروع مهدد دائماً بوفاة أو إفلاس أحد الشركاء.

ب-2- شركة التوصية البسيطة: هذا النوع يجمع بين نوعين من الشركاء الأول متضامن كما هو الحال في شركة التضامن، والثاني ذو مسؤولية محدودة بحصته في رأس المال، والشريك المتضامن من هو الذي يدير الشركة.

من مزايا هذا النوع من الاستثمارات أنها تفتح المجال أمام نوعين من المستثمرين، وهي مشروعات أو شركات تلائم المشروعات المتوسطة، أما عيوبها فهي تثقل كاهل الشريك أو الشركاء المتضامين بالإضافة إلى كونها تتشابه مع شركات التضامن.

ب-3- شركات المحاصة: وهي عبارة عن عقد يتم بين طرفين أو أكثر قد يكون بشكل شفوي من أجل القيام بعمل معين على أن يكون أحد الأطراف هو صاحب العمل ويكون الآخر مقاول أو الذي يقوم بذلك العمل وتتميز هذه الشركة بأنها لا تمتع شخصية معنوية مستقلة.

(1) د. دخموش العربي: محاضرات في اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، 2001، ص 19.

ج- شركة المساهمة: في هذه الشركة عدد الشركاء غير محدود، وتطرح أسهم الشركات في شكل حصص للاكتتاب بين عدد هائل من الشركاء على عدد الأسهم، ولكن المساهمين في رأس مال الشركة لا يحق لهم التدخل في إدارة الشركة، والمشرفين على الإدارة منتخبين من طرف المساهمين، والشركاء يحصلون على أرباح سنوية تتناسب مع قيمة مساهمتهم في رأس المال،

تتميز هذه الشركات برأس المال الكبير وهي تمثل وزن كبير في الدولة، وقد تتعدى الشركة حجم الدولة وحدودها لتكون متعددة الجنسيات نظرا لضخامة رأس المال.

كما تتميز هذه الشركة على أنها تستطيع أن تجمع أموال كبيرة جدا للاستثمار، إلا أن الأمر لا يخلو ممن بعض القيود مثل تدخل المساهمين من خلال الجمعية العامة، في أعمال المراجعة والرقابة، وهذه إحدى المزايا التي تكفل تحقيق الكفاءة في إدارة هذه الشركات.

د- الشركات المختلطة<sup>(1)</sup>: وهي التي تجمع بين شركات الأشخاص وشركات الأموال.

د-1- الشركات ذات المسؤولية المحدودة: وهي شركة يتراوح عدد شركاءها ما بين 2 على الأقل و50 على الأكثر، مسؤوليتهم محدودة بمقدار ما قدموه من رأس المال، ولا يجوز تأمين هذا النوع من الشركات عن طريق الاكتتاب العام، والشركاء يجب أن يكون طبيعيين لاعتباريين، ونشاط الشركة يكون عن خارج النشاط المصرفي.

د-2- شركات التوصية بالأسهم: هذا النوع من الشركات له نفس خصائص شركة التوصية البسيطة، وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء في شركة التوصية بالأسهم كما يلي: شريك متضامن من ثلاثة شركاء مساهمين على الأقل، بحيث يكتب الشريك المتضامن صفة التاجر.

د-3- محددات جدوى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري:

ا- نوع وطبيعة النشاط: هناك بعض الأنشطة الاقتصادية التي تفرض بحكم طبيعتها شكل قانوني معين من أشكال المشروعات الاستثمارية، وغالبا ما تشترط القوانين الخاصة بالاستثمار شكل معين قانوني يجب أن يتخذه هذا المشروع الاستشفائي، وفي هذه الحالة لا يوجد أي خيار أمام المستثمر لتحديد شكل بديل؛ مثال ذلك كون القانون يفرض شكل شركة المساهمة على شركات الأموال المتخصصة كالبنوك التجارية والمصارف وبنوك الاستثمار.

ب- مدى مساهمة الحكومة في رأس المال المستثمر: إن اشتراك الحكومة أو أي طرف ممثل لها في التمويل أو في رأس المال للمشروع يعني إنشاء مشروع مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ما يسمى بالمشروع المختلط.

وهذا النوع من المشروعات تحكمه نصوص قانونية، بحيث تحدد الشكل القانوني لها، ونسب المساهمة لكل الشركاء (الحكومة، القطاع الخاص)، وغالبا ما تأخذ هذه المشروعات شكل شركة المساهمة. وبالتالي لا يمكن اتخاذ شكل قانوني آخر بسبب اشتراك ومساهمة الحكومة في رأس المال .

(1) نفس المرجع السابق، ص، ص 22، 23.

ج- حجم المشروع الاستشفائي: كلما زاد حجم المشروع الاستشفائي اتساعا كلما تطلب ذلك قدرا كبيرا من التمويل، وفي هذه الحالة لا يستطيع شخص أو عدد محدود من الأشخاص غالبا توفير التمويل اللازم، وهنا تدعو الضرورة إلى فتح الباب أمام عامة الجمهور للمساهمة في رأس مال المشروع عن طريق الاكتتاب العام، وهنا يكون شكل شركة المساهمة هو المناسب.

بالمقابل في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يكون التمويل اللازم محدودا، وهنا يمكن المفاضلة بين عدة أنواع من الشركات مثل شركات الأشخاص أو شركات التوصية البسيطة، وكذا شركات المحاصة التي تنتهي بمجرد انتهاء الهدف الذي أنشئت من أجله، هذا في حالة المشروعات الصغيرة، أما المشروعات المتوسطة فيمكن اختيار شركة التوصية بالأسهم كشكل مناسب لحجم المشروع، وعادة ما يتماشى حجم المشروع مع شكله القانوني.

د- أحكام القوانين المنظمة للمشروعات: ونقصد هنا دراسة القوانين التي تنظم أعمال المشروعات وتحدد الأشكال القانونية المناسبة، وتحديد حقوق وواجبات المساهمين بحيث تم الموازنة بين المزايا التي يتمتع بها المستثمر والعيوب التي تعود عليه، ومثال ذلك القوانين التي تفرض نسب معينة من الضرائب، أو التي تنظم عملية الإفلاس والتصفية، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية كل شريك عن أعمال ونتائج المشروع، بحيث نجد كمثال شركة التوصية البسيطة والتي تعتبر الشريك الموصي مسؤول عن الخسائر في حدود مساهمته في رأس المال.

وعندما يتم اختيار شكل قانوني معين للمشروع، فإن الإجراء الذي يتم بعد ذلك هو قيام خبراء دراسات الجدوى القانونية بإعداد الوثائق القانونية المتعارف عليها، والتي تحدد شكل وإطار العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستشفائي وبعض الأطراف الأخرى مثل المساهمين أو الشركاء في رأس المال مع المؤسسين أو الشريك الأجنبي أو الموردين والعملاء بصفة عامة مع المشروع الاستشفائي.

ومن بين الوثائق القانونية المتعلقة بالمشروع الاستشفائي نذكر:

- خطاب النوايا: وأحد الوثائق القانونية المتبادلة ويعبر كتابة عن شكل العلاقات التي يمكن أن يكون عليها شكل المعاملات بين المستثمر والغير، حيث يقوم المستثمر الكتابة إلى الطرف الثاني في المعاملات، موضحا أهم المجالات التي يمكن التعامل فيها، وكيفية ذلك، والالتزامات المتبادلة، ولكن لا يترتب على خطاب النوايا أي التزام قانوني للأطراف المتبادلة كل اتجاه الآخر.

- البروتوكول: عبارة عن اتفاق يوقع عليه الأطراف المعنية بالأحرف الأولى، بصفة مبدئية، ويتضمن أهم مجالات التعاون الفني والإنتاجي والإداري والهيكل التنظيمي المقترح للمشروع، ومصادر التمويل المتاحة، وغيرها، ولكن البروتوكول خلاف خطاب النوايا تترتب عليه التزامات من حيث المبدأ على الأطراف المختلفة ولكنه لا يترتب النزاعات القانونية لأحد اتجاه الآخر إلا بعد التوقيع النهائي على العقود النهائية لتنفيذ ما جاء في البروتوكول.

ومن هذا المنطلق فإن البروتوكول ينبه إلى ضرورة دراسة و تقييم إمكانية التعاون وفقا للشروط المحددة ، و استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية قبل توقيع العقد النهائي .

المطلب الثاني: دراسات الجدوى التسويقية و الفنية

1- دراسة الجدوى التسويقية:

أقل ما يمكن أن يقال عن دراسات الجدوى التسويقية أنها نقطة تحول فعليها يتوقف اتخاذ قرار بالإستمرار في بقية الدراسات من عدمه بل تضع دراسات الجدوى التسويقية الحد الفاصل بين احتمالات نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية في المستقبل الذي يموج بالتحويلات و التغييرات و التحديات في السوق المحلية و العالمية .

1-1- المفهوم والأهداف : يقصد بدراسات الجدوى التسويقية للمشروع مجموعة الإختبارات و التقديرات و الأساليب و الأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا ، و تتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة و ما إذا كانت أسواقا محلية أو أسواقا خارجية يتم التصدير إليها<sup>(1)</sup> .

على ضوء هذا التعريف يمكننا تحديد عدد من الأهداف المرجوة منت خلال هته الدراسات :

- ✚ تحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب و الشريحة التسويقية مع تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع و معدلات نموه .

- ✚ تحديد التقسيم الجغرافي و التقسيم القطاعي للسوق و حسب نوعية المستهلكين ودخولهم وأعمارهم ، إضافة إلى تخطيط الإستراتيجية السعرية و ذلك بتحديد نمط الأسعار و اتجاهاتها في الماضي و الحاضر و المستقبل .

- ✚ تحديد مدى إمكانية تسويق المنتج المزمع إنتاجه و تقديمه للسوق ، مع الوصف الدقيق للمنتج و السوق الخاص به، و تقدير العرض الحالي و المستقبلي و من تم تقدير الفجوة التسويقية بتحديد حصة المشروع في السوق .

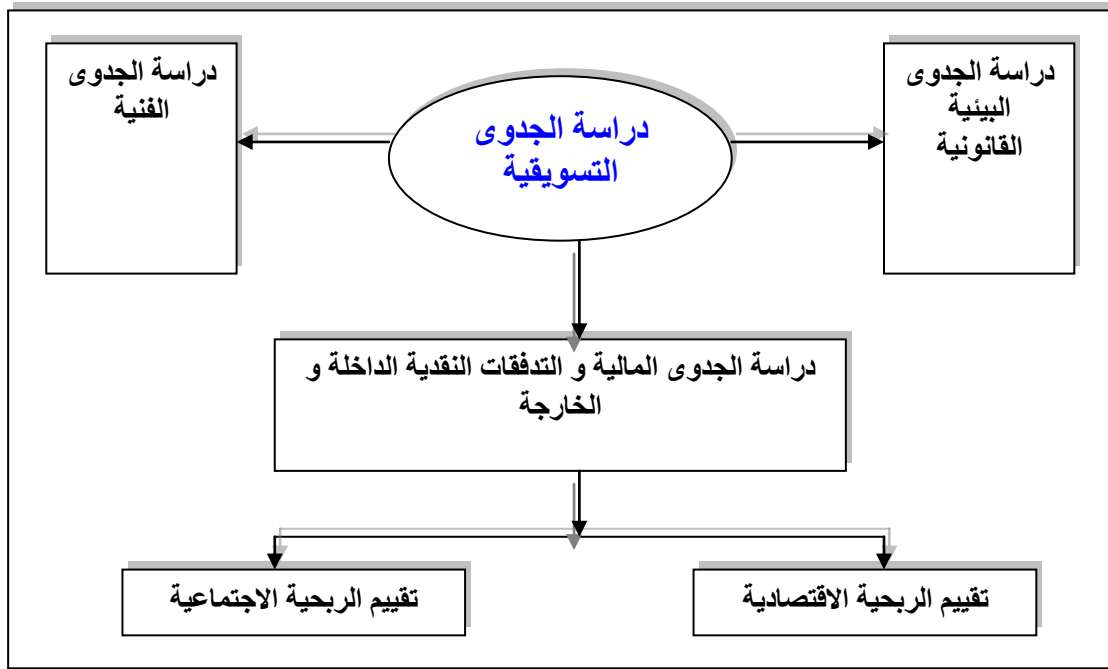
- ✚ تحديد الأسلوب الملائم لتقدير حجم الإنتاج الملائم طوال العمر الافتراضي للمشروع أخذ ردود فعل المستهلكين و المنافسة في الإعتبار.

2-1- دراسة الجدوى التسويقية محور و عصب دراسات الجدوى التسويقية:

من خلال التعريف و الأهداف السالفة الذكر نخلص إلى نتيجة مؤداها أن دراسة الجدوى التسويقية تعتبر عصب دراسات الجدوى التسويقية ، وهو ما يبينه الشكل (5) أدناه<sup>(1)</sup> :

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد: نفس الرجوع السابق، ص103.

(1) نفس المرجع السابق، ص106.



الشكل (5): يبين أهمية دراسة الجدوى التسويقية في الربط بين دراسات الجدوى الاقتصادية الأخرى.

يتضح من الشكل (5) مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية وصلتها الوثيقة بدراسة الجدوى البيئية والقانونية، بل ويتوقف عليها قرار البدء في الدراسات الفنية، وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتكاليف تشغيل ومن ناحية أخرى تستخدم نتائجها في تقدير أهم بنود التدفقات النقدية الداخلة خلال عمره الافتراضي، ومقارنة ذلك بالتكاليف المتوقعة أو التدفقات النقدية الخارجة، بالإضافة إلى توفير البيانات لتطبيق معايير تقييم المشروعات من ناحية الربحية الاقتصادية والربحية الاجتماعية.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الدراسة تتجلى على مدار عمر المشروع الافتراضي وتجدر الإشارة إلى أن إهمال هذه الدراسة يترتب عليه إهدار للموارد ومعاناة الكثير من المشروعات من مجموعة المشاكل التي، أدت إلى عدم تحقيقها الكفاءة الاقتصادية أو افتقاد الجدوى من وجودها حيث أصبح القصور في الدراسة التسويقية وعدم التحقق من وجود طلب محلي أو خارجي أخطر من قصور رأس المال ومصادر التمويل اللازمة لإنشاء المشروعات، فأصبح من المهم أن يكون هناك سوق للسلعة أو الخدمة قبل أن يكون هناك توافر لرأس المال الخاص بالمشروع.

### 1-3- أنواع دراسات السوق والجدوى التسويقية:

ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى عدة أنواع لعل من أهمها:

الدراسات المكتبية، والدراسات الميدانية، وسنستعرض النوعين بالتفصيل كالتالي:

أ- الدراسات المكتبية: يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على المعلومات والبيانات الثانوية التي يتحصل عليها من داخل المنظمة ومن خارجها، وتتمثل المعلومات الثانوية المتحصل عليها من داخل المنظمة في الملفات والدفاتر الخاصة بالزبائن والموردين والملفات الخاصة بالمنافسين وتقارير البائعين والدراسات والأبحاث السابقة أما المعلومات الثانوية المتحصل عليها من خارج المنظمة، فتتمثل في كل المعلومات الإحصائية المنشورة من طرف الهيئات والمؤسسات الرسمية والجماعات المهنية والمنشآت المتخصصة في أبحاث التسويق وكذا المجالات المتخصصة في مجالات معينة ويتميز هذا النوع من البحوث ببساطة وسطحية المعلومات والبيانات المستقاة منها، فهي بحوث ترسم الخطوط العريضة للموضوع أو الظاهرة محل الدراسة وتمهد الطريق لنوع آخر من البحوث أكثر تعمقا وهي البحوث الميدانية .

#### ب- البحوث الميدانية:


ويعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على المعلومات والبيانات التي يتحصل عليها من خلال إجراء مختلف الدراسات والتحقيقات في الميدان أو الواقع، فالمعلومات المتحصل عليها من خلال هذه الأبحاث هي معلومات تحصل عليها أو جمعها الباحث بنفسه لغرض البحث أو الدراسة التي يقوم بها .

#### 1-4- البيانات والمعلومات اللازمة لتقدير الطلب على منتجات المشروع: تجربنا الإشارة إلى

أنه مهما تنوعت دراسات الجدوى التسويقية فإن دراسة وتقدير الطلب هي المحور الرئيسي له ، لأنها تقدم في النهاية جدول الكلب على المنتجات التي يطرحها المشروع، ولا يمكن البدء في تقدير الطلب على هذه الأخيرة إلا بمحاولة تحديد نوعية البيانات والمعلومات المطلوبة وكيفية الحصول عليها من خلال مسح مبدئي لسوق السلعة أو الخدمة المزمع إنتاجها، خاصة إذا كانت ليست جديدة على السوق وغالبا ما يكون التوجه للحصول على نوعين من البيانات ، المكتبية والتي عادة ما يبدأ القيام بدراسة السوق على أساسها والتي يجب أن تحدد بدقة بما يتوافق مع طبيعة السلع أو الخدمة المنتجة، الميدانية والتي يلجأ إليها لجبر النقص في البيانات المكتبية ويتم الحصول عليها غالبا عن طريق الاستقصاء كما سيق ذكره .

وفي كل الأحوال يتم تحليل هته البيانات وتجميعها لغرض توصيف السوق ووضع تقدير لحجم الطلب وذلك من خلال تحديد:-حجم العملاء المرتقبين - نوع السوق - خصائص السوق - درجة المنافسة- العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع.

#### 1-5- تحديد هيكل ونوع السوق الذي يعمل في إطاره المشروع:

عموما هناك أربعة أنواع من الأسواق يمكن أن يعمل المشروع في إطار أحد منها وهي:  سوق المنافسة الكاملة : وهو السوق الذي يضم عدد كبير من المتعاملين (بائعين ومشتريين) يتعاملون في حجم محدود من إجمالي حجم السلع المنتجة والمباعة والمتجانسة، وبالتالي لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر على سعر السوق السائد.

✚ سوق المنافسة الاحتكارية: وهو سوق يتنافس فيه عدد كبير من المشروعات بحرية تامة على إنتاج وبيع سلعة أو خدمة واحدة، فكل مشروع يعرض نوعا مميزا خاصا به من هذه السلعة أو الخدمة فهي لم تعد متجانسة، وبالتالي تكون الأسعار التي تسود هذه السوق في الأجل الطويل أعلى من التي تسود المنافسة الكاملة في الظروف المتشابهة.

✚ سوق احتكار القلة: ويتميز بوجود عدد قليل من المنتجين والذين يحتكرون لإنتاج سلع معينة يمكن أن تكون متجانسة أو غير ذلك، ويتميز احتكار القلة بأنه يتيح الاتفاق على أسعار البيع التي غالبا ما تميل إلى الجمود أو التغير البطيء.

✚ سوق الاحتكار الكامل: هو السوق الذي تقوم فيه مؤسسة بمفردها بإنتاج سلعة ليس لها بدائل قريبة تتنافس معها حيث يكون المنتج وحيد، فتتعدم المنافسة بذلك وبالتالي يستطيع المحتكر أن يتحكم في الكمية التي ينتجها تاركا تحديد السعر للسوق (الطلب عليها)، ويستطيع تحديد السعر ويترك للمستهلكين تحديد الكمية، غير أنه لا يستطيع التحكم في السعر والكمية معا، ويمكنه أيضا تمييز السلع المنتجة والحصول على أسعار مختلفة.

وبصفة عامة فإن تحديد نوع السوق يعطي فكرة أولية لفريق دراسات الجدوى التسويقية عن مدى سهولة أو صعوبة المنافسة في الأسواق.

#### 6-1- تحديد الشريحة التسويقية للمشروع:

من المهم عند إجراء دراسة الجدوى التسويقية تقدير الشريحة التي يمكن لمشروع أن يسوق فيها منتجاته طوال سنوات العمر الافتراضي للمشروع ويجب لتحديد هذه الشريحة التفرقة بين نوعين من السلع:

✚ السلع التي تنتج لأول مرة وغير معروفة للمستهلكين: ويتم إجراء ما يسمى بالتجربة التسويقية وذلك لمعرفة مدى الإقبال على السلعة، ويتم أخذ عينة من المستهلكين في أماكن معينة ومعرفة مدى استجابة كل منهم لطلب السلعة.

✚ السلع التي تكون معروفة للمستهلكين: ويتم الإعتماد على خبرة مندوبي البيع ورجال التسويق لتحديد الشريحة التسويقية المتوقعة.

#### 7-1- تحديد أفضل الأسعار لبيع منتجات المشروع:

وهنا يتم تحديد السياسة السعرية التي تكفل الوصول إلى أفضل الأسعار التي يمكن ان يبيع بها المشروع منتجاته ولبلوغ ذلك تستخدم عدة أساليب، يتوقف اختيار الأسلوب الملائم منها على نوعية السوق الذي يعمل فيه المشروع، ومن أهم هته الأساليب نذكر:

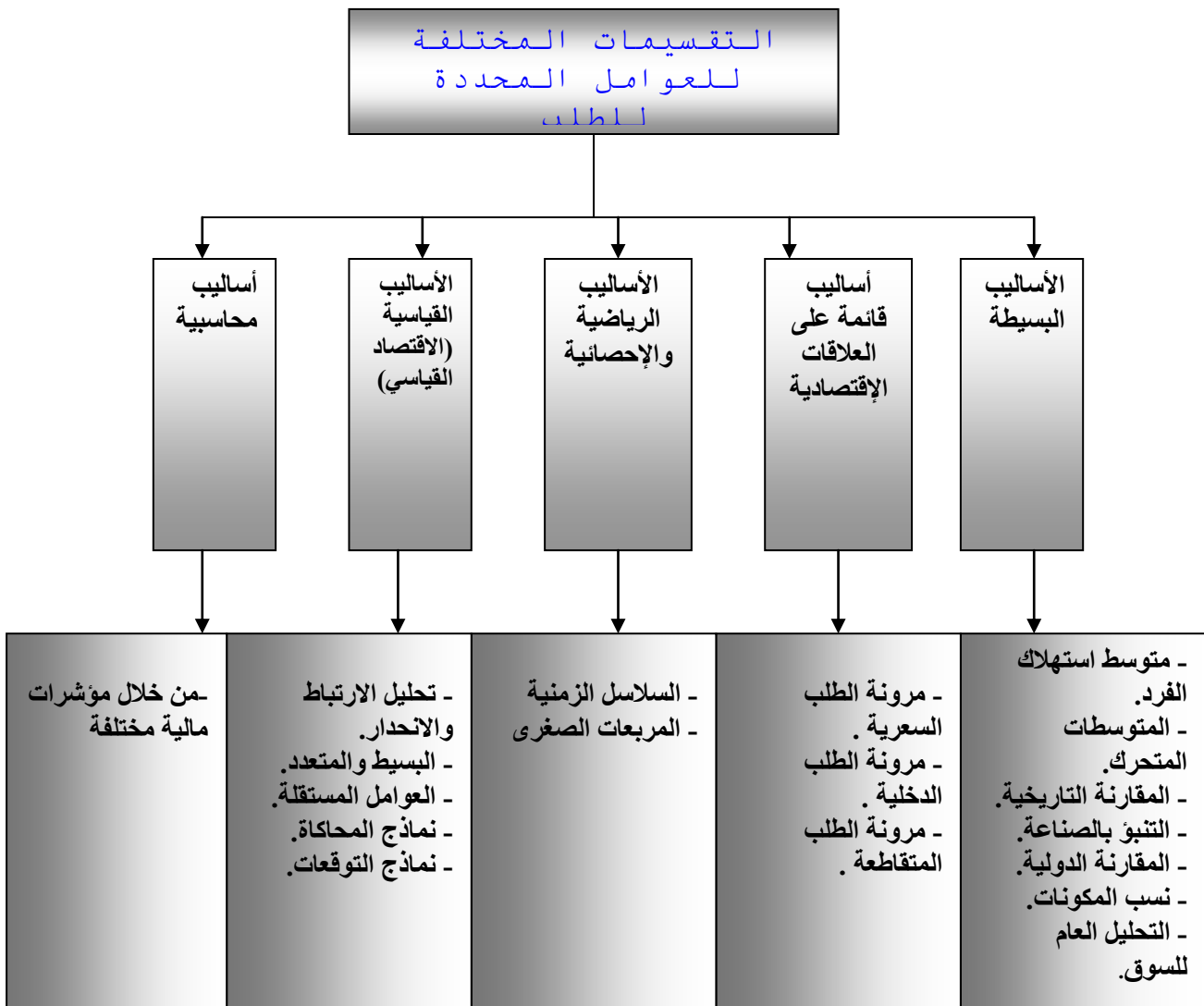
✚ الأسلوب الحدي: ويستخدم لتحديد الأسعار التي تحقق التوازن للمنتج بحيث لا يختلف الإيراد الحدي عن التكاليف الحدية أو التكاليف المتوسطة، وكثيرا ما يطبق هذا الأسلوب عند المشروعات تتمتع بمركز احتكاري وذلك لمعرفة أقصى ربح ممكن تحقيقه في ظل تعظيم حجم الطلب.

أسلوب تحليل التكاليف: ويقوم على أساس تحديد الأسعار التي تغطي كافة تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى هامش ربح كعائد على رأس المال المستثمر في الإنتاج ومعادلته هي :

$$\text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة} + \text{هامش الربح}$$

التسعير على أساس المعدلات السائدة: ويتحدد سعر المنتج على أساس الأسعار السائدة للمنتجات المثيلة للمشروعات الأخرى والمطروحة في السوق.

8-1- أساليب التنبؤ بالطلب على منتجات المشروع: ويتم البحث و اختيار أفضل الأساليب التي تؤدي إلى التنبؤ بأكبر درجة من الدقة الممكنة، وهذه الأساليب كثيرة ويمكن حصرها وتجميعها في الشكل (6) الموضح أدناه:



الشكل (6): يوضح مختلف أساليب التنبؤ بالطلب على منتجات المشروع

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الأساليب استخداماً في التنبؤ هي الأساليب الرياضية والقياسية رغم أنها لا تخلو من العيوب، وقد يكون أسلوب المرونات أكثر ملائمة لمشروعات أخرى وهكذا بالنسبة للأساليب البسيطة والأساليب المحاسبية...، ويتوقف اختيار الأسلوب المناسب على مدى توافر البيانات، وطبيعة ونوع المشروع ونوع السلعة ومدى توافر البيانات ودرجة دقتها، والتكلفة وحجم الموارد المخصصة للتنبؤ والمدى الزمني للتقدير... الخ.

ومن الملاحظ أن الأساليب في الشكل أعلاه تركز أساساً على الأساليب الكمية وهي الأكثر استخداماً مقارنة بالأساليب الوصفية منتقدياً رجال البيع والخبراء، طريق "دلفي"، دراسة السوق والبحوث التسويقية، تحليل المبيعات التاريخية لمنتج مماثل واستقصاء نوايا العملاء... الخ.

### 1-9- تقدير الفجوة التسويقية وفائض الطلب وحصصة المشروع من السوق:

ويتم التطرق إلى هذه الخطوة في حالة ما إذا كانت سلعة المقدمة من طرف المشروع معروفة في السوق من قبل أي أن هناك منتجون آخرون يقومون بإنتاجها، فيصبح من الضروري تحديد الفجوة التسويقية التي تنطوي على عدد من الاحتمالات، فلاحتمال الأول أن يكون العرض أكبر من الطلب على السلعة، ويصبح المشروع هنا ليس له جدوى، والاحتمال الثاني أن يكون الطلب أكبر من العرض، ومن ثم تكون الفجوة التسويقية موجبة وهو ما يطلق عليه أيضاً فائض الطلب الموجب، الذي يحتمل أن يكون غير كافي أو كبير جداً، ويأتي الاحتمال الثالث والذي تساوي فيه الفجوة التسويقية الصفروهي حالة تشبه الطلب الموجب الغير كافي، ونجد أن البحث في الفجوة التسويقية يعني أيضاً تقدير حصصة المشروع من السوق والذي تتحكم فيه عدة عوامل لعل من أهمها<sup>(1)</sup>:

- حجم الإنتاج المتوقع من المنتجين المنافسين خلال العمر الافتراضي للمشروع.  
- الاستراتيجية التسويقية للمشروع؛ وهي إما أن تكون استراتيجية اختراق يحدد فيها سعر منخفض للمنتج للحصول على أكبر حصصة سوقية ممكنة، وإما إستراتيجية كسب يحدد فيها سعر مرتفع.

- إقتصاديات الحجم التي تتطلب أن يقوم المشروع بإنتاج كمية من السلعة لكي يستطيع الاستفادة من مزايا وفورات الإنتاج الكبير في شكل انخفاض في التكلفة المتوسطة.  
- درجة مرونة الطلب السعرية ودرجة الجودة التي ستمتع بها السلعة بتفوقها على المشروعات الأخرى.

- أثر معدلات نمو الإنتاج المحلي وأثر معدلات إحلال هذا الأخير محل الواردات وكذلك الأثر الناتج عن استخدام السلعة المكملة التي يحتاج إليها المستهلك جنباً إلى جنب مع السلعة الأساسية.  
- تقدير وقياس الفجوة التسويقية؛ وتقوم هذه المسألة على مقارنة الطلب الكلي على السلعة محل الدراسة، بالعرض الكلي المتاح من نفس السلعة لتحديد ما إذا كان هناك فجوة سالبة أم

(1) د. أحمد بامخرمة: اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء، الرياض، 1997، ص 35..

موجبة حيث أن الطلب الكلي على السلعة محل الدراسة يساوي الطلب المحلي زائد الصادرات، وكذلك العرض الكلي المتاح من السلعة يساوي الانتاج المحلي زائد الواردات.

ولقياس الفجوة التسويقية المتاحة يمكن الاستعانة بالعلاقات التالية<sup>(1)</sup>:

طح= الإنتاج المحلي+ الواردات.... (1) حيث طح هي حجم الطاقة الاجمالية الاستيعابية للسوق المحلي، ق= ح+ (و- ص).... (2) حيث: ق: الاستهلاك الحالي من السلعة محل الدراسة، ح: الإنتاج الحالي من السلعة محل الدراسة، (و- ص): صافي الصادرات من السلعة محل الدراسة. وتحدد هذه العلاقة الأخيرة حجم السوق الحالي أو ما يسعى الاستهلاك الظاهري، وتمثل العرض الكلي.

\* باستخدام العلاقة (1) و(2) يمكن الوصول إلى العلاقة: ف= طح- ق.... (3) حيث ق: الفجوة التسويقية المتاحة والتي تمثل الفرق بين الطاقة الإجمالية الاستيعابية للسوق الحالي وهي التي تمثل الطلب بين حجم الاستهلاك الحالي من السلعة محل الدراسة وهي التي تمثل جانب العرض الكلي.... وبقياس الفجوة التسويقية يتم تقدير الطاقة الانتاجية بولوج الدراسات الفنية.

## 2- دراسات الجدوى الفنية:

إن الدراسة الفنية تتناول جوانب كثيرة أهمها<sup>(1)</sup>:

1- القيام ببعض الاختيارات والبحوث الفنية: يمكننا إعطاء أمثلة على مثل هذا النوع من

الاختيارات وهي:

- اختبار مدى صلابة الأرض المراد إقامة المشروع عليها.
- اختبار إمكانية استخدام أنواع معينة من المواد الأولية، أو بعض العمليات الصناعية الخاصة وتحديد الظروف الملائمة لمثل هذه الاستخدامات.
- القيام ببعض التجارب مثلاً: معالجة بعض المواد الأولية للحصول على خدمات تزيد من جودة المنتج النهائي.

2- وصف العملية الإنتاجية: والمقصود بها وضع المراحل المتتابعة والخاصة بالعملية الإنتاجية، ويسهل هذا الوصف إذا تم في صورة خرائط أو رسومات بيانية أو هندسية تساعد على تبسيط خطوات العملية الإنتاجية، لفهمها بشكل صحيح كما تشمل هذه الخطوة المشاكل المتوقعة حدوثها وتحديد طبيعتها مع إمكانية وضع حلول مناسبة لها.

3- تحديد نوع ومواصفات الآلات التي يحتاجها المشروع: إن عملية اختيار نوع الآلات يعتبر كاملاً ومهماً حيث نحدد أن نوع الآلة يتأثر بعوامل ثلاثة متداخلة ومتفاعلة وهي:

- طبيعة العملية الإنتاجية التي سيقوم بها المشروع.

- النطاق أو المدى الإنتاجي المزمع تحقيقه.

(1) نفس المرجع السابق، ص، ص 37-38.

(1) د. إسماعيل محمد السيد: المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1990، ص 227.

- درجة الميكانيكية المطلوبة في العملية.

حيث أن هناك عمليات إنتاجية تتطلب استخدام آلات بينما هناك عمليات تزداد فيها الأعمال اليدوية، كذلك نجد أن لكل نطاق نوع نحدد من المعدات والواقع أن أخذ هذه الأمور في الحسبان من شأنه أن يؤدي إلى عدم إنفاق المشروع أموالاً على آلات لا تناسب وطبيعة العملية الإنتاجية، أو مع المدى الإنتاجي المطلوب.

4- مبنى المصنع وتخطيط الموقع: إن عمليات دراسات الجدوى الفنية لا بد أن تضع تصورًا واضحًا عن حجم الأبنية وخصائصها المطلوبة، كذلك وضع تخطيط للمكان الذي سيتواجد فيه المشروع وتقل أهمية المباني في المشاريع ذات الطبيعة الزراعية عنها في المشاريع الصناعية. كما أن عملية التوزيع تؤثر على عملية التدفق للموارد وانتقالها بين الورشات من حيث زيادة أو تخفيض تكاليف النقل، كذلك وجب أن تكون عملية التخطيط مرتبطة باحتمالات التوسع مستقبلاً.

5- التخطيط الداخلي: المقصود به ترتيب الآلات داخل المصنع، وهذا من شأنه التأثير على الحركة والنقل، كذلك ديناميكية ووقت العملية الإنتاجية، ومن المعلوم أن هذه النقاط تؤثر على كمية وحتى جودة المنتج.

6- الخدمات الفنية المساعدة للعملية الإنتاجية: أي الوضع في الاعتبار وإقامة بعض الخدمات التي تحتاجها إما العملية الإنتاجية أو الأفراد العاملين بالمشروع، وطبيعة المطاعم، ويتوقف نوع وحجم هذه الخدمات على متطلبات المشروع وحجمه وطبيعته.

7- تحليل درجة الكفاءة: والمقصود بهذا الجانب تحديد حجم المدخلات اللازمة للمشروع، وضع تقديرًا للتكاليف الخاصة بها، وكذلك جودة المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، وتحديد تكاليف الصنع الأخرى التي تتوقف على درجة مهارة وجودة القوى العاملة، والخروج بتوصيات للهيكل التنظيمي للمشروع.

8- مرونة الطاقة الإنتاجية: هذا الجانب يتوقف على عدة عوامل منها:

- حجم الطلب المتاح في الأسواق.

- المركز المالي للمشروع وقدراته على تمويل العمليات التوسعية أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

- القدرة على توفير المواد اللازمة للإنتاج، حيث أن هناك حدود في التعامل مع مصادر توريد

هذه المواد.

- تحديد طبيعة السلعة، حيث إذا كانت موسمية وجب أن تكون مرونة الطاقة الإنتاجية

كبيرة، والمقصود بها "القدرة العالية للمشروع في التوصل إلى استخدام فعال للطاقة الإنتاجية عند كل مستويات الإنتاج".

9- وضع الجداول الزمنية للتنفيذ: وهذه العملية يقصد بها وضع ترتيب الأولويات لعملية

التنفيذ بغية تحقيق أهداف نرخصها فيما يلي:

- التنبؤ بكل المشكلات المتحمل مواجهتها أثناء عملية التنفيذ ووضع الحلول المثلى لهذه المشكلات.

- وضع نوع من التتابع في عملية الاستثمار التي تعد أساساً لدراسة الجدوى التمويلية للمشروع.

- تحديد حجم المصنع اللازم لتغطية كافة العمليات الصناعية.

ووجب أن تتميز الجدولة بالتوافق الزمني بين وصول المواد الأولية وبدء العمليات الإنتاجية، خاصة إذا كانت المواد سريعة التلف، أو مستوردة من الخارج، وهذا الأمر صعب التحقيق غير أن الأفراد يسعون إلى التقليل من حجم رأس المال العاطل، وكذلك الوقت الذي سيستغرقه، لأن هذا من شأنه زيادة التكاليف.

10- تحديد حجم وموقع المشروع: هذا الجانب يعتبر هام في الدراسات الفنية، ووجب أن يحاط بنقاط رئيسية هي<sup>(1)</sup>:

أ-دراسة حجم المشروع: المقصود بحجم المشروع حجم الطاقة الإنتاجية له خلال فترات الإنتاج العادية، مثلاً: تحديد عدد الأيام وعدد ساعات العمل، تقدير عدد العاملين فيها، تحديد حجم رأس المال المستخدم، ويكون الحجم الملائم الذي يعطي نتائج اقتصادية جيدة.

ب-دراسة موقع المشروع: الواقع أن عملية اختيار موقع المشروع تتأثر بعوامل منها:

- مجموع تكلفة النقل للمواد الأولية أو المنتجات النهائية، التي وجب أن تكون قليلة.

- مدى توفر الموارد اللازمة للمشروع وتكلفة الحصول عليها، ونجد ضمن هذه الموارد، اليد العاملة، والمواد الأولية، مصادر الطاقة، بالإضافة إلى المياه.

- موقع المشروع، من حيث الظروف المعيشية والمناخ عامة، والتسهيلات الإدارية، والقدرة على التخلص من فضلات الإنتاج.

#### المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية للمشروع

إن دراسة الجدوى المالية تعتمد في تحليلاتها على نتائج دراسات الجدوى الأخرى خاصة منها الجدوى التسويقية والفنية للمشروع، بما تعكسه من آثار على التدفقات النقدية الداخلة والخارجية، خلال العمر الافتراضي للمشروع.

وتهدف دراسة الجدوى المالية إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي تم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى، وان لأهم نتائج تلك الجداول والتحليلات المالية، هي الوصول إلى جدول التدفقات النقدية الذي يعطي في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر العمر الافتراضي له، وهذا الجدول يمكن التوصل من خلاله إذا كان المشروع له جدوى مالية واقتصادية من عدمها، وذلك يتضح من خلال صافي التدفقات النقدية للمشروع بالموجب أو بالسالب عبر العمر الافتراضي

(1) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، ط 2، الإسكندرية، 2000، ص123.

للمشروع، بالإضافة إلى ذلك تنطوي دراسات الجدوى المالية على بحث جدوى الهيكل التمويلي للمشروع واختيار هيكل التمويل الأمثل، لذلك يطلق عليها البعض دراسة الجدوى التمويلية للمشروع.

وتعتمد دراسات الجدوى المالية على الأساس النقدي في تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلية والخارجة، لأن الاعتماد على الأساس النقدي هي مسألة منطقية بل حتمية، وعليه حتى تكون دراسات الجدوى المالية عاكسة لجدوى المشروع بصورة دقيقة، فإن القائمين على تلك الدراسات يكونوا دائماً على تنسيق تام مع التقنيين والمهندسين والاقتصاديين وباقي الخبراء المتخصصون في الجوانب الأخرى، وذلك لتحديد العمر الافتراضي للمشروع، وبل وتحديد القيمة التخزينية لأصول المشروع<sup>(1)</sup>.

وتشمل دراسة الجدوى المالية على العديد من الجوانب لعل من أهمها:

أولاً: تقدير إجمالي للتدفقات النقدية الداخلية

وتشمل على العديد من البنود أهمها:

1- تقدير إيرادات المبيعات: الإيراد هو عبارة عن حاصل ضرب سعر بيع الوحدة المباعة في إجمالي الكمية المباعة، ويتم الحصول على تلك البيانات عبر العمر الافتراضي للمشروع، أي:

$$\text{قيمة المبيعات} = \text{حجم الطلب المتوقع} \times \text{سعر السلعة}$$

مع افتراض أن كل ما سينتج سيباع، وتقوم استراتيجية التسعير على عدة عوامل من أهمها:

- تكاليف إنتاج السلعة.

- هدف المشروع.

- نوع السوق وحجم الطلب على السلعة ومرونته.

- موقف المشروعات الأخرى.

حيث أنه من الضروري مراجعة أرقام الطلب التي تأتي من الجدوى التسويقية، فقد يقل رقم المبيعات المتوقعة، عن الأرقام التي وردت في الدراسة التسويقية، بسبب تشغيل المشروع بمعدل أقل من المعدل المطلوب لاعتبارات فنية.

2- القيمة البيعية المتبقية للمشروع:

إن لأي مشروع عمر افتراضي يتحدد بناءً على العديد من الاعتبارات والعوامل من أهمها معدلات إهلاك الأصول أو العمر الافتراضي هو العمر التقديري المتوقع، بناءً على عوامل واعتبارات معينة، وما يبقى فعلياً من المشروع يسمى القيمة المتبقية للمشروع، ويتم بيعه بقيمة تخريدية، تمثل القيمة السوقية للأصول الموجودة ويصبح العمر الافتراضي في هذه الحالة مع ثبات العوامل الأخرى عبارة عن:

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 215.

التكاليف الاستثمارية للأصول / متوسط معدلات الإهلاك للأصول.

وهناك عدة معايير وأسس تأخذ في الحسبان عند محاولة تحديد العمر الافتراضي للمشروع من أهمها:

- طريقة إهلاك الأصول محاسبياً.
- الصيانة الدورية والصيانة العامة.
- التكنولوجيا المستخدمة.
- الاسترشاد بالمشروعات المتبقية.

وأهم ملاحظة في هذا المجال أنه يجب على خبير دراسة الجدوى أن يفرق بين العمر الافتراضي والعمر الاقتصادي، وهو العمر الفعلي، حيث أنه من الضروري التفرقة بينهما عند تقدير العمر الافتراضي للمشروع، لأن دراسة الجدوى لا تأخذ إلا بالعمر الافتراضي للمشروع.

كما أنه عند البحث في القيمة المتبقية التخريدية للمشروع وتحديد لها لرصدها كإيراد متوقع في آخر سنة من العمر الافتراضي للمشروع، فإنه يجب التفرقة بين قيمة الأصول غير القابلة للإهلاك، وقيمة رأس المال العامل، وتظهر في كثير من الأحيان القيمة التخريدية للأصول المعنوية، كاسم شهرة المشروع، أو حقوق الاستغلال، لأن هذه الأصول لا تستهلك مثل الأصول الثابتة، ومن تم فإن القيمة التخريدية المتبقية للأصول المعنوية، تظل كما هي مساوية لقيمتها المبدئية المحسوبة ضمن التكاليف الاستثمارية المبدئية.

### 3- القروض:

حيث تمثل أحد الموارد الهامة التي تصب تدفقات نقدية داخلية للمشروع، وتعتبر التدفقات النقدية الداخلة هامة للمشروع، خاصة إذا كان يتجه نحو الاعتماد على الررض بنسبة كبيرة.

### 4- الإعانات:

تعتبر الإعانات التدفقات النقدية الداخلة لأي مشروع استثماري، إذا وجدت، حيث تقدر إعانات الإنتاج لبعض المشروعات، في شكل مالي لأسباب عديدة، وكحوافز على الدخول أو الاستمرار في أنشطة معينة.

### 5- إيرادات أخرى:

حيث من الممكن أن تباع وحدات من السلعة المنتجة أثناء تجارب التشغيل، أو تباع بعض المعدات وغيرها، وتعتبر حصيلتها في هذه الحالة ضمن التدفقات النقدية الداخلة، بل قد تنشأ قبل بداية العمر الافتراضي للمشروع أنشطة عرضية تولد بعض الإيرادات، لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تقدير إجمالي التدفقات النقدية الداخلة، أثناء القيام بدراسة الجدوى المالية.

ثانياً: تقدير إجمالي التدفقات الخارجة المتمثلة في التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل:

وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتمثل في التكاليف الاستثمارية، والقسم الثاني يتمثل في تكاليف التشغيل السنوية.

#### 1- تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية للمشروع:

تعرف التكاليف الاستثمارية للمشروع بأنها كل التكاليف ولمصروفات التي تنفق في الفترة من لحظة ظهور فكرة المشروع وحتى انتهاء تجارب التشغيل، ولذلك تمثل التكاليف الاستثمارية للمشروع، الإنفاق المبدئي اللازم لإقامة المشروع، ولذلك يرصد كل ما ينفق قبل بدء المشروع، فتسمى بالسنة الصفيرية التي تعرف بأنها كل سنوات أو فترات الإناء التي تستغرقها عملية إخراج المشروع للوجود، والسنة الصفيرية هي سنة مجازية، وينطبق الحال أيضا إذا استغرق المشروع أكثر من سنة، حيث تتراوح سنوات إنشاء كثيراً من المشروعات في ثلاث وخمس سنوات بل أكثر.

ويتم تقدير التكاليف الاستثمارية في ضوء الدراسات الفنية التي تمت حول اختيار أنسب موقع للمشروع، وبعد تحديد الطاقة الإنتاجية وحجم المعدات والآلات وتحديد الاحتياجات المختلفة للمشروع، ويقوم الفنيون في فريق عمل دراسات الجدوى بإعداد هذه البيانات، ثم تقديمها إلى الخبراء الحاليين الذين يقومون بمناقشتها معهم، والأسس التي قامت عليها البنود التي يمكن إضافتها.

وعادة ما يتم تقدير التكاليف الاستثمارية على مرحلتين، مرحلة أولى وتختص بتقدير التكلفة الاستثمارية للأصول الثابتة، ومرحلة ثانية والتي تنطوي على التكاليف الاستثمارية الأخرى، وبالتالي يتضمن تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية والبنود التالية<sup>(1)</sup>:

#### 1-1- تقدير تكاليف الإنشاء والتجهيزات المتعلقة بأصول إنتاجية ثابتة: وتتضمن البنود

التالية:

- تكلفة الأراضي.
- تكلفة المباني والمنشآت، وتكلفة الآلات والمعدات.
- تكلفة الأثاث والمفروشات.
- وسائل النقل الداخلي والخارجي.
- تكاليف استثمارية أخرى.
- احتياطي النفقات الطارئة.

#### 2-1- مصروفات التأسيس: وتتضمن مجموعة من البنود والتكاليف غير الملموسة في شكل

أصل من الأصول، وبالتالي تختلف في طبيعتها عن البنود السابقة، وتشتمل على تكاليف الرسوم

(1) د. عبد العزيز سمير عبد العزيز: نفس المرجع السابق، ص 88.

والتراخيص وإجراءات وتكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية، والخدمات الاستثمارية، ومصروفات الدعاية، والإعلان عن المشروع وغيرها.

1-3- تكاليف رأس المال للبدء في دورة واحدة لبدء التشغيل: وتشمل جميع بنود الإنفاق اللازمة لتكوين مخزون من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها، بالإضافة على وجود احتياطي رأس المال، وهو عبارة عن نقد إضافي لمقابلة أي مصروفات أخرى طارئة مثل دفع أجور العاملين، التي قد يكون من الصعب تقديرها ومواجهتها، ومواجهة ارتفاع أسعار بعض الخدمات، ويتوقف تقدير تكاليف رأس المال العامل المطلوب على عروض البيانات أهمها:

- عدد الوحدات المطلوبة إنتاجها.
- مصروفات الإنتاج والبيع بالنسبة للوحدة.
- طول فترة الإنتاج والبيع والتحصي.
- الائتمان التجاري والمصرفي الذي يمكن الحصول عليه لتمويل عملية الإنتاج والبيع.

1-4- فوائد القروض أثناء التشغيل وإقامة المشروع: تعتبر القروض مصدراً رئيسياً من مصادر التمويل لجميع المشروعات الاستثمارية وأن مصادر الاقتراض هي البنوك والمؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية، حيث تتقاضى فوائد عن القروض الممنوحة، حي أن هذه الفوائد يبدأ سريانها على المبالغ المسحوبة من القروض، اعتباراً من تاريخ سحبها، ومنه يمكن تقدير التكلفة الاستثمارية للمشروع مقومة على أساس أسعار السنة، أي تمت فيها دراسات الجدوى، وتقدير احتياجات المشروع من النقد المحلي والأجنبي في الواقع البيانات الواردة في الدراسة الفنية للمشروع.

## 2- تحديد وتحليل تكاليف التشغيل:

إن تكاليف التشغيل السنوية تمثل المصروفات والنفقات التي تنفق مع بداية تشغيل المشروع، أي مع أو سنة تشغيل طوال العمر الافتراضي للمشروع، وبالتالي فهي تختلف عن التكاليف الاستثمارية للمشروع، حيث تحسب الأخيرة في السنة الصفرية فقط، أي سنة أو سنوات الإنشاء، بينما حساب تكاليف التشغيل كل سنة، أي سنويا عبر العمر الافتراضي للمشروع، أي بعد السنة الصفرية، وتشمل تكاليف التشغيل على عروض البنود الرئيسية، من أهمها:

- تكاليف مستلزمات السلعة، الأجور والمرتبات.
- تكاليف تشغيل المرافق والخدمات الأساسية.
- تكاليف الصيانة وتكاليف الإيجارات.
- تكاليف تجديد التراخيص وتطوير البحوث.
- تكاليف خدمات النقل والتأمين والسفر والدعاية والإعلان.
- الضرائب.
- الإهلاك.

1-2- طرق تقدير وتحليل تكاليف التشغيل: يوجد العديد من الطرق لتقدير تكاليف التشغيل، من أهمها الطريقة المحاسبية، حيث يتم تحديد عناصر كل من التكلفة الثابتة والتكلفة والمتغيرة، ثم تحديد الكمية لكل عنصر من عناصر التكلفة المتغيرة اللازمة لإنتاج الكمية المقدر من الإنتاج، ثم ضرب كل كمية من كل عنصر في سعره، ثم جمع التكاليف المتغيرة حسب الخطوتين السابقتين مع التكلفة الثابتة للحصول على تكلفة التشغيل الكلية، وهناك الطريقة الهندسية حيث يتم بناءً على تقديرات الخبراء الفنيين للإنتاج، تقدير تكاليف التشغيل من خلال تقدير العلاقة الفنية بين مستلزمات الإنتاج وحجمه، ثم يتم تقدير سعر الوحدة الواحدة من مستلزمات الإنتاج، ثم ضرب الكمية المقدر في سعر الوحدة الواحدة من مستلزمات الإنتاج، ثم نضرب تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة في عدد وحدات الإنتاج للحصول على إجمالي تكاليف التشغيل السنوية، والشئ الذي يهمنا هنا هو تحليل تكاليف التشغيل، لغرض عرض البيانات المتاحة في احتمال دراسات الجدوى المالية، ويوجد مدخلان رئيسيان لتحليل تكاليف التشغيل، وهما:

1-1-2- تحليل تكاليف التشغيل إلى متغيرة وثابتة: حيث التمييز بين التكاليف من خلال علاقتها بحجم الإنتاج، فالتكاليف المتغيرة هي التي تتغير مع تغير حجم الإنتاج أما التكاليف الثابتة، هي التي لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج، فهي ليست لها علاقة مباشرة بحجم الإنتاج، وهناك ما يسمى بالتكاليف شبه المتغيرة وشبه الثابتة، حيث توجد صعوبة في الفصل بين التكاليف بجعلها متغيرة أو ثابتة، حيث تحتوي بعض أنواع التكاليف على جزء كبير يتغير وجزء آخر ثابت، فتصبح شبه متغيرة أو العكس تمامًا.

2-1-2- تحليل التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة: وانطلاقاً من هذا التقسيم يتم تحليل التكاليف إلى الأنواع التالية:

- تكاليف التشغيل الإنتاجية.
- التكاليف التسويقية.
- التكاليف الإدارية.

ثالثاً: تقدير صافي التدفقات قبل وبعض الضرائب:

بعد تحديد كل من التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية، تأتي دراسة جدوى المشروع، وذلك في حالة مقابلة التشغيل السنوية بالإيرادات المتوقعة السنوية، واستخراج الربح قبل الضرائب، ثم يتم قاس تأثير العبء الضريبي على ربحية المشروع، أي إذا كانت هناك جدوى في إقامته تحت ظل هذا العبء من عدمه.

ويلاحظ من ناحية أخرى أنه من الضروري أن ننوه في تلك المرحلة أن مخصصات الإهلاك المتوقعة تحسب ضمن تكاليف التشغيل، في تلك المرحلة لأغراض تقدير الربح بعد الضرائب فقط، على أن تعاد إضافته في المرحلة التالية.

رابعاً: تقدير صافي التدفقات النقدية وإعداد جدول التدفقات والتقدير:

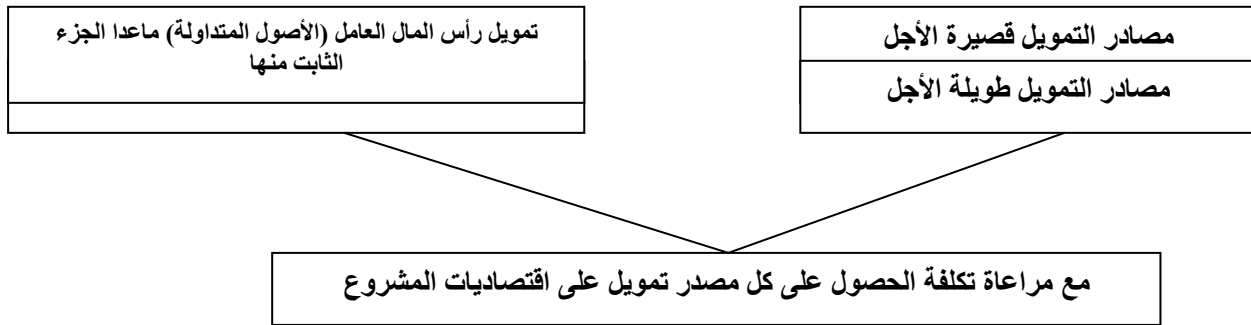
يتم الحصول على صافي التدفقات والتقدير للمشروع من خلال تقدير جدول التدفقات الذي يحول كل الإيرادات المتوقعة على تدفقات نقدية داخلية، وكل التدفقات المتوقعة إلى تدفقات نقدية خارجة، ويستخرج صافي التدفقات حيث يراعي عدة اعتبارات منها:

- القيمة التخريدية المتبقية للمشروع.
- تعتبر قيمة القرض الممنوحة تدفقات نقدية داخلية، بينما قيمة الأقساط التي يسدها المشروع تدفقات خارجة.
- عدم اعتبار الإهلاك من بنود التدفقات الخارجية لأنه بند محاسبي.
- مراعاة قيمة الفوائد السنوية.
- مراعاة عدم وضع قيمة الضرائب خلال السنوات الأولى المعطاة في الخزينة بسبب تشجيع الاستثمار.

وفيما يلي جدول التدفقات النقدية:

خامساً: وضع الهيكل التمويلي الأمثل للمشروع:

يعرف بالهيكل التمويلي الأمثل لأنه يحقق أقصى ربح لملاك المشروع، وعندما كانت طريقة التمويل تؤثر على ربحية المشروع، حيث أنه غي طريق الوصول إلى هيكل التمويل الأمثل لا بد من مراعاة بناء هيكل التمويل السليم على أساس القاعدة التالية:



وفي ظل هذه القاعدة يمكن التعامل مع النقاط التالية:

1- مصادر التمويل وتكلفة الحصول عليها: وتنقسم إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل، ومصادر تمويل طويلة الأجل.

1-1- مصادر التمويل قصيرة الأجل: وتحتوي على:

- الائتمان التجاري وتكلفته.

- الائتمان المصرفي وتكلفته.

2-1- مصادر التمويل طويل الأجل: وتشمل على:

- القروض والاقتراض المباشر وتكلفته.

- السندات وتكلفتها.

- الأسهم العادية والأسهم الممتازة وتكلفتها.

- الأرباح المحتجزة وتكلفتها.

- التأجير التمويلي وتكلفته.

2- متوسط التكلفة المرجحة للأموال: إن مفهوم متوسط التكلفة المرجحة إلى تكلفة رأس المال يفيد في مجال اختيار هيكل التمويل المناسب، بل تلعب دوراً رئيسياً في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية لاستخدامها كسعر خصم للتدفقات النقدية، حيث تظهر أهمية استخدام المتوسط لرجح للأموال عند تطبيق معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، ومعيار دليل الربحية لتقييم المشروعات الاستثمارية، وعند دراسة الافتراضات الاستثمارية الجديدة فإن متوسط التكلفة المرجحة للأموال في هذه الحالة تساوي وتعادل التكلفة الحدية للأموال، ويتم قياس متوسط التكلفة المرجحة للأموال من خلال المعادلة التالية:

$$ق م = م ق \times ف + م س \times ت س + م ه \times ت ه + م ز \times ت ز + م ح \times ت ح$$

حيث:

ت ق: تكلفة التمويل للاقتراض المباشر من البنوك.

ت س: تكلفة التمويل لإصدار السندات.

ت ه: تكلفة التمويل بإصدار الأسهم الممتازة.

ت ز: تكلفة التمويل بإصدارات مهمة.

ت ح: تكلفة التمويل للأرباح المحتجزة.

م ق ، م س ، م ه ، م ز ، م ح: فهي الأدوات النسبية لكل مصدر تمويل.

وللوصول إلى تلك المعادلة لا بد من إتباع الخطوات التالية:

- حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل.

- تحديد النسب المئوية لكل مصدر تمويل منسوبا إلى مجموع هيكل التمويل.

- تحديد التكلفة المرجحة لكل مصدر تمويل.

وفي كل الأحوال يتم اختيار مصدر التمويل ووزنه النسبي بناءً على عدة قواعد أهمها: تكلفة

التمويل، المخاطر المرتبطة بمصدر التمويل، هيكل التمويل الحالي... الخ.

سادساً: اختيار سعر الخصم وإعداد باقي الجداول المالية المساعدة في الحكم على جدوى

المشروع:

يتم اختيار سعر الخصم الذي ستخصم به التدفقات النقدية للوصول إلى القيمة الحالية

لها، تمهيداً للوصول إلى تقييم المشروع الاستشفائي:

1- اختيار وتحديد سعر الخصم: يعرّف سعر الخصم على أنه المعدل الذي يخصم به صافي التدفقات النقدية للمشروع، للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات خلال العمر الافتراضي للمشروع، لهذا فهو العائد الذي يساوي على الأقل تكلفة تمويل المشروع.

ونلخص أهم طرق اختيار سعر الخصم في:

1-1 معدل العائد البديل للاستثمار: أي معدل العائد الذي يتحصل عليه المستثمر لو أنه استثمر أمواله في مشروع بديل.

1-2 سعر الفائدة السائد في السوق: وهو متوسط معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمر لو أودع أمواله في البنك (الادخار).

1-3 متوسط التكلفة المرجحة للأموال.

2- تصميم الجداول الأخرى المكملة لدراسة الجدوى المالية للمشروع: وأهم هذه الجداول هي:

1-2-1 يبين هذا الجدول هيكل التمويل للمشروع ومصادر التمويل المختلفة، وهو على النحو

التالي:

المجموع	سنوات الإنشاء				البيان
	س ن	س 3	س 2	س 1	
					1- الاستثمار:
					1-1- الاستثمار المبدئي.
					2-1- الفوائد خلال فترة المبدئية
					2- هيكل التمويل:
					1-2- حقوق المساهمين.
					2-2- القروض.
					3-2- السندات.
					4-2- التأجير التمويلي.
					5-2- أخرى

## 2-2- جدول الالتزامات المالية:

المجموع	سنوات الإنشاء				البيان
	س ن	س 3	س 2	س 1	
					1- القروض تسديد أقساط/فوائد
					2- فوائد 1-2- قرض أجنبي 2-2- تسديد أقساط. 3-2- فوائد 3- أرباح الأسهم 1-3- محلي 2-3- أجنبي 3-3- أخرى

3-2- جدول الإحلال السنوي<sup>(1)</sup>:

			5%	المباني
			10%	الآلات والمعدات
			20%	وسائل النقل
			10%	الأثاث
			20%	مصاريف التأمين
				إجمالي قيمة الإهلاك السنوي
بيان الأصول	معدل الإهلاك	قيمة الأصل	قيمة الإهلاك بالدينار	

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 270.

## الفصل الثالث

# تقييم المشروعات الاستشفائية

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستشفائية في ظروف عدم الأكادة  
المطلب الأول: عموميات حول أساليب تقييم المشروعات في ظروف عدم الأكادة  
لعل من أهمها:

التقدير الشخصي: يعتبر أبسط هذه الأساليب وأقلها تكلفة ولكنه يقوم على أساس غير علمي، متضمنا افتراض بوجود درجة عالية من التأكد في البيانات و النتائج، و يترك تقدير المخاطرة التي يمكن أن تتعرض تلك النتائج للقائمين على دراسة الجدوى أو من يملك سلطة اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع.

1- تحليل التعادل: و يقوم أساسا على تحديد أقل سعر بيع يسمح للمشروع بالاستمرار في عملياته و تحديد الحد الأقصى للتكلفة التي تسمح للمشروع بالاستمرار في نشاطه و من ثم يساعد على الوصول إلى حد الأمان المتعلق بالمتغيرات المتحركة في الربح و هي سعر البيع و حجم الإنتاج و متوسط التكلفة.

2- أسلوب المحاكاة Simulation: و ذلك باستخدام أسلوب "مونت كارلو" عند تقرير التدفقات النقدية الداخلية الداخلة و ما يناظرها من احتمالات و قد كان لظهور الحاسبات الإلكترونية و تطورها فضل كبير في استخدام أسلوب المحاكاة بسرعة و بدقة فائقة.

3- تحليل الحساسية: و يقصد به مدى استجابة المشروع للمتغيرات التي يمكن تطراً على العناصر الأساسية المكونة له، و نظرا لأهميته فإننا سنركز عليه بدرجة كبيرة ي المطلب الثالث من هذا المبحث.

4- أسلوب تعديل سعر الخصم: من خلال هذا الأسلوب يتم تعديل القيمة الحالية للمشروع في حالة التأكد عن طريق استخدام سعر خصم معدل لمخاطرة عدم التأكد بدلا من سعر الخصم العادي للوصول إلى القيمة الحالية للمشروع المعدل بمخاطر عدم التأكد من خلال ما يلي<sup>(1)</sup>:

$$\text{حيث: } \text{ق ح ص م} = \frac{\sum_{t=0}^n (ت ن د - ت ن خ)}{(1 + س خ م)^n} - ت ن إ$$

ق ح ص م: القيمة الحالية الصافية للمشروع معدلة بمخاطر عدم التأكد.

ت ن د: التدفقات النقدية الداخلة للمشروع (الإيرادات).

ت ن خ: التدفقات النقدية الخارجة للمشروع (التكاليف).

س خ م: سعر الخصم المعدل بمخاطرة عدم التأكد.

ت ن إ: التدفقات النقدية الاستثمارية للمشروع.

(1) د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سبق ذكره، ص 335-336.

ويمكن حساب سعر الخصم المعدل بسهولة وذلك من خلال إضافة هامش المخاطرة إلى سعر الخصم العادي (س خ ع) على النحو التالي:

$$\text{س خ م} = \text{س خ ع} + \text{ه م}$$

حيث: س خ ع = سعر الخصم العادي (في حالة التأكد).

ه م = هامش المخاطر المتوقع للمشروع.

ويقدر هامش المخاطرة (ه م) إما بحسب نوع الصناعة التي ينتمي إليها المشروع مقارنة بباقي الصناعات أو بحسب موقع المشروع أو بحسب الاعتبارات الأخرى التي يراها مقيم المشروع، حيث يعطي كل مشروع نسبة سعر خصم إضافية (ه م) تعبر عن درجة المخاطرة التي تقدر حسب كل حالة، و من الأمثلة على ذلك:

● مشروع استبدال آلات أو معدات تقنية عادية يضاف إليه هامش مخاطرة 6%.

● مشروع استبدال آلات أو معدات ذات تقنية جديدة متقدمة يضاف إليه هامش مخاطرة

9%.

● مشروع يتضمن إنفاق مبالغ كبيرة على الأبحاث والتطوير يضاف إليه هامش مخاطرة 12%.

5- التوزيعات الاحتمالية: ويعتمد هذا الأسلوب على تقدير الاحتمالات المرتبطة بالتدفقات النقدية و من تم تحديد فرص حدوث كل تدفق، وبذلك يمكن الوصول إلى القيمة المتوقعة لهذه التدفقات و سنلقي الضوء أكثر على هذا الأسلوب فيما يلي.

المطلب الثاني: أسلوب التوزيعات الاحتمالية.

و يقوم هذا الأسلوب على أساس تقدير الاحتمالات المتعلقة بالتدفقات النقدية المحتملة و من تم تحديد الفرص و احتمالات حدوث كل تدفق مما يمكن القائمين على المشروع من الوصول إلى القيم المتوقعة لهذه التدفقات.

و القيمة المتوقعة تساوي مجموع نتائج ضرب القيم التي يأخذها متغير معين في احتمالات حدوث كل قيمة منها و منه فالتوزيعات الاحتمالية المتوقعة تعتمد على الفروض المختلفة التي تكون عليها حالة عدم التأكد المرتبطة أساسا بسلوك المتغيرات المختلفة في هذه الحالة و يتضمن التحليل الاحتمالي تقديرات متعددة للقيمة المتوقعة و من الممكن الاعتماد في ذلك على التقدير بقيم متفائلة أو متشائمة أو بقيمة أكثر احتمالا للحدث ثم إعطاء احتمالات معينة للحوادث بالنسبة لكل قيمة متوقعة مع الملاحظة أن مجموع الاحتمالات للحوادث المختلفة يجب أن تساوي الواحد الصحيح.

" و منه يمكن القول أن المخاطرة في استثمار ما إذا كان احتمال تحقق صافي العائد المتوقع منه أقل من 100% في أي سنة من السنوات أو كلها"<sup>(1)</sup>.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT ، الطبعة 2، الإسكندرية، عام 2000، ص 487.

إن الطريقة الأكثر استعمالاً في تحديد الخطر في هذا المجال هي التي تأخذ بمقياس القيمة المتوقعة أو الأمل الرياضي لعائدات المشروع كمؤشر لقياس ربحيته و تأخذ بمقياس التباين أو الانحراف المعياري كمؤشر لقياس درجة المخاطرة في المشروع ومعامل الاختلاف.

1- القيمة المتوقعة: والمقصود بها كما سبق أن أشرنا أنها عبارة عن الوسط المرجح للتدفقات النقدية الصافية مرجعة باحتمالات ويمكن حسابها من خلال العبارة التالية:

\*\*\* \*\*

حيث:  $X_i$  = العائدات الصافية للمشروع.

$N$  = عدد العوائد الممكنة.

$P_i$  = احتمال تحقق كل مشروع.

مثال: بفرض أن المشروعات توفرت عنه البيانات التالية:

يحقق تدفقات نقدية سنوية اعتباراً من السنة الأولى حتى السنة الثالثة عبر عمره الافتراضي على التوالي 4000 باحتمال 50% و 5000 باحتمال 30% و 8000 باحتمال 20%، فتحسب القيمة المتوقعة بـ:

$$E(\chi) = \sum_{i=1}^3 (4000 \times 0.5) + (5000 \times 0.3) + (8000 \times 0.2)$$

$$E(\chi) = 5100$$

2- التباين: يستخدم هذا

المؤشر من خلال حساب الانحراف المعياري وهذا حتى نتمكن من قياس التشتت لعائدات المشروع المقدره و يحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_j (\chi_i - E(\chi_i))^2$$

أما الانحراف المعياري كأسلوب لقياس الخطر هو عبارة عن الجذر التربيعي لانحرافات الوسط التربيعي المرجح بالقيم الاحتمالية المقدره و صافي التدفق النقدي عن القيمة المتوقعة لها و كلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري كلما قلت درجة الخطر.

مثال: باستخدام معطيات المثال السابق نحسب كل من التباين و الانحراف المعياري: لدينا

$$E(\chi) = 5100$$

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^3 0.5(4000 - 5100)^2 + 0.3(5000 - 5100)^2 + 0.2(8000 - 5100)^2$$

$$\sigma^2 = 2290000 \Rightarrow \sigma = \sqrt{\sigma^2} = \sqrt{2290000} = 1513.27$$

قاعدة القرار: وتنص هذه القاعدة على أن تفضيل المشروع يكون إذا كانت القيمة المتوقعة له موجبة أو أكبر من المشاريع الأخرى إضافة إلى أنه يجب أن يكون تباينه أصغر تباين بين المشاريع المقترحة.

3- حساب صافي القيمة الحالية على أساس الخطر:

إذا ذكرنا أن الإستثمارات تكون متوسطة و طويلة الأجل و عدم إهمال عامل الزمن فعملية التقييم باستخدام معيار صافي القيمة الحالية تكون معطاة بالعلاقة:

$$E(van) = \alpha E(x_1) + \alpha^2 (x_2)$$

$$E(van) = \frac{E(x_1)E(x_2)}{(1+r)(1+r)^2}$$

حيث:

$\alpha$  = معامل الخصم.  $van$  = القيمة الحالية الصافية.

$$E(van) = \sum_{i=1}^n \frac{\sum (xi)}{(1+r)^i} - I_0$$

وبالتالي فالقانون العام هو:

$$\sigma = \sum_{i=1}^n \frac{\sigma_i^2}{(1+r)^{i^2}}$$

و:

$$\sigma(van) = \sqrt{\sigma^2(van)}$$

فيكون الإنحراف المعياري:

مثال: عرضت على المؤسسة آلة تتوقع ان تذر تدفقات نقدية سنوية وفق ما هو مبين في الجدول مع العلم أن تكلفة الأموال 6%.

X		X	
P	X	P	X
0.5	3000	0.4	3500
0.25	5000	0.6	6000
0.25	9000	-	-

$$E(x_2) = 5000$$

$$E(x_1) = 5000$$

$$E(van) = \frac{5000}{(1.06)} + \frac{5000}{(1.06)^2} = 9165$$

$$\sigma_1^2(van) = 1500000 \quad \sigma_2^2 = 6000000$$

المطلب الثالث: أسلوب اختبار الحساسية

1- التعريف بأسلوب الحساسية

ويقصد به درجة حساسية المشروع الاستثماري أو بتعبير آخر مدى استجابته للتقلبات و التغيرات التي قد تطرأ على العناصر المكونة له والتي من شأنها التغيير في الظروف والأوضاع السائدة. وتحليل الحساسية هو أسلوب لقياس أثر هذه التغيرات على معدل العائد الداخلي أو على أي معيار من معايير تقييم المشاريع والذي يساعد على اتخاذ القرار النهائي بالرغم من درجة عدم الأكادة السائدة.

و بتعبير آخر فإن تحليل الحساسية يوضح كيف يمكن أن تتأثر قيم المعايير المستخدمة عند تغيير أحد العوامل المؤثرة في المشروع عامة أو على صافي التدفقات النقدية بصفة خاصة مثل: سعر البيع أو تكلفة الوحدة... الخ.

و بإمكان متخذ القرار تحديد مدى حساسية عائد المشروع المدروس للتغيرات التي تكونه و عند حساب أثر متغير واحد يفترض ثبات المتغيرات الأخرى، و غالبا ما يقتصر تحليل الحساسية على المتغيرات الأساسية التي تأثر بشكل كبير على المشروع و هي تتمثل أساسا في المتغيرات التي تشكل جزءا من التكاليف أو تؤثر بشكل قوي على الإيرادات.

2- خطوات استخدام تحليل الحساسية:

يمر التحليل بالخطوات التالية<sup>(1)</sup>:

1-1- تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار المستخدم في تقييم المشروع الاستثماري.

2-2- تقدير القيم الأكثر تباؤلا و الأكثر تشاؤما لهذه المتغيرات.

3-2- إعادة حساب المعيار أو المعايير المستخدمة في ظل ظروف عدم الأكادة و بناء على هذا

التحليل يمكن متخذ القرار الاستثماري أن يطرح عدة تساؤلات مثلا: - ماذا يقع لو زادت تكلفة الوحدة المتغيرة عن تقدير مستوى معين؟

- ماذا يحدث إذا انخفض سعر البيع عن ما هو مقدر؟

من خلال هذين السؤالين و غيرهما كثير تتيح للأفراد اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال

استخدام هذا التحليل الذي تبرز أهميته في ترشيد القرارات الاستثمارية.

3- المتغيرات المؤثرة على المشروع والتي تستخدم في تحليل الحساسية:

إن أهم هته المتغيرات التي من شأنها التأثير على معدل العائد أو على المشروع إجمالا هي:

1-3- التكاليف المختلفة "التدفقات الخارجة":

التي تتمثل أساسا في تغيير أسعار مستلزمات الإنتاج كتغيير في أسعار شراء المواد الخام سواء كان بالزيادة أو بالنقصان، كذلك التغيير في أجور العمالة إضافة إلى هـذا تغيرات نسب الضرائب غير

(1) د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سبق ذكره ، ص 338.

المباشرة و تغيرات في أسعار الكهرباء و الطاقة و أخيرا نضيف التغيرات التكنولوجية و ما تحدثه من تقلبات في تكاليف الإنتاج، هذا إضافة إلى التقلبات في أسعار الفائدة و أسعار الصرف....

### 2-3- التدفقات الداخلة:

و تتعلق بتغيرات أسعار البيع للمنتجات في السوق المحلي و الدولي في حالة وجود تصدير، كذلك تغيرات في أذواق المستهلكين و رغباتهم، كذلك التغيرات التي تطرأ على المحيط مثلا: الكساد، الانتعاش، البطالة، و ما ينتج عن ذلك بزيادة أو نقصان حجم المبيعات.

### 3-3- تغيرات مزدوجة التأثير:

و هي التغيرات التي تؤثر على التكاليف و الإيرادات معا مثلا، و التغيرات الطبيعية و البيئية، التغيرات السياسية المحلية و العالمية و كذلك السياسة الإقتصادية كتغير أسعار الفائدة و أسعار الصرف أو أسعار الخصم.

### 4- حالات تطبيقية عن كيفية استخدام تحليل الحساسية:

مثال 1: عند تقييم أحد المشروعات الاستثمارية تم تقدير الإستثمارات المبدئية في ظروف التأكد 9000 مليون دينار يتم إنفاق 70% منها في السنة الأولى و الباقي في السنة الثانية، كما بلغت القيمة الحالية للتدفق النقدي الصافي 17650 مليون دينار بمعامل خصم 18% في ظل نفس الظروف. و بفرض أنه نتيجة لظروف عدم التأكد فقد تم تقدير الإستثمارات بمبلغ 7000 مليون دينار كتقدير متفائل و مبلغ 13000 مليون دينار كتقدير متشائم.

المطلوب: إختبار حساسية صافي القيمة الحالية للمشروع في ظل ظروف عدم التأكد؟

الحل: أ- تقدير صافي القيمة الحالية للمشروع في ظل حالة التفاؤل:

$$\text{قيمة الإستثمارات المبدئية} = 6300 + (1)2700 = 8586.9 \text{ مليون دينار.}$$

صافي القيمة الحالية في ظل التقدير المتفائل = القيمة الحالية للتدفق النقدي الصافي - القيمة

$$\text{الحالية للإستثمارات المبدئية} = 8586 - 17650 = 9063.1 \text{ مليون دينار.}$$

ب- تقدير القيمة الحالية للمشروع في ظل حالة التشاؤم:

$$\text{- القيمة الحالية الاستثمارية المبدئية} = 9100 + (1)3900 = 0.847$$

$$= 12403.3 \text{ مليون دينار.}$$

و بالتالي درجة الحساسية هي الفرق بين صافي القيمة الحالية عند الاحتمال التفاؤلي و التشاؤمي

$$\text{كما يلي: } 9063.1 - 5246.7 = 3816.4 \text{ مليون دينار.}$$

نستنتج من هذا أن صافي القيمة الحالية للمشروع حساسة بالنسبة للمتغيرات في قيمة

الإستثمارات المبدئية حيث تظل موجبة في ظل أسوأ الظروف المحتملة بالنسبة للإستثمارات.

### 5- دليل الحساسية:

يحتاج متخذ القرار إلى معرفة درجة تأثير العنصر المتغير على معيار التقييم المستخدم و بخاصة

عندما يحدث التغيير في أكثر من عنصر من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على ربحية الاستثمار و من

هذا المنطلق يستخدم دليل الحساسية للوصول إلى درجة تأثير العنصر المتغير على المعيار المستخدم و غالبا ما يكون صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي ونستخدم الصيغة التالية في تقدير دليل الحساسية<sup>(1)</sup>:

$$\Delta C = \frac{C \Delta}{100 \times \frac{Q - Q_m}{Q_m}}$$

وبصيغة لفظية = نسبة التغير في معيار التقييم / نسبة التغير في العامل المؤثر.

حيث:  $\Delta C$  = دليل الحساسية.

$C \Delta$  = التغير المطلق في المعيار المستخدم (صافي القيمة الحالية أو معدل المردود

الداخلي).

ق ن = القيمة النهائية للعنصر بعد التغير.

ق م = القيمة المبدئية للعنصر قبل التغير.

وكلما ارتفع دليل الحساسية كلما ارتفعت درجة حساسية المعيار المستخدم للتغيرات وهذا يدل

على حساسية المعيار المستخدم في تقييم المشروع كما انه كلما ارتفعت درجة المخاطرة في المشروع.

حالة تطبيقية: إتضح أنه عند تقييم أحد المشروعات أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية

كانت 500 ألف دينار على أساس أن سعر بيع الوحدة من منتجات المشروع يبلغ 50 دينار و تشير

التوقعات إلى احتمال زيادة السعر إلى 70 دينار، ونتيجة لذلك اتضح من تحليل الحساسية أن صافي

التدفقات النقدية زادت نتيجة تغير السعر إلى 750 ألف دينار، فالمطلوب تقدير دليل الحساسية؟

دليل الحساسية:

$$\Delta C = \frac{50 - 70}{100 \times \frac{50}{50}}$$

$$6.25 = \frac{50 \times 250}{2000} = \frac{500 - 750}{2000}$$

ومعنى هذا أن صافي القيمة الحالية يزيد بمقدار 6.25 في حالة تغير الأسعار وهذا ما يزيد من

التدفقات الداخلة لهذا المشروع.

(1) د. عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سبق ذكره ص، 352-353.

## 6- تقييم أسلوب تحليل الحساسية:

كما سبق وأن ذكرنا فأسلوب تحليل الحساسية يعتبر وسيلة مناسبة لاختبار حساسية المشروع الاستثماري بالنسبة للمتغيرات التي تؤثر عليه وتعطي نتيجة فعالة بهدف ترشيد القرار الاستثماري و اتخاذه في ظل ظروف عدم التأكد.

ورغم كل هذا فإن تحليل الحساسية له حدود في استخدامه وذلك لأنه قد يكون من الصعوبة إجراؤه في حالة وجود التغيرات في أكثر من عنصر في وقت واحد.

أو في حالة وجود علاقات متداخلة بين المتغيرات و في مثل هذه الحالة يمكن تقييم المشروع الاستثماري في ظل معطيات مختلفة كاحتمال حدوث تغير في أكثر من عنصر من العناصر و في وقت واحد و هنا حتى تتمكن من الحكم على جدوى المشروع و تتمكن كذلك من حساب مدى تأثير تلك المتغيرات على صافي التدفقات النقدية و على المعيار المستخدم، فمن الممكن وضع تقديرات للعناصر المطلوب دراسة تأثيراتها على المشروع في ظل ظروف التفاؤل أو التشاؤم أو العادية منها.

و يتطلب الأمر كذلك دراسة الآثار الكلية لهذه المتغيرات و تحديد درجة الارتباط فيما بينها، و في كل الحالات لا بد من الأخذ بعين الإعتبار أن دليل الحساسية لا يحدد احتمالات تحقق المتغيرات و إنما فقط يكتفي بقياس مدى التغير في أحد العوامل المؤثرة و بالتالي فهو يهمل عنصر من عناصر التحليل لمخاطر المشروع أو الاستثمار.

المبحث الثالث: تقييم المشروعات من وجهة نظر الإقتصاد القومي  
المطلب الأول: مفهوم الربحية الإجتماعية و أهم مجالات التقييم الإجتماعي  
1- مفهوم الربحية الإجتماعية:

يقصد بالربحية الإجتماعية على مستوى الإقتصاد القومي " قياس الآثار المختلفة للمشرع الاستثماري على الإقتصاد القومي و مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع، فالربحية الإجتماعية تأخذ بعين الإعتبار تعظيم المصلحة و النفع العام على عكس الربحية التجارية و التي تقيس مدى ربحية المشروع الاستثماري من وجهة نظر المستثمر الفرد، و تحقيق أكبر عائد استثماري على أمواله التي أنفقها على المشروع، ومن ثم تعظيم مصلحته الخاصة. و بشكل عام فمعايير الربحية الإجتماعية ينعكس أثرها في البحث عن كيفية تحقيق أكبر ربحية اجتماعية ممكنة سواء عن طريق مساهمة المشروع في زيادة الدخل القومي أو توفير فرص عمل جديدة أو تحسين وضع ميزان المدفوعات أو الحفاظ على العملة الوطنية أو حماية البيئة ....، ويتم ذلك من خلال الوصول أو تحديد المدى المتوقع الوصول إليه من صافي العائد المحقق من المشروع اقتصاديا و نصيب الدولة من هذه العوائد و من ثم مدى تحقيق الكفاءة الإقتصادية للمشروع و فاعليته قوميا، بهدف التأكد من أن المشروع الإستثماري يحقق الأهداف الإقتصادية للمجتمع، و هو يختلف بالضرورة عن الحد الأدنى الذي يقبله (الفرد) المستثمر الفرد. وتختلف الأولويات الإقتصادية و بالتالي مجالات تحبيذ استخدام تقييم المشروعات من إقتصادي قومي إلى آخر، بل تختلف داخل الإقتصاد القومي الواحد من مرحلة إلى أخرى عبر تطوره.

2-مجالات تحبيذ تقييم المشاريع من وجهة نظر الإقتصاد القومي:

هناك العديد من المجالات التي يحبذ فيها تعظيم الربحية الإجتماعية للمشروعات لعل من أهمها:<sup>(1)</sup>

- دراسة جدوى البرامج العامة و المشروعات العامة المملوكة أو المملوكة من طرف الدولة، مثل: برامج البحث و التطوير في المؤسسات العامة أو الخاصة و برامج التنمية كالطرق العامة و الإسكان و الصحة.
- دراسة جدوى المشروعات ذات المساهمة الأجنبية الكاملة أو الجزئية خاصة تلك التي ترغب في الإستفادة من الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو من القروض.
- دراسة جدوى المشروعات و البرامج الممولة من الخارج ، مثل برامج المساعدات والمعونات الإقتصادية الأجنبية من دول أخرى أو مؤسسات دولية.
- دراسة جدوى المشروعات التي تحتاج إلى ترخيص لمزاولة نشاطها أو ترغب في الحصول على قروض أو إعانات، أو دعم من الدولة أو إعفاءات ضريبية أو حماية.

(1) د.عبد المطلب عبد الحميد:مرجع سبق ذكره ص 372.

• دراسة جدوى المساعدات و المعونات الإقتصادية الأجنبية من دول أخرى أو مؤسسات دولية، إضافة إلى المعونات الوطنية الإقتصادية المقدمة إلى دول أخرى.  
المطلب الثاني: أهم الفروقات بين المشروعات.

إن تقييم المشروعات بمعايير الربحية الإجتماعية يتطلب أولاً تحديد الاختلافات الأساسية بينها وبين تقييم المشروعات بمعايير الربحية التجارية هذا ما يساعدنا على فهم أكثر لتطبيق - المعايير الخاصة بتقييم المشروعات على مستوى الإقتصاد القومي- و تفسير مختلف النتائج المترتبة عن هذا التطبيق.

و يمكن حصر أهم الاختلافات بين تقييم المشاريع بمعايير الربحية الإجتماعية وتقييمها بمعايير الربحية التجارية في الجوانب التالية:

1- حيث أن الهدف من تقييم المشروعات بمعايير الربحية الإجتماعية على مستوى الإقتصاد القومي تعظيم صافي العائد الإجتماعي، بينما تعظيم المنفعة الخاصة و الربحية على رأس المال المستثمر تمثل الهدف الأول بالنسبة لتقييم المشاريع بمعايير الربحية التجارية و هذا بالنسبة للمستثمرين الخواص.  
2- يركز في تقييم المشاريع بمعايير الربحية التجارية على الدراسة المالية و ما يترب عنها من تحليل للمنافع و التكاليف النقدية المباشرة الملموسة فقط بغض النظر عما يحدثه من الآثار المختلفة في غيره من المشروعات، وهذا فيما يعرف بالتشابك الاقتصادي بين المشروعات بينما يأخذ هذا التشابك إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى بعين الاعتبار في حالة تقييم المشاريع بمعايير الربحية الإجتماعية.

3- يعتمد القياس في تقييم المشاريع بمعايير الربحية التجارية على أسعار السوق لتقدير مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجية، بينما نجد القياس في تقييم المشاريع بمعايير الربحية الإجتماعية على أسعار الظل والتي تعرف بأنها الأسعار التي تعكس القيمة الحقيقية للسلعة أو الخدمة وهي المستخدمة في التحليل الاقتصادي، وفي الجهة المقابلة نجد أسعار السوق لا تعكس القيمة الحقيقية للمنافع والتكاليف التي يضحى بها المجتمع، فهي لا تعكس الندرة النسبية للموارد المستخدمة، ولا تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة.

بينما أسعار الظل تعكس الندرة النسبية للموارد ومن تم تغير التكلفة الحقيقية لتلك الموارد.

4- تستخدم لتقييم المشاريع بمعايير الربحية الإجتماعية ومن جهة نظر الإقتصاد القومي سعر الخصم الإجتماعي المعبر عن التكلفة الحقيقية للموارد المالية والذي يعكس السلم التفضيلي للمجتمع في الحاضر والمستقبل، بينما يستخدم لتقييم المشاريع بمعايير الربحية التجارية سعر الخصم المعبر عن معدل العائد البديل أو متوسط سعر الفائدة السائد في السوق.

5- يبقى أن نشير إلى الاختلاف الخاص ببعض بنود التكاليف والإيرادات فعلى سبيل المثال: تعتبر الإعانات التي تقدمها الدولة أو القطاع الحكومي إيرادات مناسبة لتقييم المشاريع بمعايير الربحية التجارية، بينما تعتبر تكلفة على المجتمع عند التقييم بمعايير الربحية الإجتماعية، وبهذا ستلغى

المنفعة المتحصل عليها المشروع بالتكلفة المتحملة من طرف الاقتصاد القومي، هذا ما يعطي قيمة مضافة صافية لإعانات الدعم مساوية للصفر مما يعني عدم إدراجها في تقييم المشروعات بمعايير الربحية الاجتماعية.

ونفس الشيء ينطبق على الضرائب على أرباح الشركات التي تعد تكلفة على المشروع بينما تعتبر إيرادات للمجتمع في نفس الوقت.

يمكن القول أخيراً وبعد عرض مجموعة من الاختلافات بين التقييمين أن تقييم المشاريع بمعايير الربحية التجارية- لإتخاذ قرار بإقامة مشروع من عدة مشروعات متفرقة- لا يكفي لاتخاذ القرار، ما يستلزم بالإضافة إلى ذلك إجراء نوع آخر من التقييم ويقصد من الآخر أنه يمكن إعطاء أولية لأحد المشروعات نظراً لأنه يساهم بطريقة غير مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

### المطلب الثالث: أهم معايير الربحية الاجتماعية لتقييم المشاريع الاستشفائية

سنتطرق في هذا المطلب إلى معيار القيمة المضافة القومية والذي يقيس الأثر على الدخل القومي أو الناتج الداخلي الإجمالي، ثم معيار التوظيف و ذلك لقياس الأثر على العمالة، و سنتعامل أيضاً مع معيار ميزان المدفوعات و معيار سعر الصرف، وهذا في إطار قياس مدى مساهمة المشروع في تحسين ميزان المدفوعات و الحفاظ على قيمة العملة الوطنية و استقرار سعر الصرف، و أخيراً نقيس أثر المشروع على البيئة باستخدام معيار حماية البيئة.

#### 1- معيار صافي القيمة المضافة القومية:

كما سبق الذكر فإن هذا المعيار يقيس الأثر على الدخل القومي أو الناتج الداخلي الإجمالي و لا بد لنا عند استخدام هذا المعيار للتقييم الإجتماعي للمشروع أن نتعامل مع المفاهيم التالية:

1-1- القيمة المضافة الإجمالية في السنة خلال العمر الإقتصادي للمشروع و تساوي قيمة الإنتاج بسعر البيع - قيمة مستلزمات الإنتاج.

#### 2-1- القيمة المضافة الصافية:

القيمة المضافة الصافية خلال السنة = (قيمة الإنتاج بسعر السوق) - (قيمة مستلزمات الإنتاج + قسط الإهلاك).

القيمة المضافة الصافية خلال كل السنوات = (إجمالي قيمة الإنتاج بسعر السوق) - (مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج مجموع أقساط الإهلاك خلال العمر الإقتصادي للمشروع).

#### 3-1- القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية: ويمكن حسابها من خلال العلاقة

صافي القيمة المضافة السنوية (x) معامل (معدل) الخصم الاجتماعي ويعرف معدل الخصم الاجتماعي على أنه "التقدير الكمي الذي يعطيه المجتمع للمنافع والتكاليف المستقلة" وتأخذ القيمة الحالية الصافية للقيمة المضافة القومية العلاقة التالية:

$$C = \frac{C}{(1 + r)^n} \text{*****}$$

## خاتمة عامة:

ومن خلال ما سبق نكون قد وصلنا إلى ختام مذكرتنا هته والتي كان محورها موضوع يعتبر من أبرز المواضيع في الحياة الاقتصادية بشقيها الخاص والعام. وهذا الموضوع -دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستشفائية- ورغم ما غلب عليه من سرد نظري إلا أنه أخذ طابعا شاملا لجميع أطرف هذا الموضوع. ومن هنا نستخلص أن على هذا المستثمر ولأجل تدنية المخاطر لا بد له من دراسة عميقة ومفصلة للبدائل الاستثمارية المقترحة أمامه، ونرى أن أفضل المعايير استعمالا في هذا المجال وحسب رأينا هناك معيار صافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي. بيد أن اختيارنا هذا مقيد بشروط تتعلق بحجم المشروع وطبيعته وسرعة استرداد تدفقاته النقدية الاستثمارية.

ولعل من المهم بمكان التنويه ختاما إلى عنصر يعتبر صلب هذا الموضوع ويمثل في مختلف المعايير المتبعة في تقييم المشروعات الاستثمارية، فالقرار الاستثماري يعتمد على مؤشرات ومعايير اقتصادية بنيت على أسس نظرية وأخرى تطبيقية، تم التوصل إليها من خلال المناهج الحديثة لتحديد معايير الاستثمار التي تعتبر الأرضية المتينة لاتخاذ أي قرار بالاستثمار.

## الاستنتاجات

-قبول المشروع من الناحية الاقتصادية وذات جدوى اقتصادية وفقا لمعايير القياس للمشروع  
-تشجيع القطاع الصحي الخاص ودعمه بكافة السبل ليكون ظهيرا للمنظمات الحكومية في تحمل العبء المتزايد علي المنظمات الحكومية  
- لتأمين الأملاك البشرية يجب التركيز والاهتمام بالقوي العاملة كونهم حجر الزاوية في تقديم حزمة الخدمات الصحية في المنظمات الصحية من خلال توسيع القبول للطلبة في الكليات والمعاهد الطبية والتمريضية وغيرها من الاختصاصات الصحية  
-رفع مستويات الكفاءة والفاعلية وذلك بخلق قيادات ادارية كفؤة وفاعلة قادرة علي ادارة المنظمات الصحية بنجاح من اجل تحقيق اهدافها بتقديم افضل الخدمات الصحية

## قائمة المصادر والمراجع

### باللغة العربية:

- 1- د. عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2000.
- 2- د. زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، كلية إدارة أعمال، بدون طبعة، بدون سنة.
- 3- د. حمدي عبد العظيم: دراسات الجدوى الاقتصادية والتجارية و تقييم المشروعات.
- 4- أ. حميمص عزوز: تقييم المشاريع الصناعية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
- 5- د. سمير محمد عبد العزيز: دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية، سنة 1994.
- 6- د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح: أسس وإجراءات دراسات الجدوى للمشروعات دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 7- أ. مبارك لسوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000..
- 8- د. دخموش العربي: محاضرات في اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، 2001.
- 9- د. أحمد بامخرمة: اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء، الرياض، 1997.
- 10- د. إسماعيل محمد السيد: المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1990.
- 11- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، ط 2، الإسكندرية، 2000.
- 12- د. الأرقم عبد الحفيظ: التحليل المالي (تحليل ربحية المشروعات الاستثمارية)، منشورات جامعة قسنطينة، 1999.
- 13- د. سعد طه إعلام: دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، دار طبعة للنشر و التوزيع، 2003.

### باللغة الأجنبية:

14- J.Besse.y.Lequin.j.C.Teston. Le Choix Des Investissements . Publi-Union.1976

15 - Patice visavonna : Gestion financier : ATOL Edition; Paris 1992